الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون
الجلسة العامة **١٩**
الجمعة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتُتحت الجلسة الساعة ٩/١٥.

خطاب فخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد جون إيفانز **أتا** ميلز، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ميلز (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة القلبية لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. هل لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بخالص شكرنا لسلفكم، السيد جوزيف ديس، على الطريقة المقتدرة التي ترأس بها الدورة الخامسة والستين.

تشارك غانا بقية العالم في الترحيب بالدولة الصديقة، جنوب السودان، في أسرة الأمم المتحدة. ويحدونا أمل كبير أن تنمو دولة جنوب السودان وتزدهر، بعد أن تبوأت مكانها اللائق بها في هذه الهيئة. ونود أيضا أن نهنئ الأمين العام على إعادة انتخابه لولاية ثانية. إن ذلك يدل بوضوح على أدائه الممتاز خلال فترة ولايته الأولى.

من الحقائق الراسخة أن أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام قد أسهمت بقدر كبير في جهود المنظمة لصون السلم والأمن على مر السنين. بيد أننا نلاحظ أن هذا النشاط لا يزال يأخذ أبعادا معقدة تتطلب التخطيط على المدى الطويل وإدخال إصلاحات عاجلة من أجل تمكين الأمم المتحدة من مواجهة التحديات التي تنشأ.

وفي هذا الصدد تؤكد غانا من جديد دعمها لاضطلاع الأمم المتحدة ببرنامج الإصلاح الجاري بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. غير أننا نود أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

نؤكد على الحاجة إلى مشاورات ثلاثية منتظمة بين الأمم المتحدة والأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة.

وبوصف غانا أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في أنشطة الأمم المتحدة، فإنها تظل ثابتة في التزامها بمثل الأمم المتحدة وأهدافها. بناء على ذلك، أود أن أؤكد للأعضاء أن غانا ستواصل تقديم الجنود وأفراد الشرطة لعمليات الأمم المتحدة ما دامت القدرات المالية والبشرية والمادية متوفرة لديها على المستوى الوطني.

لكن من المهم أن تتقاسم الدول الأعضاء على نحو منصف الأعباء والتكاليف المترتبة على الأمم المتحدة من جراء هذه الأنشطة. ونعتقد أنه يجب توفير الدعم المالي في حينه للبلدان مثل غانا، التي تقدم القوات وأفراد الشرطة لهذه العمليات. إننا نعي الضغوط المالية القائمة على جميع المستويات الوطنية، ولكننا نريد تشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها للأمم المتحدة لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها.

وأود أن أحيي جميع موظفي الأمم المتحدة – بمن في ذلك الموظفون من بلدي غانا – الذين جادوا بأرواحهم على مدار العام أثناء خدمتهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونسأل الله أن يتغمدهم برحمته وأن تظل تضحياتهم موضع إجلال وخالدة في الذاكرة.

وهناك مسألة أخرى نتابعها باهتمام شديد وهي المعاهدة المقترحة بشأن تجارة الأسلحة. وتؤيد غانا بالكامل إبرامها وتعتقد أنها ضرورية. وعليه، شعرنا بالارتياح حتى الآن حيال نتائج الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة، المعقودة في نيويورك في العام الماضي وفي شباط/فبراير وآذار/مارس من هذا العام.

وبصفتنا دولة، نعتبر أن إبرام معاهدة تجارة أسلحة قوية وفعالة يمثل خطوة لا غنى عنها نحو منع تدفق الأسلحة إلى أماكن قد تتسبب فيها بالفوضى وتعيث فيها خرابا من خلال تغذية الصراعات، التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى تقويض السلام والأمن والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، أو أن تؤجج التوترات بحيث تؤدي في الأجل الطويل إلى نشوء حالات تستدعي نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وبالنسبة لبلدان نامية مثل غانا، يشكل الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا خطيرا لأمننا الوطني ولاستقرارنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، نظرا للعلاقة مع جرائم أخرى مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وفي الواقع الاتجار بالبشر، في جملة جرائم أخرى. وعليه، بات ضروريا أن تسفر الاجتماعات المتبقية للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة عن اقتراحات لسد الثغرات التي تسمح بتدفق تلك الأسلحة من الأسواق المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة.

لقد بلغت الأمم المتحدة معلما بارزا بإطلاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة – هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن الأمور الأساسية بالنسبة لنا، بوصفنا دولا أعضاء في المجتمع الدولي، أن نحطم الصور النمطية الجنسانية، التي تمثل في نهاية المطاف السبب الأساسي للعديد من التحديات أمام المساواة بين الجنسين التي تواجهنا في كل أنحاء العالم. وتركز غانا جهودها على معالجة الاختلالات الجنسانية والتصورات الخاطئة وأيضا على رفع مستوى حياة النساء والفتيات، واضعين في الاعتبار أننا من خلال حل المسائل الجنسانية سنتخذ خطوة ملموسة نحو بلوغ أكثرية الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نتوقع لهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة أن تحقق أهدافها.

وبمناسبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفاء بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل دربان، تنوه غانا بالتقدم المحرز حتى الآن من خلال إعطاء الدول الأعضاء فرصة لتأكيد وتعزيز الالتزام السياسي بمنع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري بكل أشكاله. إننا نثق بأن تنفيذ السياسة المنبثقة من نتائج الاجتماع (القرار ٣/٦٦) ستضمن تمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك ضحايا العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب في جميع المجتمعات.

ومن الجدير بالملاحظة أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها قد ركز على المعوقات الإنمائية والآثار الاجتماعية والاقتصادية على البلدان النامية، حيث المرافق ذات الصلة غير متاحة. وفي واقع الأمر، نرى أن الوقاية الفعالة من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لا تساعد على تخفيف الفقر فحسب، بل أيضا على تخفيض تكاليف الرعاية الصحية، وعليه، تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية، وفي نهاية المطاف تساعد على تسريع التنمية الاقتصادية.

وتشمل جهود غانا لتحسين الرعاية الصحية استكمال الهياكل الأساسية في عدة أجزاء من البلد، وتوسيع خدمات الإسعاف بحيث تغطي جميع المناطق وتدريب الفنيين من العاملين في حالات الطوارئ. وقد أعدنا وضع سياساتنا من أجل تحسين توفير الرعاية الصحية.

وتنوه غانا وتقدر مساهمة الشباب في بناء الدولة ونمو الديمقراطية واستمرارها. ونرى أن اعتماد الإعلان السياسي، الذي يحث الدول الأعضاء على اعتماد خطط وتدابير شاملة لتعزيز أهمية تنمية الشباب، جدير بالثناء، خاصة وأننا في السنة الدولية للشباب. ونعمل في غانا على تنفيذ السياسات التي تضع الشباب والشابات في صدارة بناء الدولة.

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعلنا نكافح الاتجار بالمخدرات بلا هوادة هو رغبتنا في كفالة مستقبل الشبان والشابات في بلداننا، الذين سيكونون في نهاية المطاف قادة المستقبل لدولنا العزيزة. وإذ نستمر في الاستثمار الواسع النطاق في شبابنا من خلال زيادة فرص التعليم وتمكين المحرومين من الوصول إلى المدارس الرسمية، فإننا نرى بذلك إرساءً للأسس السليمة. ومن خلال توفير الزي المدرسي الموحد مجانا وكتب التمارين المدرسية المجانية، وإزالة أكثر من ألف مدرسة تحت الأشجار وتحويلها إلى هياكل مبنية بالطوب والإسمنت المسلح، أنما هي دلالة كبيرة على تصميمنا على جعل مستقبل الشباب أكثر إشراقا. وما من شك، أن اكتشاف النفط والغاز سيوفر لنا فرصة أكبر لتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد المزيد من الوظائف لحل مشكلة بطالة الشباب في بلدنا.

ويمثل تغير المناخ التحدي الحاسم الذي يواجه التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين وأحد التهديدات الأخطر التي تواجه التنمية المستدامة في أفريقيا. ومع أننا على مستوى القارة لا نساهم بأكثر من ٤ في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة على مستوى العالم، فإننا الأشد تعرضا لما يتصل بتغير المناخ. وعليه، يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة لتمكيننا من الاستفادة القصوى من الفرصة التي يتيحها تغير المناخ.

نعتقد أننا عن طريق الاستثمارات السليمة في التكنولوجيا والمؤسسات والبنية التحتية من جانب المجتمع الدولي والدول القومية، سنتمكن من إطلاق العنان لإمكانات الزراعة، وتسخير أقصى درجات الاستفادة من الموارد المائية، وزيادة فرص الحصول على مصادر الطاقة الحديثة، ومكافحة الأمراض والحفاظ على الغابات المدارية.

ونحن نقترب من موعد مفاوضات تغير المناخ المقرر عقدها في ديربان، جنوب أفريقيا، نأمل أن تتم معالجة المسائل السياسية الهامة التي لم يتسنى البت فيها خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كانكون. فيما يتعلق بإجراءات التخفيف، نعتقد أننا بحاجة إلى الالتزام السياسي، وحس عال من المرونة وقيادة قوية لضمان أنه سيتم تناول الجولة الثانية من الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو في مؤتمر ديربان أو إجراء بعض الترتيبات الانتقالية.

مرة أخرى فيما يتعلق بإجراءات التخفيف نعتقد أنه ينبغي على المجتمع الدولي إضفاء الصبغة الكمية على جميع الالتزامات والإجراءات التي تم التعهد بها ورصدها والتحقق منها. ونثني على التقدم الواضح الذي أحرز في تصميم مؤسسات التكيف مثل صندوق المناخ الأخضر. ولا يزال يتعين علينا القيام بتحديد مصادر التمويل للصندوق، وكذلك تمكين مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التحكم في صندوق المناخ الأخضر.

تحقق غانا على الجبهتين السياسية والأمنية غانا نقلة نوعية، أو على الأقل تحولا في التركيز، من الأمن الوطني إلى الأمن البشري. ونحن نوافق على أن التدخلات التي تستهدف أمن البشر سوف تحدد في نهاية المطاف أمننا القومي. وبالتالي نحن ننفذ التدابير التي من شأنها أن تساعدنا على تجسيد هذا المفهوم من خلال اعتماد ما يلزم من التدابير والمؤسسات التشريعية والإصلاحات. ولذلك نتخذ خطوات لتوسيع نطاق التزامنا بسيادة القانون، وتعزيز الشفافية وحسن الإدارة، والحفاظ على استقلال ونزاهة القضاء، وكذلك تشجيع وسائل الإعلام الحرة. ونلتزم أيضا بالمعيار العالمي المتمثل في المسؤولية عن الحماية، ونعد بالعمل يدا بيد مع البلدان الأعضاء، والأمم المتحدة وغيرهما لنتمكن من تحقيق ذلك.

وبعد ما يزيد قليلا على العام ستخوض غانا تجربة الانتخابات وسيذهب الجميع إلى صناديق الاقتراع لانتخاب الرئيس وأعضاء البرلمان لمدة أربع سنوات قادمة. ومن أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالشفافية والمصداقية وضعت لجنة الانتخابات لدينا التي نظمت بنجاح الانتخابات الثلاث الأخيرة منذ عام ٢٠٠٠، التدابير اللازمة لتمكين أبناء غانا من تحديد خيارهم في جو من الحرية. تقف مكتسباتنا الديمقراطية شامخة ولا نريد أن يؤثر شيئا على المستوى الذي حققناه.

وكما راقبت الأمم المتحدة وباقي المجتمع الدولي انتخابات عام ٢٠٠٨ في غانا أود أن أدعوك، السيد الرئيس، وجميع الأطراف الأخرى لتأتي وتفعل الشيء نفسه في انتخابات عام ٢٠١٢. نريد أن نتأكد من إتاحة حق التصويت للشعب واختيار قادته بدلا من فرض قادة عليه أو أن يأتوا إلى السلطة من خلال وسائل غير مصرح بها.

أخيرا، أؤكد مجددا على التزام غانا التام بأهداف الأمم المتحدة وغاياتها ومثلها العليا وأؤيد حشد جميع الدول الأعضاء للإرادة السياسية اللازمة لضمان قيام الأمم المتحدة بمهامها على نحو أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي ألقاه للتو.

تمت مرافقة فخامة السيد جون إيفان أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا خارج قاعة الجمعية العامة

كلمة فخامة السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية العراق

اصطحب السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية العراق، السيد جلال الطالباني، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس الطالباني: اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهاني لكم، ولشعب قطر الشقيق بمناسبة ترؤسكم الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وسيكون وفدنا عونا لكم في أداء مهامكم و إننا على يقين من أن الخبرة والحكمة التي تتمتعون بهما ستكونان عاملا مهما في إنجاح أعمال الجمعية العامة. والشكر موصول أيضا لسلفكم، السيد جوزيف ديس، لرئاسته للجمعية العامة في دورتها السابقة. كما أتقدم بالتهنئة الحارة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، بمناسبة إعادة انتخابه كأمين عام لدورة ثانية. وأتمنى له كل النجاح في عمله.

يشرفني أن أقف أمامك مرة أخرى، لأوجزكم بأبرز التطورات التي يشهدها العراق وهو يعمل على بناء دولة عصرية تعيش بأمن وسلام مع شعبها ومع جيرانها. ويبني وطنا يعيش فيه الجميع بأمن واستقرار، بغض النظر عن الانتماءات المذهبية والإثنية والطائفية، في نظام تسود فيه دولة القانون وتحترم فيه حقوق الإنسان، نظام قائم على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. هذا هو أساس منهجنا الذي نسير عليه ونعمل على ترسيخه باستمرار.

لقد أثبتت الأحداث التي تجري في المنطقة العربية حاليا، صحة النهج الذي سرنا ونسير عليه، وأصبحت قيم التغيير والإصلاح، التي كان وما يزال العراق ينادي بها، جزءا أساسيا من طموحات الشعوب العربية نحو الحرية ونحو اختيار نظامها السياسي بكامل إرادتها على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد قطعنا شوطا مهما في بناء نظامنا السياسي القائم على حكومة الشراكة الوطنية، وبدأ العراق يستعيد عناصر قوته التي افتقدها منذ أكثر من ثلاثة عقود بسبب الحروب الداخلية والخارجية التي كان يشنها الحكم الدكتاتوري، وبسبب العزلة التي كان يعيشها والعقوبات التي كانت مفروضة عليه، فضلا عما عانى منه البلد بعد انهيار النظام الديكتاتوري من تفكك وانهيار لمؤسساته الأمنية واشتعال الفتنة الطائفية التي كادت أن تعصف بوجوده الوطني. كل هذه السلبيات بدأنا بتجاوزها، وأصبحت جزءا من الماضي، وذلك بقوة إرادتنا وصمودنا، وبمعونة ومؤازرة المجتمع الدولي لنا.

وفي مجال التنمية، وبعد أن شهد الوضع الأمني في العراق تحسنا كبيرا، ما زلنا نعوّل على الخطة الخمسية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ التي أعلنت عنها حكومة العراق في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وعلى جولات التراخيص التي عقدها العراق مع شركات كبرى في مجال الاستثمار في النفط والغاز لتطوير صناعتنا النفطية، وذلك من أجل دفع عجلة الاقتصاد والتنمية إلى خطوات متقدمة.

هذا ومن المتوقع أن تتضمن الخطة الخمسية المباشرة بما يقارب ٢ ٧٠٠ مشروع استراتيجي في القطاعات المختلفة تبلغ تكلفتها ١٨٦ بليون دولار. وستوفر الخطة ما يقارب ٤ ملايين فرصة عمل ستساهم بشكل إيجابي في معالجة مشكلة البطالة في العراق، ومن المؤمل أن يرتفع داخل الفرد العراقي في نهاية هذه الخطة إلى ٨ آلاف دولار أمريكي، وأن ترمي إلى تخفيف الفقر بنسبة ١٦ في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استطعنا أن نتخلص من العقوبات والقيود التي فرضت على العراق على إثر اجتياح الكويت. واستنادا إلى قرارات مجلس الأمن ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ التي صدرت في ١٥ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٠، تحرر العراق نهائيا من جميع القيود التي فرضت عليه والتي كانت تحرمه من الاستفادة من التقدم التكنولوجي والعلمي، واستعاد العراق سيادته على موارده المالية. وبعد هذا الشوط المهم من بناء الدولة، نشعر إننا تقدمنا بخطوات راسخة أكثر على طريق الديمقراطية والتنمية، وإننا بتنا في حاجة أكبر إلى فتح أبواب العراق للاستثمار، ولهذا فإن سياسة العراق الاقتصادية تقوم في جانب حيوي منها على تشجيع الاستثمار وتوفير البيئة التشريعية المناسبة التي تحمي المستثمرين ورؤوس الأموال، بحيث يكون العراق بيئة استثمارية آمنة وخصبة في العديد من المجالات الحيوية كقطاع الصناعة النفطية والغاز والكهرباء والبناء وإعادة الإعمار والبنى التحتية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، ومن هذا المنبر أدعو جميع الدول إلى فتح قنوات للتعاون مع العراق في مجال الاستثمار، والاستفادة من الفرص المتاحة في هذا الجانب. وقد شهدت كردستان العراق تطورات هامة في مجالات العمران والاقتصاد والثقافة وغيرها فقد تمت إعادة بناء آلاف القرى التي هدمتها الدكتاتورية وتحديث المدن والقصبات وطرق المواصلات. وتملك منطقة الإقليم كمثل الآن أكثر من (١٥) جامعة حكومية وأهلية تجاوز عدد طلابها مئة ألف في حين كانت توجد فيها جامعة واحدة لا يتجاوز عدد طلابها آلاف عدة.

وفي نهاية هذا العام سيتم انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى الاتفاق الموقع بين البلدين في عام ٢٠٠٨، ولقد أثبتت قواتنا الأمنية خلال هذا العام ٢٠١١ قدرة كبيرة على مكافحة الإرهاب وتوفير الأمن، وأنها قادرة وبكفاءة على ملء الفراغ الذي سيخلفه انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وهذا ما سيعزز قدرات العراق الوطنية في الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في العراق الجديد، بيد أن الحاجة ستدفع بحكومة العراق إلى الاحتفاظ بأعداد من الخبراء الأمريكيين وغيرهم للاستفادة من خبراتهم في مجال التدريب وبناء القدرات وحسب حاجة العراق إلى ذلك.

وفي هذه المناسبة أقدم باسم حكومة وشعب العراق شكرنا وتقديرنا للمساعدة والدعم الذي قدمه شعب وحكومة الولايات المتحدة والدول الصديقة الأخرى والأمم المتحدة من أجل تعزيز الديمقراطية في العراق وإعادة إعماره. وانتهز فرصة وجودي هنا في نيويورك لأعرب مجددات لسكانها ولكل الشعب الأمريكي عن مشاعر التعاطف والتضامن في مناسبة الذكرى العاشرة للاعتداءات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

وفي مجال علاقات العراق الإقليمية والدولية، فقد حدد دستور العراق والبرنامج الوطني للحكومة العراقية الحالية الأسس العامة لسياستنا الخارجية التي تنص على أن العراق عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وهو جزء من العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس، يعمل العراق على استضافة القمة العربية في نهاية آذار/مارس من عام ٢٠١٢. كما يراعي العراق مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية، وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجارتين العزيزتين تركيا وجمهورية إيران الإسلامية إلى اللجوء إلى الدبلوماسية والحوار الهادف لحل المشاكل ووقف قصفها للأراضي العراقية في منطقة كردستان الذي يذهب ضحيته العديد من المدنيين والأبرياء. أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الجزيل لقيادة الجمهورية الإسلامية وعلى رأسها سماحة المرشد آية الله العظمى السيد علي خامنئي على تفضلهم بإطلاق سراح الأمريكيين المعتقلين لدى إيران. وفي مجال التزامنا بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية فإن دستور العراق كان واضحا في تحديد موقف العراق من هذه القضية إذ

نصت المادة (٩ هـ) على أن حكومة العراق تحترم وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع الانتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة اتصال. وعلى أساس هذا الموقف الواضح والتزام العراق بالمواثيق الدولية المتعلقة بنزع السلاح فقد اعتمد مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ القرار ١٩٥٧ الذي رفع بموجبه جميع القيود التي فرضت على العراق في هذا الجانب، وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على حق الدول المشروع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وحصولها على التقنيات المتعلقة بذلك استنادا إلى أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة، وبأن هذا الحق يشكل واحدة من الدعامات الأساسية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وضمن هذا التوجه، وقدر تعلق الأمر بالملف النووي لجمهورية إيران الإسلامية، فإن العراق يؤمن بحق الدول المشروع في استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو حق كفلته المواثيق الدولية وفي المقدمة منها معاهدة عدم الانتشار، ونؤكد على أهمية التوصل إلى حل سلمي في التعامل مع هذا الملف، وأن الحوار والعمل الدبلوماسي الهادئ هو أنجح طريقة لتحقيق ذلك الهدف، وبالمقابل فإن أي تصعيد سيضر بمصالح جميع الأطراف ويعرض أمن المنطقة إلى خطر كبير.

إن العراق قلق إزاء الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة للممارسات الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والقانون الدولي الإنساني، ويعمل بكل ما في وسعه لدعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا المجال، يؤيد العراق ويدعم توجه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف الدولي الكامل بالدولة الفلسطينية التي أقرتها قرارات الأمم المتحدة، ومنها قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، وذلك خلال اجتماع هذه الدورة للجمعية العامة، ويدعو المجتمع الدولي وجميع القوى المحبة للسلام إلى الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لتحقيق أهدافه، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧. وهذا من شأنه أن يساهم بشكل أساسي في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وإحلال السلام العادل والشامل في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل يعتبر أمرا حيويا لتحقيق السلام والأمن والاستقرار، وهذا يستوجب انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن دول العالم العربي تشهد تطورات مهمة وإصلاحات وتغييرات سياسية غير مسبوقة ستنعكس أثارها على مستقبل المنطقة بأسرها، وستمتد تأثيراتها إلى مجالات أبعد، والعراق بوصفه سباقا في إحداث هذا التغيير، يؤيد نضال شعوب المنطقة من أجل نيل حريتها واختيار نظامها السياسي وحقها في التظاهرات والاحتجاجات السلمية فيما يطلق عليه بالربيع العربي. ونأمل أن تساهم هذه التغييرات في استقرار المنطقة وأمنها وتفادي كل ما من شأنه تهديد وحدة وسيادة دول المنطقة، أو إثارة الاحتراب والنزاعات الطائفية أو الإثنية.

أما في مجال التعاون الدولي، فسيعمل العراق على تطوير تعاونه مع جميع الدول التي وقفت معه وساندته في استقرار العملية السياسية الجارية في العراق وتعزيزها وفي إعادة الإعمار، ونشير هنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وعندما نذكر هذين الطرفين فليس لأنهما

الوحيدان اللذان وقفا مع العراق، بل لأننا نرتبط بهما بآليات عمل ينبغي تنفيذها. فهناك أصدقاء كُثر وقفوا معنا في الأوقات العصيبة التي مررنا بها. وسنحفظ لهم جميعا بهذا الجميل وسنطور علاقات التعاون معهم. وبعد انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق في نهاية هذا العام، سنعمل على تعزيز وتوسيع نطاق التعاون استنادا إلى الاتفاق الاستراتيجي الموقع بين البلدين في عام ٢٠٠٨، وستكون العلاقات في إطار هذا الاتفاق بعيدة المدى وستتناول جميع مرافق الحياة. وكذلك الحال مع الاتحاد الأوروبي، فبعد الانتهاء من صياغة اتفاق الشراكة والتعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي، واحتمال التوقيع عليه خلال الفترة القريبة المقبلة، والتوقيع على مذكرة التفاهم للشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة بين العراق والاتحاد الأوروبي، سيأخذ التعاون بين الطرفين مدى أوسع في المجالات المختلفة التي تغطيها هذه الاتفاقية. وتتوسع علاقاتنا الاقتصادية والتجارية والسياسية مع جمهورية الصين الشعبية وتتحسن باستمرار علاقاتنا مع جيراننا والدول العربية والهند وباكستان.

أما في مجال العلاقات مع الأمم المتحدة، فسنستمر في نهج التعاون البناء مع جميع أجهزة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن والأمانة العامة. وسنوفي بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا. واغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تقديري للجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد آد ملكرت خلال فترة عمله في العراق، وأتمنى له التوفيق والنجاح، وموفور الصحة له ولأسرته الكريمة. وأرحب بممثل الأمين العام الجديد. وسنستمر في تعاوننا معه على الوجه الذي يمكنّه من القيام بمهامه استنادا إلى المهمة المنوطة به وفقا للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) وما تلاه. وستحظى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق بكل أشكال الدعم والمساعدة وبشكل خاص خلال المرحلة المقبلة. سنعمل كل ما في وسعنا لتوفير الحماية اللازمة لموظفيها ومبانيها.

إننا نتطلع بثقة وتفاؤل إلى المستقبل. ونعمل على أن يكون العراق باعتباره واحدا من الديمقراطيات الناشئة، وبما يمتلكه من ثروة وموارد طبيعية وبشرية، عاملا مهما في استقرار المنطقة وأمنها وازدهارها، ونموذجا حيا للديمقراطية والفيدرالية والتعايش الطوعي بين القوميات والطوائف العراقية المعددة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية العراق على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب الرئيس جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطُحب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى قاعة

الجمعية العامة

الرئيس: يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كلاوس (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الهام جداً، ألا وهو منصب أعلى ممثل في الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

قبل بضعة أيام أحيت مدينة نيويورك والعالم أجمع الذكرى العاشرة للأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. أود أن أغتنم هذه الفرصة للوقوف إجلالا لأرواح جميع الضحايا وأعضاء فرق الإطفاء وعمال الإنقاذ الذين قضوا في الهجمات التي وقعت في عام ٢٠٠١. ويجب علينا ألا ننساهم.

إن الموضوع الرئيسي المقترح للمناقشة في الدورة السادسة والستين – دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية – يكمن في جوهر ميثاق الأمم المتحدة. وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أن هذا يحتل أيضاً مكانا رئيسيا في مبادئ السياسة الخارجية للبلد الذي يشرفني أن أمثله،الجمهورية التشيكية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باولر (ملاوي).

قبل تسعة عشر عاماً تمت عملية حل تشيكوسلوفاكيا بالتفاوض السلمي داخلياً ومن دون الحاجة إلى وساطة خارجية. ومما اكتسبناه من تجربتنا نعرف أنه إذا ما أريد إيجاد حل لتطلعات أي بلد في السيادة والحرية، أو حل نزاع ما فيما بين البلدان بحيث يكون حلا دائماً ومقبولاً لدى مواطني تلك البلدان، فلا بد لهذا الحل من أن يأتي بالدرجة الأولى من داخل المنطقة نفسها ونتيجة مفاوضات تجريها البلدان المعنية. وانطلاقاً من نفس الروح، فإن الجمهورية التشيكية مقتنعة فيما يتعلق بأهم مسألة في هذه الدورة للجمعية العامة، أي أنه من الضروري للطرفين نفسيهما في النزاع العربي الإسرائيلي الفلسطيني إيجاد طريقة للتحرك قدماً.

وأنا أتفق مع الرئيس أوباما في أنه لا يوجد طريق مختصر لإنهاء صراع دام عقوداً من الزمن. فذلك يتطلب من الجانبين اتباع نهج إبداعي والتغلب على بعض طرق التفكير القديمة وغير المرنة والجامدة. وهو يقتضي من الجانبين التفاوض وإيجاد حل متوازن حتى يكتب له الدوام. وهذا الحل لا يمكن أن يتأتى من خلال خطوات أحادية، سواء فرضتها الأمم المتحدة أو بالخطوات التي يتخذها طرف واحد من طرفي النزاع فحسب.

لقد أتمت الجمهورية التشيكية التحول من الشيوعية إلى الديمقراطية بنجاح، واستناداً إلى تلك التجربة، نتمنى لبلدان شمال أفريقيا التقدم في نفس الاتجاه. ونحن ندرك أنه طريق صعب. وليس إقصاء عدد من كبار القادة السياسيين هو الجانب الحاسم في التغيير الأساسي المطلوب بشدة.

ولدى انهيار الستار الحديدي في أوروبا قبل زهاء ٢٠ عاماً، كنت أتكلم عن شروط أساسية ثلاثة مترابطة للتحول الناجح: مفهوم واضح وشفاف للهدف المنشود، واستراتيجية عملية لكيفية تحقيقه، والقدرة على تحفيز مواطني البلد للنهوض بهذا الهدف. وأنا ما زلت لا أجد هذه الشروط الأساسية في بعض بلدان شمال أفريقيا.

وإذ أقول ذلك، فإنني أود التأكيد على أن التغيير الأساسي لا يمكن التوافق عليه أو الترتيب له مسبقاً في مؤتمرات دولية. ولا يمكن الوساطة حوله أو حيازته سلبياً كاستثمار أجنبي. تلك مهمة داخلية وتعاقب سياسات، وليس مجرد تغيير سياسي دفعة واحدة.

ومع ذلك، هناك ما يمكن عمله. يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نزيد من جهودنا للتعاون مع بلدان شمال أفريقيا. وينبغي ألا يغيب عن بالنا الترابط والتكاملية بين الحرية والتجارة. وعلاقاتنا، وهنا أقصد تحديداً الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – مع بلدان شمال أفريقيا ينبغي أن تقوم على أساس التجارة الحرة، بما يعني التجارة بحد أدنى من القواعد والمعايير التعسفية. فالرخاء في بلدان شمال أفريقيا ضمانة للاستقرار وشرط مسبق أيضاً لمنع الهجرة المتزايدة إلى بلدان أوروبا الجنوبية والغربية.

أود أيضاً أن أتناول مسألة أخرى أرى أنها ذات أهمية بالغة، ألا وهي الطاقة النووية. وأرحب بما دعا إليه الأمين العام من عقد اجتماع خاص بشأن هذا الموضوع. والجمهورية التشيكية تولي أقصى درجات الاهتمام للسلامة والأمان النوويين وتؤيد مواصلة تطوير الطاقة النووية.

إن ما حدث في اليابان في آذار/مارس من العام الحالي كان كارثة طبيعية خطيرة، وهناك بالتأكيد دروس يمكن استخلاصها من هذه الكارثة. والدرس الرئيسي واضح تماماً. فحتى المواقع الساحلية التي كانت تعتبر مستقرة لأغراض التخطيط الحضري من حيث الاهتزازات الأرضية يمكن أن تتأثر بالزلازل التي تقع بعيداً تحت مياه البحر. وينبغي بناء المحطات النووية في مواقع أقل عرضة لأضرار الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، وبعد أن عصفت أمواج تسونامي بمحطة فوكوشيما للطاقة النووية، قررت بعض الحكومات عدم بناء محطات نووية جديدة، بل قرر بعضها التخلي عن بناء تلك المحطات تماماً.

وإذ أتكلم باسم الجمهورية التشيكية، فنحن نرى أن ما حدث في فوكوشيما لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في سلامة الحجج الداعية إلى استخدام الطاقة النووية. فهذه الحجج قوية وسليمة اقتصادياً ومقنعة. وقد أضحت الطاقة النووية اليوم مصدراً مستقراً ومشروعاً للطاقة، بل ولا غنى عنه في بعض البلدان.

وختاماً، أود التأكيد على أن الجمهورية التشيكية ما فتئت تؤيد الإصلاح المطلوب بشدة لمجلس الأمن. فقد شهد العالم تغيرات كبيرة منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين على البلدان الجديدة أن تتحمل مسؤولية أكبر تجاه هذه المنظمة وتمويلها.

وفي هذا العام، تتولى الجمهورية التشيكية رئاسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدعم مشاريع في ١٧٧ بلداً. ونحن ندعم ذلك البرنامج، وإن كنا نريد أن نؤكد أنه لكي تتحقق التنمية في البلدان النامية، لا بد أولاً من إزالة جميع أنواع الحواجز والمعايير والقواعد وغيرها من القيود في العالم المتقدم النمو.

أتمنى للرئيس كل التوفيق في مهمته، مؤكداً له أن الجمهورية التشيكية ستظل عضواً نشطاً في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فاسلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد غربانغولي بردي محمدوف، رئيس تركمانستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس تركمانستان.

اصطحب السيد غربانغولي بردي محمدوف، رئيس تركمانستان، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غربانغولي بردي محمدوف، رئيس تركمانستان، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بردي محمدوف (تكلم بالروسية): خالص التحية لكل المجتمعين هنا، وأتقدم بالتهنئة بمناسبة افتتاح دورة الجمعية العامة السادسة والستين. وأهنئ سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للجمعية في دورتها هذه معرباً عن الثقة في أن الجمعية العامة بقيادته ستؤدي عملها بشكل ناجح ومثمر.

اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للسيد جوزيف ديس، رئيس الدورة الخامسة والستين، على جهوده الحثيثة والفعالة في ذلك المنصب. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد بان كي - مون، مرة أخرى، بمناسبة انتخابه مجددا لتولي منصب الأمين العام، ولأتمنى له أعظم النجاح.

هذا المحفل يعتبر، كما في السنوات الماضية، استمرارية لعملية رسم النهوج الملائمة لتناول الظواهر المعقدة لعالمنا المعاصر - وبعبارة أخرى، البحث عن الأجوبة الملائمة على الأسئلة التي تتسم بأهمية عالمية. ويتضح أكثر يوما بعد يوم أن الحاجة تقوم إلى اتخاذ تدابير من داخل النظام استنادا إلى تعريف واضح للأهداف، وتصور للطريقة الممكنة لتنفيذها، واختيار الآليات الدولية الفعالة.

وتلخص تركمانستان هذه الأهداف بالعبارة التالية: السلام من خلال التنمية. هذان المفهومان لا يمكن اليوم النظر فيهما بصورة منفصلة. والصلة المباشرة بين السلام والتنمية هي بالضبط ما يفتح أبواب الفرص على مصراعيها لتوحيد الإرادة السياسية وتعزيز الموارد الفكرية والمادية لأسرة الأمم. وهذا مهم من أجل تكوين نظم متوازنة للعلاقات الدولية الحديثة تتسم بالاستدامة والاستقرار، وفي الوقت ذات بالمرونة، في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

نحن مقتنعون بأن هذه المسألة الواسعة النطاق والمسؤولية عن تنفيذها تعودان أولا وقبل كل شيء إلى الأمم المتحدة. وتتصرف تركمانستان وفقا لذلك في صياغة نهوجها لتناول مسائل تحقيق سلام وأمن ثابتين، وتنفيذ الأهداف الإنمائية، وتحقيق التعاون الدولي.

وإذ تعتبر تركمانستان أن الشرط الأساسي لكفالة السلام الطويل الأمد والاستقرار الاستراتيجي يكمن في الامتثال الدقيق لميثاق الأمم المتحدة، فإنها تنتهج سياسة دائبة وهادفة قوامها السلام وحسن الجوار وتشجع العمليات السلمية بهمة. وإننا نرفض رفضا قاطعا استخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية والعلاقات فيما بين الحكومات. ونؤمن بأن الحلول المطبقة بالقوة العسكرية لا توفر آفاق النجاح، ولا تقضي على مصادر وأسباب الصدامات أو التناقضات، ولا تهيئ في معظم الحالات الظروف اللازمة لتقديم الإجابات المناسبة للكثير من الأسئلة التي تطرح في فترات ما بعد الصراع.

وتولي تركمانستان أهمية قصوى لتسوية أي حالة بالسبل والوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، وامتثالا للوثائق الأساسية للأمم المتحدة، نقترح أن تبدأ الجمعية في هذه الدورة في وضع صيغة إعلان للبدء في استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية الحاسمة الأهمية في حل المسائل الدولية، مع التوسع في النظر فيه في الدورات اللاحقة. ووفقا لطريقة تفكيرنا، سيؤدي اعتماد هذا الإعلان إلى تخفيض كبير في احتمالات استعمال القوة في حل الخلافات في العلاقات بين الحكومات. وسيساعد في التقليل من المخاطر والتهديدات المحدقة بالاستقرار العام والأمن.

وعلى المستوى الإقليمي، اقترحنا عددا من المبادرات الرامية إلى صون السلم والاستقرار في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. وقد حظيت هذه المبادرات بترحيب كبير. والخطوة التالية التي يجب أن تتخذ، برأينا، يجب أن تكون وضع ترتيبات لمنتدى تمثيلي يعنى بالأمن في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين. وتعلن تركمانستان استعدادها لاستضافة هذا الحدث في العام المقبل. ونعتقد أن إحدى النتائج السياسية التي يمكن أن تتمخض عن ذلك المنتدى قد تكون تشكيل مجلس استشاري معني بالتنمية السلمية في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين.

عندما نتكلم عن ضرورة كفالة الأمن على صعيد الكرة الأرضية، فإننا لا نعني عنصره السياسي فقط. فأمن الكرة الأرضية يعتبر مفهوما كليا شاملا مستندا إلى مبدأ عدم التجزئة وطائفة متنوعة من العوامل الأساسية التي تحدد ناقلات تنمية اليوم على صعيد العالم كله. وذلك ينطوي على حل المسائل الاقتصادية ومسائل الطاقة والمسائل الإيكولوجية والغذائية والإنسانية.

من الواضح اليوم أن الأمن العالمي لا يمكن توفيره بدون التوصل إلى السلام والوئام على المستويين الوطني والإقليمي. لذلك توجه تركمانستان جهودها نحو النهوض إلى أقصى حد ممكن بعمليات التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير نماذج تتسم بالكفاءة للإجراءات المتعددة الأطراف المتبادلة من أجل حل المسائل الدولية الملحة.

إن استقرار النقل الذي يمكن التعويل عليه لموارد الطاقة في السوق الدولية واحد من المسائل المطروحة. وقد حظيت مقترحاتنا بشأن المسألة بدعم المجتمع العالمي وانعكست في قرار الجمعية العامة ٦٣/٢١٠ المعتمد في عام ٢٠٠٨. وإنني أؤمن بأن الوقت قد حان للبدء في وضع تدابير ملموسة بشأن حل مسائل نقل الطاقة.

وبهدف الانضمام إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي تضطلع بدور نشيط في تطوير أساس قانوني دولي في مجال إمدادات الطاقة، ترى تركمانستان أن من الملائم استحداث آلية جديدة تكون شفافة ومفتوحة للجميع: حوار بشأن الطاقة فيما بين الأقاليم يجري برعاية الأمم المتحدة، على افتراض أن المنظمة ستروج بنشاط لوضع صيغة أساسية للتعاون. ونتصور أن تكون دول آسيا الوسطى وجنوب آسيا ومناطق بحر قزوين والبحر الأسود وبحر البلطيق وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي وبلدان الشرق الأوسط والشرق الأدنى – جميع الدول والشركات والمؤسسات المالية الدولية المعنية – من بين المشاركين فيه. ويأتي اعتراف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالطبيعة العامة لأهداف التنمية الطويلة الأمد، والاستعداد لتحقيق تنفيذها بصورة جماعية، بمثابة عاملين يحددان استدامة النظام الاقتصادي العالمي.

الآثار الخطيرة للأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت العالم برهنت بوضوح مرة أخرى على الحاجة إلى تضافر الجهود لتكوين نماذج سليمة وخطط واقعية، تأخذ في الحسبان مصالح واحتياجات جميع دول العالم. وتركمانستان ستشارك بهمة في هذه العملية وستساهم في تبادل التجارب الناجحة والخبرات التي اكتسبها بلدنا في عدد من الجبهات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا مستعدون للقيام بذلك من خلال هياكل الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتقدم بلدنا بترشيحه لعضوية ذلك الجهاز ذي النفوذ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وقد بدأنا نعد العدة للعمل فيه، ولن تدخر تركمانستان جهدا، إذا انتُخبت، في تنفيذ المهام المناطة بها بنجاح.

وتركمانستان ستشارك أيضا في مؤتمر قمة الأرض ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢. ونعتبر ذلك حدثا تاريخيا في عملية تحقيق التقدم صوب أهداف التنمية المستدامة. وننوي الإعلان عن عدد من المقترحات المحددة في ذلك المحفل.

وفيما يتصل بالحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام أود أن أتطرق إلى عنصر حاسم هو تأسيس البنية التحتية للنقل الحديث.

على مر السنين ما فتئ بلدنا، مع شركاء من المنطقة، يعمل بهمة على تنفيذ مشاريع كبرى لتحقيق التدفق الأمثل لحركة المرور في المنطقة الأوروبية – الآسيوية. إننا نؤمن بأن

هذا المجال ينطوي على وعد بنجاح كبير في ضوء الطاقات الكامنة الهائلة للممر الجنوبي – الشمالي والممر الشرقي – الغربي. ومما يتسم بالأهمية أن يجري استخدام هذين الممرين استخداما فعالا، إذ يمكن أن يعطيا زخما قويا للتنمية الاقتصادية والعلاقات التجارية على مستوى قاري. وإننا نعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا هاما في تنسيق الجهود الرامية إلى إقامة التعاون في ميدان النقل.

وفي هذا الصدد، تقترح تركمانستان طرح مبادرة، خلال الدورة الحالية، للبدء في وضع برنامج خاص للأمم المتحدة بشأن تطوير وسائل النقل، بما في ذلك دراسة فرص المرور العابر والنقل بين بحر قزوين والبحر الأسود وبين آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

وتعتبر تركمانستان المجال البيئي مجالا رئيسيا للتعاون الدولي. ونحن نحترم المبادرات والقرارات التي اتخذت في مؤتمري القمة بشأن تغير المناخ اللذين عقدا في كوبنهاغن وكانكون. ونتطلع إلى مواصلة الحوار البناء على الصعيد الدولي بشأن هذه القضية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام خلال الاجتماع الذي يعقد في ديربان. ونحن مقتنعون بضرورة توحيد الجهود في هذا المجال على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وتنسيق الإجراءات بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن تركمانستان تعد حاليا وثيقة شاملة، الاستراتيجية الوطنية بشأن تغير المناخ. وبعد اعتماد الاستراتيجية، سنكون على استعداد لتقديمها إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، إسهاما منا في عملنا المشترك. ونعتقد أنه خلال الدورة الحالية وفي سياق توثيق التعاون المتعدد الأطراف، سيتسنى لنا البدء في إنشاء آلية منهجية في هذا المجال. وتحقيقا لهذه الغاية، تقترح تركمانستان إنشاء مؤسسة متخصصة، في صورة مركز أقاليمي تابع للأمم المتحدة معني بالتنمية والقضايا المرتبطة بتغير المناخ. ونحن مستعدون لتوفير جميع الهياكل الأساسية اللازمة لعمله في عاصمة تركمانستان، عشق آباد.

ثمة مسألة شديدة الأهمية تتجاوز كثيرا الحدود الإقليمية، ألا وهي البيئة في بحر قزوين. وفي هذا المقام، نحن مقتنعون أيضا بضرورة إعطاء مضمون محدد للجهود الدولية المبذولة للحفاظ على الموارد الطبيعية الفريدة لبحر قزوين. وفي هذا الصدد، نقترح تنظيم منتدى بيئي بشأن قزوين يكون بمثابة هيئة دائمة للتعامل مع القضايا البيئية في حوض بحر قزوين، فضلا عن تقديم المقترحات والتوصيات مناسبة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا مباشرا بحل القضايا الإنسانية، ودعم حقوق الإنسان الطبيعية والفرص المتاحة للأفراد لتحقيق الذات وللناس ليعيشوا حياة ذات قيمة. وفي هذا الصدد، سيواصل بلدنا تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة الإنسانية لمواصلة تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وتركمانستان، بصفتها عضوا دائما في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ستشجع بنشاط تنفيذ تدابير عملية تهدف إلى حماية ودعم اللاجئين. وقد وجدنا أن من المفيد، في سياق عملنا مع المفوضية، أن ندرس تجربتنا في منح الجنسية للاجئين وعديمي الجنسية وأن ننظم، في هذا الصدد، اجتماعا دوليا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في عشق آباد في عام ٢٠١٢.

والتحديات التي تواجه المنظمة معقدة وهائلة، ولكنها واقعية ويمكن التغلب عليها لأن لدينا هدفا مشتركا، ألا وهو، جعل العالم مكانا أفضل وأكثر عدلا وأكثر إنسانية. والقيم المشتركة والمسؤولية المشتركة توحدنا. ونحن متحدون في سعينا للمضي قدما. ونعتمد على الخبرة الواسعة التي اكتسبتها الأمم المتحدة على مر العقود، وكذلك على إرادة المجتمع الدولي وفكره وحكمته. وكل ذلك سيحدد مدى نجاحنا بشكل عام. واليوم، فإن كل بلد يقدم إسهاما

فريدا في تنمية البشرية وتقدمها. وذلك يتيح فرصا هائلة لتوليد أفكار جديدة وتنفيذها ولوضع نماذج مبتكرة للتعاون لمعالجة القضايا الرئيسية في العصر الحديث. وتركمانستان مستعدة للقيام بدور نشط في هذا النشاط، وذلك بالتزامها الثابت بنهج استراتيجي يهدف إلى إقامة تعاون وثيق وشامل مع الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس تركمانستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد غربانغولي بردي محمدوف، رئيس تركمانستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد كارلوس موريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد كارلوس ماوريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كارلوس ماوريسيو فونيس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فونيس كارتاخينا (تكلم بالإسبانية): تجمعنا هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة في فترة هي بلا شك فترة تاريخية ذات أهمية كبيرة، وهو ما ذكره بطريقة أو بأخرى الزعماء الذين سبقوني على هذه المنصة. وهذه بالتأكيد أوقات حرجة ينبغي أن تقودنا إلى اتخاذ موقف يتجاوز معالجة قضايا آنية محددة، لأن هذه لحظة تغيير في تاريخ البشرية.

وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية السياسية، ثمة مؤشرات كثيرة حقا تبين لنا أن العالم يتغير وأن الانتقال نحو شيء جديد، حتى وإن لم يكن محددا بعد، يجري بالفعل وأنه سيمضي في طريقه، سواء كنا قادرين على فهم ذلك أم لا. ولذلك، ترغب شعوبنا في قيادة سياسية قادرة على الاستجابة لفترة عدم اليقين هذه. ومجتمعاتنا تطلب منا أن نكون قادرين، في المقام الأول، على فهم ما يحدث بالفعل وشرحه لها. وهي تطلب منا أيضا أن نستمع لاحتياجاتها وأن نلبي هذه الاحتياجات وأن نتوصل، قبل كل شيء، إلى توافق دولي جديد في الآراء لتحقيق تلك القفزة العالمية النوعية اللازمة لجعل الكوكب أكثر عدالة واستقرارا وأمانا. ومن ثم، فإن هذه فرصة لإعادة النظر في سياساتنا ولاستعراض وتغيير النماذج التي يبدو أنها تجمدت ولتجديد النقاش الدولي، ولكي نكون طموحين في تطلعاتنا بوصفنا مجتمعا عالميا.

والأعضاء يعلمون أنه ما من شيء يقوض الروح المعنوية لشعوبنا وروحها أكثر من الخوف وعدم اليقين وانعدام الثقة. وتلك هي الشرور التي تؤثر على كوكبنا حاليا. ونحن نعاني من الخوف بأشكاله المختلفة. والملايين من العاطلين الذين ضعفت معنوياتهم يعيشون في ظل انعدام يقين يومي، وهم لا يعرفون ما إذا كان ثمة مستقبل لهم ولأطفالهم. وشهدت بلدان بأكملها اقتصاداتها تتعثر بسبب انعدام الثقة هذا. ومئات الآلاف من الأسر تواجه يوميا الخوف الذي يأخذ شكل عدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية وانعدام الأمان في المناطق الحضرية والفقر. وكل هؤلاء الناس يطالبون قادتهم بمنحهم الإلهام للتغلب على الخوف ولاستعادة الشعور بالثقة بالنفس على المستوى الجماعي وللإيمان بمستقبل مختلف وأفضل. وذاك هو

التحدي التاريخي الكبير الذي يجب علينا مواجهته بمسؤولية وشجاعة.

يجب علينا التوصل إلى اتفاق دولي جديد سيسمح لنا بالتغلب على هذه المخاوف وانعدام الثقة حتى نتمكن من أن نخطو مرة أخرى إلى الأمام. ولذا، يتعين علينا ألا نسمح لذلك الخوف أن يترجم إلى قرارات سياسية واقتصادية خجولة أو جبانة، من شأنها أن تحرمنا من فرصة إجراء التغييرات التي يدعو إليها شعبنا. وينبغي علينا أن لا نخون إرادته التاريخية الطامحة إلى التحول والتنمية. وسيكون أمراً لا يغتفر فيما لو سمحنا لأنفسنا بأن نركن إلى العقيدة السياسية والاقتصادية القديمة، وأن نواصل تكرار الأخطاء نفسها مرة أخرى، في حين أعربت الأغلبية الساحقة في كل المدن والدول والقارات، بوضوح عن رغبتها في انتهاج سياسة جديدة جريئة وخلاقة.

وفي حين حقق الاقتصاد نمواً كبيراً على مدى الثلاثين عاماً الماضية، كذلك تزايدت الأسباب الجذرية للكثير من مشاكلنا، وأشير هنا إلى الظلم. فالظلم اليومي له أثر كبير على معظم شعوبنا. فهو يؤثر على خياراتها الصحية والتعليمية، والتنمية الاجتماعية بطرق ملموسة للغاية. ولعدم المساواة عواقب وخيمة، تم إخضاعها للتجربة والاختبار، وفهمت من قبل البعض من أغنى أصحاب المشاريع، الذين يؤيدون دفع المزيد من الضرائب، لأنهم يدركون أن تبنّي أي موقف آخر، سيكون بمثابة إصدار عقوبة قاسية بحقنا في المستقبل، حتى بالنسبة لأولئك الذين يعيشون حياة ميسورة الآن. وقد ثبت أن الكفاح ضد الفقر واللامساواة، على نحو ما ورد في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة للجمعية العامة، في خطاب رئيسة البرازيل، ديلما روسيف، أقوى سياسة اقتصادية في هذه الأوقات الصعبة .وبالتالي، فقد حان الوقت الذي ينبغي لنا ألا ننظر فيه إلى مستقبلنا، استناداً إلى بيانات الاقتصاد الكلي، بل أن نبدأ تركيز مناقشتنا على الاحتياجات السياسية لشعوبنا، وعلى العدالة الاجتماعية، وهو ما ينبغي أن تركز عليه المناقشة دائماً. فأي مناقشة أخرى ستكون عقيمة، وسوف تصرفنا عن الهدف المشترك الذي ينبغي أن يحكم جميع سياساتنا، وهو تحقيق هدف الصالح لعام.

ويتخذ الواقع غير المستقر الذي شهدناه أيضا شكل الصراعات التي تدعو على نحو متزايد إلى تدخل الحكم غير الواضح، الذي يدعى بـ ”المجتمع الدولي“، والذي يمثّل هنا في الجمعية العامة أفضل من أي مكان آخر. وفي ذلك الصدد، أرحب بأن أحد المواضيع الرئيسية لهذه الدورة هو السعي إلى التسوية السلمية للصراعات، والاستراتيجيات الوقائية التي تمكننا من التعامل مع حالات عدم الاستقرار. وهذا يبين لنا أن ذلك الحكم يزداد قوة، كما تزداد إمكانيات منع الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان أينما وجدت. وقد نشأت الأمم المتحدة من رغبة عالمية في تفادي نشوب صراع رئيسي جديد. وينبغي أن تستمر روح السلام والوئام تلك، في توجيه أعمالنا، حتى وإن كانت الصراعات التي نواجهها حاليا تختلف كثيرا عن صراعات القرن العشرين. وفي الواقع، فنحن نعيش في عالم أكثر تنوعا وتعقيدا، ولا توجد فيه وصفات سحرية أو حلول سريعة لمشاكله سوى المسؤولية المشتركة التي تلتزم بإيجاد طرق جديدة لصنع السلام وإحقاق العدالة خارج حدودنا الوطنية .

وينبغي أن يترجم ذلك العزم أيضا إلى سعينا لإيجاد الحلول لأحد أقدم الصراعات في هذا الكوكب، وأشير هنا إلى الصراع العربي الإسرائيلي. وكما يعلم الأعضاء، فقد قرر بلدي مؤخرا، الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وليس هذا سعي بأي طريقة من الطرق إلى تقويض علاقاتنا الدبلوماسية الجيدة مع إسرائيل. ونحن نرى أن لكلا الشعبين الحق في التعايش، وأنهما يتشاطران المسؤولية عن ذلك. ومن رأيي أن الاعتراف بفلسطين، بوصفها دولة جديدة في الأمم المتحدة، هو الطريق الصحيح للمساهمة في حل النزاع. ونحن ندعم،

بهذا الاعتقاد الراسخ، كل الجهود الدبلوماسية التي تهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع الذي طال أمده. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الحوار هو الحل الوحيد الممكن، وقد استرشدت أعمالنا بذلك المبدأ دائماً.

والآن أود أن أشير إلى العدو الرئيسي، ليس لبلدي وأمريكا الوسطى فحسب، بل لجزء كبير من القارة الأميركية أيضاً. وأشير هنا بطبيعة الحال، إلى الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات. وكما ذكر عن حق، رئيس المكسيك كالديرون، عقب الهجوم المروع الذي وقع في كازينو في مونتيري، فنحن نواجه ظاهرة إرهاب حقيقية، باتت تهدد بقاء بلداننا، وأزهقت من الأرواح، أكثر مما فعلت العديد من الحروب، وهي تهدد حاضر ومستقبل شعوبنا. وأصبحت العديد من دول أميركا اللاتينية الممثلة هنا، على الرغم من رغبتها، ممرات حقيقية للاتجار غير المشروع، وبذلك أصبحت دولاً متضررة على نحو متزايد من العنف، في ظل وجود مؤسسات يزداد تعرّضها للفساد. وبسبب ضعف مستوى اقتصاداتها، وافتقارها إلى التنمية، وضعف آلياتها الإنتاجية، بسبب انتشار الفقر وارتفاع مستويات عدم المساواة، تتعرض الدول الفقيرة إلى هذا الشكل الجديد من الإرهاب الذي أقام شبكة اقتصادية قوية. وتمتلك جميع التكتلات الاحتكارية التي تعمل في منطقة أمريكا الوسطى – المكسيك وأمريكا الوسطى – من المال والنفوذ، أكثر مما تملكه بلداننا نفسها.

ومن الصحيح القول إننا جميعاً ضحايا حقيقيون للجريمة المنظمة. فأراضينا وشعوبنا تعاني من هذا العنف، وهي التي تندب موتاها. وليست هذه مجرد بيانات خالية من المعنى. فقد أظهرت الدراسات أنه يرجح انتشار العنف والجريمة بنسبة ١٠٠ في المائة، في المناطق التي تيسر الاتجار غير المشروع، بالمقارنة إلى أي مكان آخر على هذا الكوكب. وتعاني بلداننا نتيجة لذلك. وتبذل السلفادور وجميع بلدان أمريكا الوسطى، جهودا كبيرة للتعامل مع هذه الحقيقة. ولكن الأرقام ليست في صالحنا. فنحن نتكلم عن طريق للاتجار بالمخدرات تبلغ عائداته ١٠٠ بليون دولار سنويا، ويؤدي إلى أكبر سوق ومستهلك لهذه المواد في ذات الوقت في العالم: الولايات المتحدة. ولننظر إلى هذا: ١٠٠ بليون دولار تمر عبر أراضينا، جنبا إلى جنب مع ترسانة حقيقية من الأسلحة لحماية هذا المبلغ. فهذا يعني ١٠٠ بليون دولار قادرة على إفساد المسؤولين في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتدمير نسيجنا الاجتماعي، كما أنها تترك وراءها أثراً يوميا من الفوضى والموت.

فكيف يمكن لدول مثل السلفادور، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو ٢٢ بليون دولار، أو بلد مثل هندوراس التي يقرب ناتجها المحلي الإجمالي من ١٥ بليون دولار، أو غواتيمالا التي تصل بالكاد إلى ٤٠ بليون دولار، التعامل مع هذا العدو؟ ولا يستطيع حتى بلد كبير مثل المكسيك، شن هذه المعركة بنجاح بمفرده، في سياق التصدي لهذه القوة الإرهابية. وليس الشك هو الذي يدفعني إلى الكلام بهذه الطريقة، بل هو شعور واقعي، ينسجم مع الواقع الذي تعيشه شعوب أمريكا الوسطى بشكل يومي.

وأود أن أوجه الانتباه إلى هذا الأمر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أنه يتأثر أيضا بهذه المشكلة. فلا تنجو من هذه المشكلة أمة واحدة في هذا الكوكب. فهناك متعاطون للمخدرات في كل دولة في العالم، يحصلون على المخدرات من شبكات الاتجار بالمخدرات الإجرامية. ويعني هذا أن مكافحة الجريمة المنظمة هي كفاح مشترك. وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه نداءً خاصاً ومفعماً بالأمل، إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة، من أجل قيادتنا بحزم في هذه المعركة النبيلة ضد المخدرات والجريمة المنظمة. ومن رأيي أنه ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تقودنا في هذا الكفاح بالكثير من الحزم. ويتعين عليها أن تلتزم، وأن تسخر جميع مواردها البشرية والاقتصادية، والتكنولوجية والسياسية

في شن ذلك الكفاح، وهي بلا شك، أقسى حرب تؤثر على قارتنا.

إن العنف الذي يغذيه الاتجار بالمخدرات وآليته الفتاكة قد أزهق من الأرواح في أمريكا الوسطى أكثر مما تزهقه الصراعات التي تحدث في أي مكان آخر على هذا الكوكب. وهذا هو ما أود أن أوجه إليه انتباه جميع الدول الأعضاء، وأدعوها إلى التركيز على هذه الحقيقة المروعة. ونحن بحاجة إلى عزم قوي من جارتنا الكبيرة أمريكا الشمالية، من أجل توجيه الضربات اللازمة لإضعاف وإنهاء هذه الظاهرة الإجرامية. وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعني أن تتهرب بلداننا من نصيبها من المسؤولية، بأي شكل من الأشكال. وينبغي علينا أن نواصل تعزيز مؤسساتنا، وإصلاح قوات أمننا، وتعزيز وجودنا الميداني، من أجل حماية شبابنا من العصابات الإجرامية. ونحن نعمل معا، على الصعيد الإقليمي، وقد اتخذنا خطوات هامة في الجهد المشترك عبر تقاسم الاستراتيجيات والمهام مع المكسيك وكولومبيا والولايات المتحدة.

وبالطبع، فإن هذه تحديات صعبة حقا لا تزال في انتظارنا. وقد أشار رئيس المكسيك إلى العديد من هذه التحديات التي تتمثل في – مكافحة غسل الأموال، ونزع السلاح، ومنع الجريمة، ووجود جهاز قضائي فعال – وهي تتطلب إصلاح أجهزتنا القضائية. ولا ريب في أن الجريمة المنظمة قد تسللت إلى أجهزة الدولة، وخصوصاً، إلى السلطة القضائية وقوات الشرطة. ولهذا السبب، فإنه ينبغي علينا أن نخوض معركة قوية، من أجل تنظيف هذه المؤسسات.

لكن البلدان المستهلكة، في هذه الحالة وعلى رأسها الولايات المتحدة، هي المسؤولة أخلاقيا في هذا النضال الذي يجب أن ننظر إليه، ليس بوصفه مشكلة جنائية فقط ولكن باعتباره مسألة تتعلق بالصحة العامة أيضا. بينما يتزايد استهلاك المخدرات واستخدامها، فإن الاتجار بتهريب المخدرات سيبقى قويا. باختصار، مرة أخرى، فإننا ندعو القيادة الأميركية الشمالية إلى الانخراط في هذا النضال المشترك الذي نخوضه جنبا إلى جنب مع المكسيك وكولومبيا وبلدان أمريكا الوسطى كلها.

تظهر مثل هذه الصراعات، التي تدور رحاها في أنحاء الأراضي الأميركية مرة أخرى، كم هو مهم وجود أمريكا قوية وموحدة. الوحدة شرط ضروري من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. ونظرا لهذه الحاجة، أود الآن أن أشير إلى الحصار المفروض على جمهورية كوبا. إننا نعتقد بأن هذا الحصار هو مفارقة تاريخية من صفحة من التاريخ الماضي التي نود طيها مرة واحدة وإلى الأبد. أساسا، يمثل الحصار المفروض على كوبا خطوة نحو تفكك الوحدة. إنه حجر عثرة في طريق التاريخ الذي يضعفنا كقارة.

في بداية كلمتي، تحدثت عن القيادة التي تنتظرها شعوبنا منا في هذه الأوقات الصعبة، والشجاعة التي نحتاجها من أجل مواجهة تلك التحديات التي تتجاوز حدودنا وأيضا عن الفرصة العظيمة المتاحة أمامنا الآن. فلنظهر هذا النوع من القيادة، من أصغر بلد كبلدي، إلى الدول الكبرى. دعونا نظهر إرادة واضحة لتحقيق السلام والعدالة الاجتماعية ورفاه الرجال والنساء الذين يضعون ثقتهم فينا، وبخاصة في أوقات مثل هذه، تهدد فيها الأزمة مرة أخرى شعوبنا. دعونا ألا نخذلهم مرة أخرى. كما لا ينبغي لنا محاباة من هم في السلطة، الذين تسببوا في الأزمة، بل أولئك الأكثر ضعفا الذين تأثروا بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كارلوس موريسيو فونيس كارتخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

كلمة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية.

اصطحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجاباكسا (تكلم بالإنكليزية): انه لمن دواعي سروري أن أهنئ سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على توليه الرئاسة. ولا بد لي أيضا أن أهنئ معالي السيد بان كي - مون بحرارة على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام ونحن نتطلع إلى العمل معه بطريقة بناءة.

حيث إننا نجتمع هنا اليوم، من المناسب التفكير بشأن القيم والمثل التي تلهم منظومة الأمم المتحدة. إن إحدى السمات الرئيسية هي روح المرونة الذي كان على الدوام سمة من سمات الأمم المتحدة. يجب أن نعترف بالحاجة إلى تلك الروح، من الانفتاح والقدرة على التكيف اليوم أكثر من أي وقت آخر. ذلك لأن أسس النظام العالمي بصدد التغير تغيرا كبيرا وعميقا. تقع في قلب هذه التغييرات، الحاجة إلى حماية البلدان الأصغر في العالم النامي، والتقدم بمصالحها بقوة.

وفي خضم حالة عدم اليقين، هناك بعض الأشياء التي يجب أن تبقى ثابتة. فهي تعكس معتقداتنا وقناعاتنا التي تحظى بالاحترام. على الرغم من الإشارات المتكررة في هذه الجمعية من قبل العديد من البلدان الأعضاء إلى حق الشعب الفلسطيني في دولة خاصة به داخل حدود آمنة، لم نتمكن حتى الآن من جعل ذلك حقيقة واقعة. من المخيب للأمل كثيرا أن ذلك لم يحدث بعد. هناك فرصة سانحة الآن، ويجب علينا الاستفادة منها قبل فوات الأوان. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات حاسمة بدلا من مزيد من المناقشة. وسيكون ذلك في مصلحة أمن ورفاه المنطقة بأكملها، بما في ذلك إسرائيل.

من الجدير بالذكر أيضا الحاجة إلى الدعم المستمر لبلدان القارة الأفريقية في هذا الوقت الحرج. ومن المهم أن نذكر أنفسنا بأن كل بلد يعتز بالقيم والتقاليد ويمجد كثيرا المعتقدات الدينية التي أثراها على مر القرون. لا يمكن إضعاف تلك القيم والمعتقدات، تحت ستار حقوق الإنسان عبر فرض مواقف أو توجهات تنتمي إلى ثقافات خارجية. لو نفذ ذلك، فسيكون بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان من حيث الجوهر الأساسي. يتعين الإشارة أيضا، إلى أنه حتى عندما يتم فرض جزاءات، فينبغي إيلاء عناية قصوى لضمان عدم إلحاق الأذى بالشعب بأسره، نساء ورجالا والأطفال الذي سيولدون، جراء مثل هذا الإجراء. كما أود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن تضامني مع شعب كوبا وأتمنى لهم التوفيق والنجاح.

بينما يتواصل صدام الآراء والأفكار والقيم، يتعين علينا الإقرار بوضوح بأن الحوار والتشاور وتوافق الآراء يوفرون الوسيلة الوحيدة القابلة للاستمرار، لحل الخلافات. لا يستطيع جبروت الدول القوية أن يسود على العدالة والإنصاف. وفي خضم الأوقات العصيبة التي نعيشها، يمكن أن نهتدي بالتوجيهات الحكيمة لعبارة البوذا غوتاما الذي

نصح أمراء ليشافي، الذين استنفدت الخلافات المريرة بينهم طاقاتهم، بأن الطريق إلى الأمام يتجلى في الاجتماع والمناقشة والفصل في جو من المودة والنوايا الحسنة. يمثل ذلك الروح الأساسية للأمم المتحدة، التي تكتسي أهمية خاصة اليوم.

إن تهديد الإرهاب هو أكبر تحد للاستقرار والتقدم في العالم الحديث. تبين أحدث التجارب في جميع أنحاء العالم بوضوح بأن المعايير غير المتساوية وإتباع النهج التمييزية يمكن أن تمد عن غير قصد في عمر قوى الإرهاب. المطلوب استجابة واضحة وموحدة، ترفض الاعتراف بالظلال السياسية للإرهاب.

ويشكل الإرهاب تهديدا ليست في مأمن منه حتى أغنى الدول وأقواها. ويجب أن نتذكر أيضا أن الجماعات الإرهابية غالبا ما تعمل تحت ستار منظمات تستخدم كواجهات. وإضفاء الشرعية على تلك المنظمات ترتبت عليه آثار حتمية تمثلت في توفير الرعاية والتشجيع لتجار الإرهاب. وبوصفي قائدا لدولة دفعت ثمنا باهظا بسبب الإرهاب على مدى ربع قرن، أشدّد على أننا يجب أن نعمل بعزم ثابت على تخليص العالم من الإرهاب. ويتعين علينا اتخاذ إجراءات قوية وعملية في الميدان وأن نرسل رسالة جماعية بصوت عال وواضح على المستوى العالمي بشأن هذه المسألة.

ويجب حماية مصالح العالم النامي في ناحية هامة أخرى. فمن الأهمية الحيوية بمكان الإصرار على أن تكون هياكل وإجراءات المنظمات المتعددة الأطراف موحدة ومتسقة وخالية من أي تمييز. وبلدي لدية دواعي للقلق حيال نُهج يشوبها قدر غير مقبول من الانتقائية المستخدمة لتوجيه انتباه تلك المنظمات إلى بعض المسائل خلال الأسابيع القليلة الماضية. وينبغي للعالم النامي أن يظل يقظا إزاء تلك الطرائق غير النظامية التي يجب أن نقاومها بقوتنا الجماعية. واليوم، بعد ثلاثة عقود من الألم والعذاب، يعيش أبناء سري لانكا من كل الأعراق في كل أجزاء البلد وهم محررين من إرهاب نمور تاميل إيلام للتحرير وما عادوا يعيشون في حالة من الخوف. ولكنني أدرك تماما أن معركة السلام أهم وأصعب من مكافحة الإرهاب. وبعد القضاء على الإرهاب، وجهت حكومتي جل اهتمامها إلى إرساء أسس جديدة لدولة موحدة تنبض بالحياة، وتستخدم أوجه القوة المتأصلة في البلد، ولا سيما المستوى الفريد لإمكانياتنا البشرية.

إن اعتزازنا بإنجازات دولتنا التي تحققت خلال فترة قصيرة لم تتجاوز الثلاثين شهرا منذ بداية مرحلة ما بعد الصراع، له ما يبرره. ونستطيع أن نكون فخورين بإعادة ٩٥ في المائة من المشردين داخليا، الذين شكلوا أكبر عدد من المدنيين، في أي وقت، الذين احتجزوا مُكرهين على أيدي جماعة إرهابية، بينما نواصل حتى هذا اليوم إزالة الألغام التي زرعها الإرهابيون في مساحات واسعة من الأراضي. وتعمل قواتنا المسلحة في المقاطعة الشمالية حاليا على تطوير الهياكل الأساسية التي دمرها الإرهابيون خلال ثلاثة عقود. وعلى عكس ما تروجه الدعاية المغرضة، لم يبق في الولاية الشمالية من أفراد القوات المسلحة سوى الحد الأدنى. وأدّى إنعاش الاقتصاد إلى زيادة الدخول وتحسين سبل العيش. والمقاتلون السابقون وغيرهم من الكوادر تم إدماجهم في المجتمع بعد أن أتيحت لهم برامج التدريب المهني وخدمات المشورة. واستعيدت العملية الانتخابية بعد عقود مما سيسمح ببروز قيادة ديمقراطية.

هذا بعضٌ من الإنجازات القيمة التي أحرزت. ويمثل الارتفاع الملحوظ للنمو الاقتصادي في المقاطعة الشمالية بمعدل ٢٢ في المائة دليلا واضحا على النجاح الذي حققته مبادرات الحكومة في تنمية ذلك الجزء من البلد. وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي ثابتا على معدل ٨ في المائة، وسجّل معدل البطالة انخفاضا قياسيا، حيث هبط إلى نسبة ٤,٥ في المائة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن تقييم المنتدى الاقتصادي

العالمي، في تقرير القدرة التنافسية العالمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أشار إلى أن سري لانكا سجلت تحسنا هائلا، حيث صعدت من المرتبة ٧٩ في تصنيف المنتدى إلى المرتبة ٥٢ خلال فترة سنتين. وتجدر الملاحظة أن تلك التطورات حدثت خلال فترة قصيرة لا تتجاوز ٣٠ شهرا - وهو إنجاز تبرز أهميته أكثر نظرا لأننا ركزنا بقوة على المصالحة. فمع أهمية التنمية الاقتصادية، وضعنا على رأس الأولويات تعزيز روح الشمولية وإزالة بقايا المرارة من قلوب وعقول شعبنا. وعلى مدى الأشهر الثلاثين الماضية، وظفنا ٦٦٩ ضابط شرطة من التاميل، بحيث وصل مجموع الضباط التاميل إلى ١ ١٤٣ ضابطا، ولدينا خطط لتوظيف المزيد هذا العام وفي المستقبل. وبعد أكثر من عقدين، يجري إحصاء السكان في المقاطعة الشمالية بوصفه جزءا من الإحصاء الوطني لكي نوفر أساسا راسخا لمبادراتنا.

ونتيجة لتلك الإنجازات، نرى في سري لانكا اليوم دولة تعتمد على ذاتها، ويعمر قلوبها الأمل بالمستقبل، واقتصادها قوي تعززه تدفقات الاستثمارات الداخلية، وتشهد توسعا غير مسبوق في قطاع السياحة وزيادة هامة في حجم التجارة الدولية. ومن أجل توطيد هذه الاتجاهات وطي صفحة صدمات الماضي، نطلب من المجتمع الدولي أن يمد يد الصداقة وحسن النوايا، على أساس فهم عزم دولتنا على مواجهة تحديات هذه الحقبة من تاريخنا بشجاعة. ونطلب من أصدقائنا في بلاد نائية أن يتخلوا عن الأفكار المسبقة. إننا نؤمن بأن الحلول المبلورة محليا ستكون مستدامة. وجلي أن من غير العملي التفكير في معالجات شاملة للمشاكل التي تواجهها مجتمعاتنا. إن بلدي الخارج من ظلمة ثلاثة عقود خلت إلى النور والوعد بالمستقبل الأفضل، يجب أن يُمنح الوقت والحيز ليسعى إلى تقرير مصيره وفقا لرغبات شعبه. وهذا يتماشى مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمجموعة الكاملة المكونة للقانون الدولي الذي يحكمنا.

وهناك عامل آخر ينبغي للمجتمع الدولي أن يضعه في اعتباره، وهو ضعف الدول النامية، وينبغي له توفير الوسائل من خلال ترتيبات مؤسسية مناسبة من أجل حمايتها.

كما لاحظت عند افتتاح اجتماع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في كولومبو قبل ثلاثة أشهر، يهدد إغراق السلع التجارية والصناعية المصنعة في البلدان المتقدمة النمو اقتصادات العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية الممثلة هنا.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن استخدام إعانات كبيرة من الخزانات والبنوك الاحتياطية لدعم الإنتاج الزراعي في العالم المتقدم النمو، وغيره من أشكال الحماية الجمركية، يسبب تشويها خطيرا في تفاعل قوى السوق ويحد بشكل كبير من قدرة المزارعين في كثير من البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق الدولية لتسويق منتجات التصدير الخاصة بهم على أساس منصف. لا يمكن معالجة تلوث البيئة غير المتناسب الذي تتسبب فيه البلدان الصناعية والأثر الناجم عن ظاهرة الاحترار العالمي وتغير المناخ بأي شي من العدالة من خلال فرض قيود قاسية على البلدان النامية، التي ساهمت بنصيب ضئيل في تفاقم المشكلة. تزيد هذه الظروف من أهمية العدالة الاجتماعية على المستوى الدولي.

وعسى لبركات الجوهرة المثلّثة الشريفة أن تكون معكم جميعا.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

تم اصطحاب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد إسماعيل عمر جيله، رئيس الجمهورية جيبوتي ورئيس حكومة جيبوتي

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جيبوتي.

اصطحب السيد إسماعيل عمر جيله، رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جيبوتي إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إسماعيل عمر جيله، رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جيبوتي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس جيله (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئ بحرارة الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ومن خلال خبرته وتجاربه نحن واثقون من نجاح سير ونتائج مداولاتنا. أود أن أعرب عن امتناني لسلفه، السيد جوزيف ديس، على كفاءته وأسلوبه الممتاز الذي أدار به عملنا طوال الدورة الخامسة والستين. ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية.

كما أتقدم بأحر التهاني إلى الأمين العام بان كي – مون على إعادة تعيينه. وهو رمز تقدير من جميع الدول لقيادته المتميزة وخصوصا في هذه الأوقات المضطربة والوضع السياسي الدولي الصعب. ونحن نقدر جهوده الدؤوبة والتزامه من أجل خدمة المجتمع الدولي، ونحن نتعهد بتقديم دعمنا الكامل في تنفيذ القيم الأساسية للميثاق وتعزيزها.

وأخيرا، نحن سعداء بإنشاء الكيان الذي طال انتظاره الذي انبثق عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الأمر الذي ينبأ بتقدم ملحوظ تم إحرازه خلال القرن الماضي في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن الواضح، أنه على الرغم من الخطوات الكبيرة التي بذلت في المسائل القانونية، لا يزال صحيحا أن هذا التقدم لا يترجم دائما إلى واقع. وقد وضعت حكومتي تعزيز حقوق المرأة وتحسين حياتها في الأولويات المطلقة، وأنا ملتزم بضمان أن تتفق قوانيننا مع المعايير الدولية.

نجتمع هنا اليوم في السياق الاقتصادي العالمي الذي هو أكثر من باعث على القلق. وتنعكس حقا البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة في الاقتصادات الضعيفة، وانخفاض النمو، والديون التي تصيب بالشلل والعجز والبطالة المتزايدة. والبلدان الأقل نموا هي الأكثر تضررا من هذه الأزمات. أعطى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد مؤخرا في تركيا، زخما جديدا للجهود العالمية لتحسين مصير الشعوب الأكثر ضعفا. ومن هذا المنظور أدعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للحالة الفريدة التي تعيشها البلدان الأقل نموا وتوفير المزيد من الدعم في التخفيف العبء المتزايد للديون من خلال مساعدتها على تحسين قدراتها الإنتاجية وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية بشروط أكثر مواتاة.

إلى جانب الضائقة الاقتصادية، نحن نشهد في جميع أنحاء العالم زيادة التباينات المناخية التي تتراوح من نقيض إلى آخر. فأصبح من الطبيعي الآن أن تتعرض البلدان للفيضانات تليها موجات الجفاف، والزلازل، والأعاصير المدمرة أو كوارث التسونامي. وتشهد الكارثة التي ضربت مؤخرا أصدقائنا اليابانيين على ضراوة الطبيعة. ويبين لنا تكرار مثل هذه البلايا المناخية أنه لا بد أن نعد أنفسنا بشكل أفضل ونعمل على إعداد تدابير التخفيف والتكيف الملائمة.

لطالما كان عدم استقرار المناخ واقع يعيشه القرن الأفريقي، كما يتضح من دورات الجفاف المتكررة. إن الأزمة الراهنة التي تؤثر على بلدي ليست مفاجئة. قد سمعنا

بالفعل ناقوس الخطر في عام ٢٠١٠، عندما ظهرت أولى علامات التحذير. وفي مواجهة هذه الآفة الرهيبة، تتقلص مرونة هذه المنطقة، ولا تستطيع تدابير الطوارئ وحدها مواجهة التحديات التي تواجهنا الآن. والواقع، إن الحالة التي نواجهها اليوم هي نتيجة سنوات عدة من الجفاف الذي دمر قطعان الشعوب الرحل، ودمر محاصيلهم الضئيلة. ويتضح أن سكان المناطق الريفية هم الأكثر تضررا، ونحن نبذل قصارى جهدنا لمساعدتهم.

إن احتياجاتنا فورية وعاجلة، ونحن ممتنون للدول الصديقة والمنظمات الدولية التي ساعدتنا في جهودنا. ولكن، نظرا لطبيعة الجفاف المستوطنة في منطقتنا، نحن بحاجة إلى أن نتجاوز إدارة رد الفعل ونركز بشكل أكبر على إدارة التدابير الوقائية طويلة الأجل. في هذا السياق، أنشأ بلدي العديد من مشاريع البنية التحتية في مجال الزراعة، بما في ذلك استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في الدول الصديقة المجاورة في إثيوبيا والسودان، ومشروع مستجمع مياه النهر على الحدود مع إثيوبيا تحسبا لأوقات الفيضانات.

ويظل الصومال البلد الأكثر تضرراً بالأزمة، بسبب الحالة الأمنية الهشة التي لا تسمح بالوصول إلى قطاعات معينة من السكان. وحقيقة الأمر، فإنه خلال العقدين الماضيين، كان الصومال ضحية لأفظع الآفات. فقد سقط فريسة لحمامات الدم وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والتدمير بشكل لا ينتهي. وحتى عهد قريب، كانت ميليشيا الشباب تواصل القتال في العاصمة، مما زاد من صعوبة تقديم المساعدة للسكان المتضررين. أما اليوم، فبفضل تضحيات ومثابرة قوات الأمن الصومالية وزملائها من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أُخرِجت ميليشيات الشباب من العاصمة، مما يسَّر إيصال المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الجفاف.

وكما لمست بنفسي أثناء زيارتي لمقديشو في الشهر الماضي، فقد توقف هدير المدافع وعادت الحياة إلى طبيعتها، ولأول مرة منذ بدأ الصراع المسلح في عام ١٩٩١، احتفل الصوماليون بالعيد في سلام هذا العام. وقام عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى بزيارة العاصمة الصومالية التي طالما اعتبرت زيارتها محفوفة بالمخاطر.

ومع أن السلام لا يزال هشاً، إلا أنه يبشر بالخير ويمثل فرصة لكي يعيد الصوماليون بناء بلدهم. وبفضل الحالة الأمنية، التي أصبحت تحت السيطرة في العاصمة الآن، فقد سنحت للشعب الصومالي وقادته فرصة لم يسبق لها مثيل لاستعادة السلام الدائم وإنهاء عملية الانتقال التي لا تنتهي ودفع البلد نحو حوكمة دائمة بحلول العام القادم. وقد بذلت الحكومة الانتقالية والمنظمات الإقليمية والدولية جهوداً في هذا الاتجاه، مما ساعد الأطراف على التوصل إلى اتفاق يعبر عن الواقع السياسي الجديد في الصومال، ولا سيما بعد شهر آب/أغسطس ٢٠١١.

وينبغي أن نشيد بكل هذه الجهود بوصفها علامة تعكس عزم الصوماليين والمجتمع الدولي على وضع حد للمشاحنات الداخلية التي لا تنتهي والمناقشات العقيمة في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وفي هذا الصدد، تمثل خريطة الطريق المتفق عليها التزاماً رسمياً من جانب قادة تلك المؤسسات أمام شعب الصومال والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي قاطبة.

ويجب ألا تغيب عن بال المجتمع الدولي أوجه الضعف الجلية التي تعانيها الحكومة الانتقالية وأن يسعى إلى توفير الموارد الضرورية لبناء قدراتها. وعلى الحكومة الصومالية أن تغتنم هذه الفرصة لإبداء العزم والشجاعة وحسن القيادة.

وإلى جانب قسوة المناخ وما يسببه من مشاكل، كثيراً ما يرتبط القرن الأفريقي بالحروب بين الأشقاء. ففي مراحل مختلفة من تاريخ تلك المنطقة، كان كل جار من جيراننا في حالة صراع. ومع أن جيبوتي لم تدخر وسعاً من أجل صون السلام، فقد انزلقت رغماً عنها، للأسف، في صراع حدودي مع إريتريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

ومنذ ذلك الحين، وبالرغم من الجهود الدؤوبة للمنظمات الإقليمية والدولية، واتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، ترفض إريتريا الرد علينا بشأن مصير ١٩ من أسرى الحرب أو الاعتراف بوجودهم. وما زال هذا يمثل مصدر قلق بالغ وحزن كبير لشعبي ولي شخصياً.

مع ذلك، وبالرغم من عدم امتثال إريتريا للمتطلبات الواضحة الواردة في هذين القرارين، فإن حكومتي وأنا شخصياً ما زلنا مقتنعين بأن الوساطة هي السبيل الوحيد الذي يسمح لنا بإقرار سلام دائم. وعليه، فقد قبلت حكومتي جهود سمو أمير قطر ومساعيه الحميدة. وأفضى ذلك إلى نشر قوات قطرية على الحدود بين جيبوتي وإريتريا وانسحاب القوات الإريترية من الأراضي الجيبوتية التي كانت تحتلها بشكل غير مشروع. ومن جهتنا، فإننا مستعدون للتعاون الكامل مع الجهود المخلصة التي يبذلها سمو أمير قطر، ونحن واثقون من وصول هذه الوساطة إلى خاتمة سلمية.

ولن نكف عن الإيمان بالحوار والوساطة، فمن خلالهما وحدهما يمكن لمنطقتنا ترسيخ مكاسب السلام. ولعل أحدث مثال لهذا النجاح ميلاد دولة جنوب السودان الجديدة، الأمر الذي يدلل مرة أخرى على قدرة نظرائنا على إيجاد حل سلمي لصراع أخوى دام عقوداً. واليوم، وإذ يخطو شعب جنوب السودان خطواته الأولى في مجتمع الأمم، نود أن نؤكد له دعمنا الأخوي. وإنني على ثقة من أنه سيحل القضايا العالقة سلمياً.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن سرورنا لانضمام عضو جديد إلى المنظمة، بالطبع، ولكنني لا أستطيع أن أذكر استقلال جنوب السودان بدون أن أُذكِّر بالحالة القائمة في فلسطين منذ عام ١٩٤٧.

إن أساس إنشاء منظمة الأمم المتحدة يكمن في مكافحة الظلم وإعطاء الأمم سيادتها. والكثير من البلدان الموجودة هنا اليوم، بما في ذلك بلدي، قد وجدت نفسها هنا في مرحلة ما من تاريخها سعياً إلى الاستقلال. وقد أصبح جنوب السودان الدولة العضو الـ ١٩٣ في ١٣ تموز/يوليه. ولكن، ما زالت فلسطين تعيش تحت الاحتلال حتى اليوم، وهذا خطأ أدبي وغير مقبول سياسياً في يومنا هذا وفي عصرنا هذا.

ونحن الأفارقة نعرف أكثر من غيرنا الظروف التي تعيشها الشعوب المستعمرة. والمصير الذي يكابده الفلسطينيون منذ أكثر من ٦٠ سنة عرفناه وكافحناه وتغلبنا عليه بالحصول على اعتراف نظرائنا. والأمم المتحدة أكثر من أي مؤسسة أخرى تمثل للشعوب المستعمرة الأمل، الأمل في مستقبل أفضل والتحرر من نير الاستعمار؛ الأمل في العيش في بلد ينعم بحريته وحقوقه؛ الأمل في استرداد الكرامة قبل أي شيء آخر.

لقد حان الوقت لكي نعيد الأمل لأشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين بالاعتراف بحقهم في أن يصبحوا دولة كاملة العضوية. الوقت قد حان لإنهاء الحصار والبؤس واليأس. وآمل أن يسجل التاريخ أننا قررنا اليوم وضع حد للظلم، واخترنا أخيراً إعطاء فلسطين مكاناً كاملاً في أسرة الأمم. سيذكر التاريخ بصفة خاصة أننا اخترنا ألا نخيب آمال شعب فلسطين الشقيق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الحكومة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إسماعيل عمر غيلة، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الحكومة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بوهمبا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس وبلده قطر، على انتخابه لرئاسة الجمعية في هذه الدورة. وبما له من حكمة وخبرة، فأنا واثق من أنه سيقود مداولات الجمعية بنجاح. وأؤكد له تعاون وفد بلدي ودعمه له. وأهنئ أيضاً معالي السيد بان كي - مون على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام.

وأثني على الرئيس لاختياره ''دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية'' موضوعا لهذه المناقشة. والتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مبدأ هام ينبغي للمجتمع الدولي التمسك به أثناء سعيه لإيجاد الحلول للصراعات في جميع أنحاء العالم.

تعترف حكومتنا بشرعية المطالب السلمية بالتغيير الديمقراطي في الدول الشقيقة مثل تونس ومصر. ومع ذلك، نرى أنه ينبغي أن تكون للمطالب من أجل التغيير الديمقراطي دوافع محلية. ويتعين ألا تستخدم ذريعة لتقويض المبدأ الأساسي المتمثل في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة.

ونحن نشعر بالقلق من أنه تم تجاهل وتقويض جميع الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل تفاوضي سلمي في ليبيا. فلم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن تم التنازل عن قدسية مبدأ عدم التدخل على نحو ما شهدناه مؤخرا في ليبيا. إن التدخل العسكري من قبل دولة أجنبية يذكّر أفريقيا بمؤتمر برلين سيء الصيت لعام ١٨٨٤، الذي تم فيه تقسيم أفريقيا من قبل القوى الإمبريالية.

وفي أعقاب التغييرات السياسية التي حدثت مؤخراً في بعض البلدان الأفريقية، فإن من الضروري أن نؤكد على الحاجة إلى تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية على نحو حقيقي، مع البدء على وجه السرعة في مواجهة تحديات الفقر والبطالة، خصوصا بين الشباب على نطاق العالم. وينبغي أن يكون احترام العدالة، وحقوق الإنسان الأساسية، وسيادة القانون والحكم الرشيد، شروطاً مسبقة لتحقيق السلام الدائم.

وبعد مفاوضات ناجحة، حققت جمهورية جنوب السودان استقلالها في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وهذا يبرهن على حسن قيادة وحكمة قادة السودان وجمهورية جنوب السودان، الذين اختاروا طريق السلام والوساطة. وندعو كلا البلدين إلى تسوية جميع المسائل العالقة عبر بالوسائل السلمية. وأتمنى لفخامة الرئيس سلفا كير ميارديت النجاح وهو يقود شعب جنوب السودان في طريق بناء أمة موحدة ومزدهرة.

تدعو ناميبيا إلى التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة للتسوية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تدعو إلى إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بفلسطين، أؤكد مجدداً تأييدنا الكامل الذي لا لبس فيه للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني. وتؤيد ناميبيا قبول فلسطين في الأمم المتحدة بصفتها عضواً كامل العضوية.

وقد أعربت الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه الجمعية منذ سنوات عديدة، عن قلقها الشديد إزاء استمرار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا. وتدعو ناميبيا إلى الرفع الفوري وغير المشروط لهذا الحظر.

ترحب ناميبيا بالتوقيع مؤخرا على خارطة الطريق، من قبل أصحاب المصلحة السياسيين في مدغشقر، الذي يسّرته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بصفتها وسيطاً. ويمهد ذلك الطريق أمام إنهاء الأزمة السياسية، وعودة مدغشقر إلى النظام الدستوري والحكم الديمقراطي. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم المالي الكافي لذلك البلد، والمشاركة في جهود الوساطة الجارية، من أجل ضمان التنفيذ الكامل لخارطة الطريق.

إن شعب الصومال لا يواجه عدم الاستقرار السياسي فحسب، ولكنه يواجه أيضا موجة من الجفاف الشديد والمجاعة، أدت إلى كارثة إنسانية. وانضمت ناميبيا إلى المجتمع الدولي في المساهمة بإرسال المواد الغذائية إلى شعب الصومال، في إطار من الجهد الدولي لمعالجة الأزمة.

إن آثار تغير المناخ حقيقية وملموسة بشدة في كل جزء من أنحاء العالم. فعلى مدى السنوات الثلاث الماضية على التوالي، شهدت ناميبيا فيضانات مدمرة، انعكست سلبا على خططنا الإنمائية. وأغتنم هذه الفرصة، مرة أخرى، لأشكر أعضاء المجتمع الدولي الذين استجابوا للنداء الذي وجهناه بشأن تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لبلدنا.

وينبغي لجميع الدول الأعضاء، الآن أكثر من أي وقت مضى، العمل من أجل إنجاح الدورة السابعة عشرة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في ديربان، في جنوب أفريقيا، في وقت لاحق من هذا العام. وينبغي أن تمهد تلك المناسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في العام المقبل.

إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بطيء على نحو مؤلم. وأشدد على اقتناع ناميبيا الراسخ بأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يتم إصلاحه ينبغي أن يكون ديمقراطياً وتمثيلياً وشفافاً في أساليب عمله. وهذا يتفق مع الموقف الأفريقي المشترك. ويتحتم على جميع الدول الأعضاء العمل معاً من أجل تعزيز المنظمة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لعالم أكثر إنصافاً وأكثر عدلاً للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد سالفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطحب السيد سالفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سالفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كير (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أتقدم إلى الرئيس بالتهنئة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة السادسة والستين. نتمنى له كل النجاح خلال ولايته. وبنفس الطريقة، نهنئ الأمين العام للأمم المتحدة على إعادة انتخابه لولاية ثانية نظراً للثقة التي حظي بها من شعوب الأمم المتحدة.

لم أنخرط بعد في المسائل العالمية لأننا أحدث دولة في هذه الأسرة الدولية. إن عمر بلدنا اليوم مجرد شهرين وأربعة عشر يوماً. ويمكن للأعضاء أن يروا المشاكل والتحديات العديدة التي تنتظرنا. وأود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة ليكون لي شرف مخاطبة هذا الجمع الموقّر بغية التأكيد من جديد، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن شعب جمهورية جنوب السودان، على أصدق وأعمق امتناننا للمجتمع الدولي بأسره للدفء الذي استُقبلت به دولتنا في مجتمع الأمم. فشعبي في جنوب السودان، وأنا شخصياً هنا في نيويورك، نعتبر هذه اللحظة الهامة معلماً آخر على قائمة طويلة من الإنجازات التي حققناها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كذلك مرة أخرى لأحيّي الكثيرين الذين وقفوا إلى جانبنا أثناء كفاحنا الطويل. ونحن مدينون للعديد من الأصدقاء في هذه القاعة الكبرى الذين بدون جهودهم لما كان من السهل لنا أن نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم. ونحن ندين بالامتنان لبلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ودول الترويكا، وأصدقاء وشركاء إيغاد، الذين أطلقوا حملة من أجل السلام في السودان تُوّجت بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. وكدولة ناشئة عانت من الصراع خلال فترات زمنية مختلفة، تصل في مجموعها إلى أكثر من خمسة عقود، فإن جمهورية جنوب السودان في حاجة ماسة إلى كل مساعدة يمكن أن تحصل عليها.

في معظم حالات ما بعد الصراع، تتوقع الدول عادة إعادة البناء. ليس هذا هو الحال بالنسبة إلينا. حتى قبل ويلات الحرب، لم يكن في بلدنا شيء يستحق إعادة البناء. لذلك، نصف مهمتنا بعد انتهاء الصراع بمهمة الإعمار بدلاً من إعادة الإعمار، ونأمل إذاً أن يترجم التدفق العارم من الدعم والتعاطف الذي كان في استقبال استقلالنا من جميع أنحاء المعمورة، إلى مساعدات إنمائية ملموسة لجنوب السودان. فمسيرتنا للخروج من هوّة الفقر والحرمان إلى عالم التقدم والازدهار ستكون طويلة، لذلك نحن بحاجة إلى أن تشاركونا في هذه المسيرة الصعبة.

وعلى الرغم من أن الطبيعة قد أنعمت على بلدنا ببعض الموارد، ولا سيما النفط والثروات المعدنية الأخرى، فنادراً ما ننتج شيئاً لأنفسنا – على الأقل ليس بعد. ونحن مصممون على تنويع اقتصاد بلدنا وتقليل اعتمادنا المحفوف بالمخاطر وشبه الكلي على النفط. وتتمثل استراتيجيتنا في استخدام النفط كعامل حفّاز لإطلاق الطاقات التي نمتلكها في مجالات أخرى، لا سيما في مجال الزراعة.

النفط مورد غير متجدد سينضب في النهاية في وقت ما من المستقبل، غير أننا نعرف أن الأرض والماء والموارد البشرية الموضوعة تحت تصرفنا تشكل ينبوع ثروة بلدنا الحقيقية الذي لا ينضب. وإن الطموح الذي يسعى شعب جنوب السودان إلى تحقيقه هو أن يكون قادرا على تحويل بلده إلى مركز إقليمي رئيسي للصناعة الزراعية، ولكن تحقيق ذلك المطمح بدون الدعم من الآخرين سيبقى هدفا بعيد

المنال حقا. وإننا بقدر ما نحتاج إلى المساعدة الخارجية، فإن أمنيتنا الحميمة بالنسبة إلى تلك المساعدة هي أن تقدم بشروط تحترم أيضا خياراتنا السياسية والاقتصادية.

جمهورية جنوب السودان لا تساورها الأوهام بأن التنمية الاقتصادية والرخاء يمكن تحقيقهما في غياب مناخ من السلام والاستقرار. لذلك سنبذل جهدا جهيدا حتى يعم السلام والوئام لا في الداخل فحسب، وإنما أيضا بيننا وبين جيراننا جميعا. وقد أنشأنا داخل جنوب السودان هيئات حكومية تنفيذية وتشريعية عريضة القاعدة تشارك فيها الأحزاب السياسية الرئيسية. وقد فعلنا ذلك رغم فوز حزبنا، الحركة الشعبية لتحرير السودان، بأغلبية ساحقة في الانتخابات الأخيرة.

و لم يثن عزمنا عن تشكيل حكومة تنال رضا الجميع واقع أننا ما زلنا نفتقر إلى الإطار القانوني المطلوب الذي يحكم نشاط الأحزاب السياسية. وقد اتخذنا تلك الخطوات لا بناء على التزامنا بالتعددية السياسية فحسب، وإنما أيضا، وبالدرجة الأولى، انطلاقا من اعتقادنا الراسخ بأن تدابير الإشتمالية، مثل هذا التدبير، يمكن أن تعزز السلام والوئام.

وعلى الساحة الخارجية نظل ملتزمين التزاما قويا بصيانة العلاقات السلمية ذات الفائدة المتبادلة مع جميع الدول، لا سيما مع جيراننا. وفي ذلك الصدد أود أن أؤكد على أن جمهورية جنوب السودان تتقيد تقيدا تاما بمبدأ الاحترام المطلق لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك سيادة جمهورية جنوب السودان وسلامتها الاقليمية. لذلك تعيد جمهورية جنوب السودان هنا تأكيدها القاطع بأنها لم تتدخل قط ولن تتدخل أبدا في أي حالة صراع داخلي في جمهورية السودان.

ولكن نظرا لحقيقة أن المناطق التي تدور فيها المنازعات في جمهورية السودان تقع على حدود بلدي، وأن أي توسع لها عبر الحدود سيؤثر سلبا على بلدنا، فإننا نحث حكومة السودان على السعي إلى حل سلمي لتلك المنازعات. ونود أن نشدد بصورة خاصة على أن قيام حكومة السودان بتفعيل اتفاقية أديس أبابا الإطارية بشأن الحالة في ولاية جنوب كردفان والعلاقات السياسية بين الحكومة والمعارضة يمكن أن يقطع شوطا طويلا نحو استعادة السلام في المناطق المتاخمة لجمهورية جنوب السودان.

ثمة عدد من المسائل المعلقة التي كانت قد أجلت من اتفاق السلام الشامل. ويحدونا الأمل أن نحلها بسرعة لكفالة التطبيع الكامل للعلاقات بين الدولتين وبدء عهد جديد من العلاقات الايجابية ذات المنفعة المتبادلة يرتكز على القواسم المشتركة بين سكان الدولتين. لذلك نحث حكومة جمهورية السودان على الموافقة على ترسيم الحدود بين الدولتين بسرعة، بمساعدة من المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل أن الخرطوم لن تمانع في هذا الترتيب، بما أن جنوب السودان أصبح الآن دولة ذات سيادة.

كما نود أن نلتمس من حكومة جمهورية السودان أن توافق على إحالة نزاعنا على ملكية عدد من المناطق الحدودية إلى التحكيم الدولي. وتحيي حكومة جمهورية جنوب السودان التعاون الذي أبدته حكومة جمهورية السودان في تمهيد الطريق إلى نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في آبيي، وتأمل أن يتوصل البلدان، عاجلا لا آجلا، إلى اتفاق على حل قضية آبيي استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام الشامل.

وعلى الجبهة الاقتصادية يود جنوب السودان أن يعلن رغبته واستعداده لوضع تفاصيل مفاوضات جادة مع الخرطوم. وذلك ينبغي أن يتم بهدف التوصل إلى ترتيبات مقبولة لدى الطرفين تضمن لجمهورية السودان دخلا منصفا من استخدام الهياكل الأساسية لتصدير النفط السوداني.

ومن ناحية الحكم، عمدنا إلى تصحيح بعض من أوجه الخلل في نظامنا بتعزيز أركان الحكم الصالح. وثمة عدد من لوائح القوانين الأساسية – أبرزها لائحة قانون الإدارة المالية العامة – تسير الآن سيرا حثيثا في مراحل الإجراءات التشريعية. وإن إقرار تلك القوانين سيعزز الخضوع للمساءلة والشفافية ويكبح في نهاية المطاف الفساد ويحول دون تكبد خسائر يمكن تفاديها في الإيرادات العامة.

ختاما، تتعهد جمهورية جنوب السودان الجديدة بأن تصبح عضوا نشيطا في أسرة الأمم العالمية، وبأن تقدم مساهمتها في رعاية سلام العالم ورخائه لمنفعة البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية جنوب السودان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سيلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد سيرج سارغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس أرمينيا.

اصطحب السيد سيرج سارغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيرج سارغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سارغسيان (تكلم باللغة الأرمينية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أولاً أن أشكر السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، متنمياً له كل النجاح، وأشكر السيد ديس، ممثل سويسرا، على قيادته للجمعية في دورتها الخامسة والستين. أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام بان كي – مون مجدداً على انتخابه لفترة ثانية في منصبه.

أود أن أعترف بأهمية اختيار موضوع هذه المناقشة العامة، وأن أشير إلى دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وكطريقة لمنع استئناف الأعمال العدائية.

إننا نقدر تقديراً عظيماً جهود الوساطة التي تقوم بها الكيانات والمنظمات العالمية والإقليمية في أجزاء عديدة من العالم من أجل المحافظة على السلام والأمن وتسوية الصراعات من خلال المفاوضات السلمية. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى مشاركة المنظمات الإقليمية، التي اكتسبت خبرات واسعة في الوساطة ولديها معرفة عميقة بالحقائق السياسية والثقافية والعسكرية على أرض الواقع. يعتمد نجاح الوساطة، من جملة ما يعتمد عليه، على صياغة الولاية بشكل واضح. ومثالنا على ذلك دور مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية صراع ناغورني كاراباخ.

من العوامل الرئيسية الجديرة بالإشارة إليها هنا دور الوسطاء في منع تصعيد الصراع واستئناف الأعمال العدائية. هذا الجانب من جوانب الوساطة لا يجد أحياناً حقه من التقدير، لكنه لا يقل أهمية للسلام والاستقرار الدوليين من إيجاد الحلول للمسائل المتنازع عليها.

قبل ثلاث سنوات، عندما تشرفت بالكلام مِن على هذا المنبر (انظر A/63/PV.9)، قلتُ إن الوقت قد حان للنظر بجدية في حق الشعوب في تقرير مصيرها في القرن الحادي والعشرين. واليوم، نشهد أمثلة جديدة للشعوب وهي تمارس هذا الحق غير القابل للتصرف فيه. في ذلك الصدد، أود أن أهنئ الدولة الثالثة والتسعين بعد المائة التي انضمت حديثاً في الأمم المتحدة، ألا وهي جمهورية جنوب السودان. لقد كان

طريقها إلى الحصول على مقعد في هذه القاعة طويلاً وصعباً، لكن شعب جنوب السودان، من خلال التعبير الحر عن إرادته، مارس حقه في العيش كأمة مستقلة ذات سيادة، وسار بالتالي على نفس الطريق الذي سارت عليه العديد من الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم.

لقد فعل شعب ناغورنو كاراباخ الشيء نفسه قبل عقدين من الزمن من خلال ممارسة حقه في تقرير مصيره، بالرغم من الحرب التي شنتها أذربيجان، ونجا من المذبحة لينال حقه في العيش بحرية. لا تزال محادثات تسوية الصراع في ناغورنو كاراباخ مستمرة بوساطة الرؤساء المشاركين من مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نحن ممتنون لبلدان الرئاسة المشتركة وقادتها على الجهود التي بذلوها في الوساطة. غير أن التوصل إلى اتفاق أمر يعود إلى الطرفين المتفاوضين، وليس إلى الوسطاء. إن عزوف أذربيجان الواضح عن التوصل إلى اتفاق وموقفها القائم على وجوب حصولها على كل شيء أو خوض الحرب أعاق إحراز تقدم في محادثات السلام. وبالرغم من توقعات المجتمع الدولي والنصائح الرفيعة المستوى التي قدمها، فإن أذربيجان اتخذت مرة أخرى خطوة إلى الوراء خلال الاجتماع الأخير في كازان برفضها الترتيب الذي صِيغ في السابق، في محاولة منها في الحقيقة لإجهاض عملية التفاوض.

لقد حولت باكو كراهية الأرمن إلى حملة دعائية تنفذها الدولة بصورة بالغة الخطورة. وليس ذلك رأينا نحن فقط، فقد دقت جرس الإنذار كيانات دولية متخصصة في مكافحة العنصرية وعدم التسامح. بل الأخطر من ذلك، بدأت أفكار كراهية الأرمن تنتشر في الجيل الشاب من الآذريين، ما يهدد بتقويض مستقبل التعايش السلمي. وبإنكار وتدمير جميع الأشياء المرتبطة بالأرمن، تواصل باكو بعناد نشر الاتهامات الباطلة ضد أرمينيا وناغورني كاراباخ والأرمن على جميع المستويات في كل مكان، بما في ذلك هنا في إطار الأمم المتحدة. تواصل آلة الدعاية الآذرية إلقاء قنابل أكاذيبها الفظيعة على المجتمع الدولي وعلى المستمعين في الداخل فيما يتعلق بما تدعيه من عنف الأرمن وقتلهم الأطفال. هذه القصص تُزيف وتُنشر على أساس المنطق الضعيف والمؤلم لمؤلفيها، الذين يفترضون أن هناك أشخاصاً يلتقمون طُعم هذه الدعاية الشريرة المناهضة لأرمينيا وبذلك يتحقق غرضهم.

في السنوات الأخيرة، بفضل الجهود التي بذلتها بلدان الرئاسة المشتركة بمجموعة منسك، لا سيما الوساطة المباشرة من جانب رئيس الاتحاد الروسي، جرى التوقيع على عدد من الوثائق، بما في ذلك إعلانات ماينـدورف، وأستراخان، وسوتشي، التي تشدد على الحاجة إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين الطرفين. وتحمل تلك الوثائق توقيع رئيس أذربيجان أيضا. غير أن أذربيجان لا تزال ترفض الاقتراحات المتكررة المقدمة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاتفاق على عدم استخدام القوة وتعزيز تدابير بناء الثقة.

علاوة على ذلك، ازدادت كثافة خطاب أذربيجان العدائي وتهديداتها بالحرب، وازدادت وتيرة انتهاكات وقف إطلاق النار التي لا تزال تأخذ أرواح المدنيين الأبرياء. ويجري تدبير كل على أعلى مستويات الدولة. إن الزيادة الخطيرة في مظاهرات كراهية الأرمن لا تسهم فحسب في إشاعة جو من عدم الثقة في المنطقة، بل تقود إلى طرح تساؤلات عن مدى إدراك أذربيجان لمقاصد الأمم المتحدة في التسامح وحسن الجوار. بمثل هذه التطلعات، فإن التطلع إلى عضوية مجلس الأمن يغدو أمراً غير مقبول بل وخطيراً.

عقد أمس، في إطار الجمعية العامة، جنباً إلى جنب مع المناقشات بشأن بعض قضايا زماننا الأكثر حيوية والأشد إلحاحاً، اجتماع رفيع المستوى احتفاءً بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان ديربان، الذي أكد مجدداً على الحاجة إلى

القضاء العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وجميع أشكال عدم التسامح.

من سوء الطالع أن هذه الظواهر معروفة لدينا نحن أبناء أرمينيا، ليس من خلال الأمثلة التي ذكرتها آنفاً واليوم فقط. إننا بوصفنا أمة نجت من إبادة جماعية، وعانت من أسوأ أنواع العنصرية وكره الأجانب، ملتزمون أخلاقياً بالعمل من أجل منع وقوع أي إبادات جماعية في المستقبل.

إن القضاء على العنصرية وكره الأجانب وغرس روح التسامح في الأذهان يمكن أن تصبح آلية فعالة حقاً إذا ما اقترن ذلك بتعريفات واضح للمسؤولية. فالإفلات من العقاب والتملص من المسؤولية إيذانا بمولد جرائم جديدة. ومن هنا، فإنه لزام علينا في المجتمع الدولي أن نحدد من دون تأخير أي تعبير عن التعصب وأن نشجبه، لا سيما الأشكال المتطرفة منه.

إن إبادة الأرمن التي ارتكبت خلال الإمبراطورية العثمانية اعترف بها ودانها العديد من البلدان والبرلمانات، والمنظمات الدولية وأوساط العلماء بجريمة الإبادة الجماعية. ومن سوء الطالع، أن الشيء نفسه لا ينسحب على جمهورية تركيا التي ما برحت متشبثة بسياسة تتمثل في إنكار هذه الجريمة الشنعاء التي ارتكبت ضد الإنسانية.

إننا نرحب بصورة قاطعة لا لبس فيها بالموقف الواضح الذي اتخذه المجتمع الدولي بعدم منح أي حصانة أو عفو لمرتكبي جريمة الإبادة الجماعية أو أية جرائم أخرى ضد الإنسانية.

ومن دون الاعتراف والإدانة سيكون من المستحيل وضع وتنفيذ آليات فعالة للوقاية وهي إحدى أولويات الأمم المتحدة وسوف تساهم أرمينيا بكل ما بوسعها في الاعتراف بجرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ومنع وقوعها.

إن هذه الإشارات إلى إبادة الأرمن تفضي بي إلى تذكر احتفال هام آخر هذا العام: ذكرى مرور مائة وخمسين عاماً على مولد فريدتجوف نانسن، أول مفوض سامٍ للاجئين. وفي أصعب الفترات التي مرت بها أمتي قدم هذا الشخص العظيم المحب للإنسانية دعماً قيما للاجئين من الشعب الأرمني في الشتات المحرومين من ديارهم والذين فروا من جريمة الإبادة الجماعية. إن حملة وثائق سفر نانسن استقروا في شتى بلدان العالم. لقد وقفوا على أقدامهم وشاركوا في تنمية البلدان والشعوب التي منحتهم ملاذاً.

أعتقد أن العدالة والمساواة في الحقوق بين الدول قد أصبحت معايير في العلاقات الدولية بفضل هؤلاء الأفراد الأقوياء الذين عززوا من رؤيتهم الأخلاقية في عالم وحشي ينتهج السياسة الواقعية.

عندما تكلمت من على هذا المنبر في عام ٢٠٠٨، أعربت عن الأمل في أن تبدأ عملية التطبيع بين أرمينيا وتركيا، التي أخذنا زمام المبادرة فيها، وإقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود التي أغلقتها تركيا بانتهاك للقانون الدولي، وتصبح الخطوات الأولى التي تُمكننا من بدء الحوار والتغلب على مناخ عدم الثقة والشك وعدم اليقين بيننا. وعلى الرغم من أن مبادرتنا حظيت بالاستحسان والتأييد الواسع من لدن المجتمع الدولي، عملت تركيا بكل الطرق الممكنة على إجهاض عملية التصديق على البروتوكولات التي وقعناها في عام ٢٠٠٩ وتنفيذها.

واليوم وفي عشية مؤتمر قمة ريو بشأن التنمية المستدامة، لا بد من إظهار الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات الدولية لتحويل منطقة جنوب القوقاز إلى منطقة تعاون وازدهار.

إن العلاقة المشتركة بين الأمن والتنمية ليست نظرية موجزة لمنطقتنا، حيث تجري فيها عرقلة التعاون الاقتصادي

وعرقلة الاندماج العميق في الاقتصاد العالمي جراء فرض الحصارات غير الشرعية ووقف مشاريع الإدماج الإقليمية.

إن تلك المواقف إلى جانب إذكاء نيران سباق التسلح لا تشكل خطراً على شعوب المنطقة فحسب، بل إنها أيضاً ما برحت تستنزف الموارد اللازمة بشدة للتنمية المستدامة.

لقد حان الأوان لقادة بلدان منطقتنا إلى التسامي فوق إملاءات أي برنامج سياسي ضيق والتحرك نحو حلول تهدف إلى تحقيق مستقبل للأجيال المقبلة يسوده السلم والازدهار.

أريد أن أصدق وفي المستقبل القريب أنه ينظر إلى منطقتنا بوصفها جسراً صلباً وثابتاً يوحد بين الحضارات بدلاً من أن تكون الخط الفاصل بينها.

قبل يومين احتفلت جمهورية أرمينيا بالذكرى العشرين لاستقلالها. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ استعادت أرمينيا استقلالها وحققت حلم الشعب الأرمني بلم شمله مرة أخرى مع أسرة الأمم.

في عالم التاريخ، قد تبدو فترة العشرين عاماً قصيرة، ولكنها خدمت الأجيال الحاضرة بوصفها فترة اتسمت بالتغير الكبير، مع بناء دولة مستقلة وتصور جديد لدورها ومكانتها في العالم. أود أن أغتنم هذه الفرصة من على هذه المنصة الموقرة لكي أعرب عن تقديري لجميع الدول والشعوب والأفراد الذين أيدونا خلال هذه السنوات العشرين من تطوير وبناء الدولة.

إن الحرية والسلام والديمقراطية خيارنا ونحن ملتزمون بهذا السبيل. ونشعر بالفخر نحو إنجازاتنا اليوم. ومن الجدير بالذكر أنه خلال عقدين من الزمن نفذت جمهورية أرمينيا برنامجاً لبناء الدولة على نطاق واسع. وقد تم فعل الكثير في ميادين الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والإصلاحات الاقتصادية، وبسط سيادة القانون والاقتصاد الحر. لقد حققنا الكثير بيد أنه لا يزال يتعين فعل الكثير. علاوة على كل ذلك، نحن مقتنعون بأننا نسير على الصراط المستقيم، وهو صراط لا يمكن عكس مساره.

قبل عقد من الزمن بالضبط، شهدت نيويورك، المدينة التي تحتضن مقر الأمم المتحدة، أحدى أسوأ الفظائع في تاريخ البشرية التي تمثلت في الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. إن أرمينيا تؤيد بصورة قاطعة جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، وتسهم بنشاط في جميع مبادرات الأمم المتحدة في هذا المجال. إننا نبذل كل ما في وسعنا وسنواصل ذلك لجعل العالم مكاناً ينعم بمزيد من السلامة والسلم.

نحن على استعداد لتسخير قصارى قدراتنا للمساهمة في الأمن العالمي والتصدي للتهديدات العالمية، سواء أكان ذلك من خلال بعثات حفظ السلام، أو إزالة آثار الكوارث الطبيعية، أو الحماية البيئية، أو مكافحة الإرهاب، أو العنصرية والتعصب. فعلى مر السنين برهنا على تطلعاتنا وتصميمنا بالأفعال، ونحن على استعداد لمواصلة القيام بالشيء نفسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية أرمينيا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

الرئيس: باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية أرمينيا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

أصطُحب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية إلى المنصة

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد عباس (فلسطين): أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد ناصر عبد العزيز النصر على تسلمه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية متمنيا له التوفيق.

وأتقدم بالتهنئة الخالصة باسم منظمة التحرير الفلسطينية وباسم الشعب الفلسطيني إلى دولة جنوب السودان حكومة وشعبا، لانضمامها المستحق عضوا كامل العضوية إلى الأمم المتحدة متمنيا لها التقدم والازدهار.

أيضا أهنئ الأمين لعام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، لانتخابه لدورة جديدة على رأس الأمم المتحدة. إن تجديد الثقة هذا يعكس تقدير دول العالم لما بذله من جهود عززت دور المنظمة الأممية.

لقد ارتبطت القضية الفلسطينية بالأمم المتحدة من خلال القرارات التي اتخذتها هيئاتها ووكالاتها المختلفة، ومن خلال الدور الجوهري والمقدر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تجسد المسؤولية الدولية تجاه محنة اللاجئين الفلسطينيين ضحايا النكبة التي وقعت عام ١٩٤٨، ونحن نطمح ونسعى إلى دور أكبر وأكثر حضورا وفعالية للأمم المتحدة في العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في منطقتنا، يضمن الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الشرعية الدولية ممثلة في هيئة الأمم المتحدة.

قبل عام، وفي مثل هذا الوقت وفي هذه القاعة تحدّث العديد من السادة رؤساء الوفود عن جهود السلام المتعثرة في منطقتنا، وكان الجميع يعلق آمالا على جولة جديدة للمفاوضات حول الوضع النهائي انطلقت في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي في واشنطن بالرعاية المباشرة للرئيس باراك أوباما، ومشاركة اللجنة الرباعية وبمشاركة كل من مصر والأردن على أن تتوصل خلال عام واحد إلى اتفاق سلام. وقد دخلنا تلك المفاوضات بقلوب مفتوحة، وآذان مصغية، ونوايا صادقة، وكنا جاهزين بملفاتنا ووثائقنا وأوراقنا ومقترحاتنا، غير أن هذه المفاوضات انهارت بعد أسابيع من انطلاقها.

لم نيأس و لم نتوقف عن الحركة بعد ذلك عن المبادرة والاتصال، وخلال السنة الماضية لم نترك بابا إلا وطرقناه ولا قناة إلا واختبرناها ولا دربا إلا وسلكناه، ولا جهة رسمية أو غير رسمية لها تأثير ووزن إلا وخاطبناها. وتعاطينا بإيجابية مع مختلف الأفكار المقترحات والمبادرات المقدمة من عديد من الدول والهيئات. لكن كل هذه الجهود والمساعي الصادقة كانت تتحطم دائما على صخرة مواقف الحكومة الإسرائيلية، التي سرعان ما بددت الآمال التي بعثها انطلاق المفاوضات في أيلول/سبتمبر الماضي.

وجوهر المسألة هنا أن الحكومة الإسرائيلية ترفض اعتماد مرجعية للمفاوضات تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وهي تواصل وتصعد بشكل محموم عملية بناء المستوطنات فوق أراضي دولة فلسطين المستقبلية.

وحيث إن الاستيطان يجسد جوهر سياسة تقوم على الاحتلال العسكري والاستيطاني لأرض الشعب الفلسطيني، مع كل ما يعنيه من استعمال للقوة الغاشمة والتمييز

العنصري، فإن هذه السياسة التي تتحدى القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة هي المسؤولة الأولى عن فشل وتعثر عملية السلام، وانهيار عشرات الفرص، ووأد كل الآمال الكبرى التي أطلقها توقيع اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لتحقيق سلام عادل يفتح تاريخا جديدا لمنطقتنا.

إن تقارير بعثات الأمم المتحدة وبعض المؤسسات والجمعيات الأهلية الإسرائيلية، تقدم صورة مرعبة عن حجم الحملة الاستيطانية التي تتردد الحكومة الإسرائيلية في التفاخر بتنفيذها عبر المصادر الممنهجة للأراضي الفلسطينية، وطرح العطاءات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة وبخاصة في القدس في أراضي القدس الشرقية وفي مختلف مناطق الضفة الغربية، وعبر بناء جدار الفصل العنصري الذي يلتهم مساحات واسعة من أراضينا، مقسما إياها إلى جزر معزولة، ملحقا بذلك آثارا مدمرة بحياة عشرات الآلوف من الأسر الفلسطينية.

وفي الوقت الذي ترفض فيه سلطات الاحتلال إعطاء تراخيص بناء بيوت لمواطنينا في القدس الشرقية المحتلة، فإنها تكثف حملة هدم ومصادرة البيوت وتشريد أصحابها وساكنيها منذ عشرات السنين، ضمن سياسة تطهير عرقي تعتمد أساليب متعددة بهدف إبعادهم عن أرض آبائهم وأجدادهم، وقد وصل الأمر إلى حد إصدار قرارات بإبعاد نواب منتخبين إلى خارج مدينتهم القدس، وتقوم سلطات الاحتلال بحفريات تهدد أماكننا المقدسة، وتمنع حواجزها العسكرية مواطنينا من الوصول إلى مساجدهم وكنائسهم، وتواصل محاصرة المدينة المقدسة بحزام استيطاني وبجدار الفصل لفصلها عن بقية المدن الفلسطينية.

إن الاحتلال يسابق الزمن لرسم الحدود في أرضنا وفق ما يريد، ولفرض أمر واقع على الأرض يغير حقائقها وشواهدها ويقوض الإمكانية الواقعية لقيام دولة فلسطين.

وفي الوقت نفسه تواصل سلطات الاحتلال فرض حصارها المشدد على قطاع غزة واستهداف مواطنينا بالاغتيالات والغارات الجوية والقصف المدفعي، مستكملة ما جرته حربها العدوانية قبل ثلاث سنوات على القطاع من تدمير هائل في المنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد وما خلفته من آلاف الشهداء والجرحى. كما تواصل سلطات الاحتلال تدخلها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عبر عمليات المداهمة والاعتقالات والقتل على الحواجز.

وفي السنوات الأخيرة تصاعد الدور الإجرامي لميليشيات المستوطنين المسلحين الذي يحظون بالحماية الاستثنائية من قبل جيش الاحتلال في تنفيذ اعتداءات متكررة ضد مواطنينا، باستهداف منازلهم ومدارسهم وجامعاتهم ومساجدهم وحقولهم ومزروعاتهم وأشجارهم. واليوم قتلوا فلسطينيا كان يشارك في مظاهرة سلمية. ورغم تحذيراتنا المتكررة فإن السلطة الإسرائيلية لم تتحرك للجم هذه الاعتداءات ما يجعلها نحمّلها المسؤولية الكاملة عن جرائم المستوطنين.

إن هذه مجرد شواهد على سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، وهذه السياسة هي المسؤولة عن الفشل المتتالي للمحاولات الدولية المتتالية لإنقاذ عملية السلام. إن هذه السياسة ستدمر فرص تحقيق حل الدولتين الذي تبلور إجماع دولي حوله، وهنا أحذر وبصوت عال: إن هذه السياسة الاستطيانية تهدد أيضا بتقويض وضرب بنيان السلطة الوطنية الفلسطينية، بل وإنهاء وجودها.

وأضيف هنا أننا بتنا نواجه بشروط جديدة لم يسبق أن طُرحت علينا سابقا، شروط كفيلة بتحويل الصراع المحتدم في منطقتنا الملتهبة إلى صراع ديني وإلى تهديد مستقبل مليون ونصف المليون فلسطيني من مواطني إسرائيل، وهو أمر نرفضه ويستحيل أن نقبل الانسياق إليه.

إن كل ما تقوم به إسرائيل في بلادنا هو سلسلة خطوات أحادية تستهدف تكريس الاحتلال. لقد أعادت إسرائيل إقامة سلطة الاحتلال المدنية والعسكرية في الضفة الغربية بقرار أحاديّ، وقررت أن سلطتها العسكرية هي التي تحدد حق أي من المواطنين الفلسطينيين في الإقامة في أي بقعة في الأراضي الفلسطينية وهي التي تقرر مصادرة أرضنا ومياهنا وعرقلة مرورنا وحركة بضائعنا ومصيرنا كله بشكل أحادي. ويتكلمون عن الأحادية رغم الاتفاقات التي بيننا والتي تحرّم القيام بأعمال أحادية انفرادية.

في عام ١٩٧٤ جاء إلى هذه القاعة قائدنا الراحل ياسر عرفات، وأكد لأعضاء الجمعية العامة سعينا الأكيد نحو السلام، مناشدا الأمم المتحدة إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني قائلا: ”لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي“. (A/PV.2282، الفقرة ٨٢).

وفي عام ١٩٨٨ خاطب الرئيس عرفات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اجتمعت في جنيف للاستماع إليه، حيث طرح برنامج السلام الفلسطيني، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني خلال دورته التي عقدها تلك السنة في الجزائر. وعندما اعتمدنا ذلك البرنامج كنا نقدم على خطوة مؤلمة وبالغة الصعوبة بالنسبة لنا جميعا وخاصة أولئك، وأنا منهم، الذين أجبروا على ترك منازلهم في مدنهم وقراهم، نحمل بعضا من متاعنا وأحزاننا وذكرياتنا ومفاتيح بيوتنا إلى مخيمات المنافي والشتات خلال النكبة في عام ١٩٤٨ في واحد من أبشع عمليات الاقتلاع والتدمير والاستئصال لمجتمع ناهض متماسك كان يسهم بدور ريادي وبقسط بارز في نهضة الشرق العربي الثقافية والتعليمية والاقتصادية.

ولكن ولأننا نؤمن بالسلام ولأننا نحرص على التواؤم مع الشرعية الدولية، ولأننا امتلكنا الشجاعة لاتخاذ القرار الصعب من أجل شعبنا، وفي ظل غياب العدل المطلق فقد اعتمدنا طريق العدل النسبي، العدل الممكن والقادر على تصحيح جانب من الظلم التاريخي الفادح الذي ارتكب بحق شعبنا، فصادقنا على إقامة دولة فلسطين فوق ٢٢ في المائة فقد من أراضي فلسطين التاريخية، أي فوق كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧. وقد كنا بتلك الخطوة التاريخية التي لقيت تقدير دول العالم نقدم تنازلا هائلا من أجل تحقيق التسوية التاريخية التي تسمح بصنع السلام في أرض السلام.

وفي السنوات التي تلت مرورا بمؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن وصولا إلى اتفاق أوسلو الذي وقعناه قبل ١٨ عاما في حديقة البيت الأبيض، والذي ارتبط برسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ثابرنا على العاطي الإيجابي المسؤول مع كل مساعي التقدم نحو اتفاق سلام دائم، ولكن وكما قلنا كانت كل مبادرة وكل مؤتمر وكل جولة تفاوض جديدة وكل تحرك يتكسر على صخرة المشروع التوسعي الاستيطاني الإسرائيلي.

إنني أؤكد هنا باسم منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتي ستبقى كذلك حتى إنهاء الصراع من جوانبه كافة، وحل جميع قضايا المرحلة النهائية على ما يلي:

أولا، إن هدف الشعب الفلسطيني يتمثل في إحقاق حقوقه الوطنية الثابتة في إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية فوق جميع أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فوق جميع أراضي الضفة الغربية

وقطاع غزة التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقرارات الشرعية الدولية والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤ (د-٣) كما نصت عليه مبادرة السلام العربية التي قدمت رؤية الإجماع العربي لأسس إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام الشامل والعادل الذي نتمسك به ونعمل لتحقيقه. إن إنجاز هذا السلام المنشود يتطلب أيضا الإفراج عن أسرى الحرية والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية كافة وبدون إبطاء.

ثانيا، تمسك منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بنبذ العنف ورفض وإدانة جميع أشكال الإرهاب، وبخاصة إرهاب الدولة والمستوطنين، والتمسك بجميع الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

ثالثا، التمسك بخيار التفاوض للتوصل إلى حل دائم للصراع وفق قرارات الشرعية الدولية. وأعلن هنا استعداد المنظمة للعودة على الفور إلى طاولة المفاوضات، وفق مرجعية معتمدة تتوافق والشرعية الدولية والوقف الشامل للاستيطان.

رابعا، إن شعبنا سيواصل مقاومته الشعبية السلمية للاحتلال الإسرائيلي ولسياسات الاستيطان والفصل العنصري (الابرتهايد) وبناء جدار الفصل العنصري وهو يحظى في مقاومته المتوافقة مع القانون الإنساني الدولي والمواثيق الدولية بدعم نشطاء السلام المتضامنين من إسرائيل ومن مختلف دول العالم، مقدما بذلك نموذجا مبهرا وملهما وشجاعا لقوة الشعب الأعزل إلا من حلمه وشجاعته وأمله وهتافاته في وجه الرصاص والمدرعات وقنابل الغاز والجرافات.

خامسا، عندما نأتي بمظلمتنا وقضيتنا إلى هذا المنبر الأممي فهو تأكيد على اعتمادنا للخيار السياسي والدبلوماسي، وتأكيد أننا لا نقوم بخطوات من جانب واحد. ونحن لا نستهدف بتحركاتنا عزل إسرائيل أو نزع شرعيتها، بل نريد اكتساب الشرعية لقضية شعب فلسطين. ولا نستهدف سوى نزع الشرعية عن الاستيطان والاحتلال والفصل العنصري ومنطق القوة الغاشمة، ونحسب أن جميع دول العالم تقف معنا في هذا الإطار.

إنني من هنا أقول باسم الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية: ”إننا نمد أيادينا إلى الحكومة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي من أجل صنع السلام“. وأقول لهم: ”دعونا نبني معا مستقبلا قريبا عاجلا لأطفالنا، ينعمون فيه بالحرية والأمن والازدهار؛ دعونا نبني جسور الحوار بدلا من الحواجز وجدران الفصل؛ دعونا نبني علاقة التعاون الندية المتكافئة بين دولتين جارتين: فلسطين وإسرائيل، بدلا من سياسات الاحتلال والاستيطان والحروب وإلغاء الآخر“.

رغم سطوع حقنا في تقرير المصير وإقامة دولتنا وتكريس ذلك في القرارات الدولية، فقد ارتضينا في السنوات القليلة الماضية أن ننخرط في ما بدا اختبارا للجدارة والاستحقاق والأهلية. وخلال العامين الماضيين نفذت سلطتنا الوطنية برنامج بناء مؤسسات الدولة. ورغم الوضع الاستثنائي والعقبات الإسرائيلية فقد تم إطلاق حلقة (ورشة) عمل ضخمة تضمنت تنفيذ عدد من الخطط القطاعية لتعزيز القضاء وأجهزة حفظ الأمن وتطوير النظم الإدارية والمالية والتعليمية والرقابية والارتقاء بمستوى عمل وأداء مختلف المؤسسات، والسعي لزيادة الاعتماد على الذات لتقليل الاحتياج إلى المساعدات الخارجية. وتم بفضل دعم مشكور من الدول العربية الشقيقة والمانحين من الدول الصديقة تنفيذ عدد كبير من المشاريع في مجال البنية التحتية، مركزين على النواحي الخدمية، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية والمهمشة. وفي خضم حلقة العمل الكبرى تلك كانت البرامج ترسخ ما نريد أن يكون ملامح دولتنا المستقلة

المستقبلية. فمن حفظ لأمن المواطن والنظام العام، إلى تعزيز سلطة القضاء وسيادة القانون، إلى تعزيز دور المرأة بالتشريعات والقوانين والمشاركة، إلى الحرص على صون الحريات العامة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، إلى تكريس قواعد وأنظمة تضمن المساءلة والشفافية في عمل وزاراتنا ودوائرنا، وتكريس دعائم الديمقراطية كأساس للحياة السياسية الفلسطينية.

وعندما عصف الانقسام بوحدة الوطن والشعب والمؤسسات فقد صممنا على اعتماد الحوار لاستعادة الوحدة. ونجحنا قبل شهور في تحقيق مصالحة وطنية نأمل بأن تتسارع خطوات تنفيذها في الأسابيع القادمة. وقد كان عماد هذه المصالحة الاحتكام إلى الشعب عبر الالتزام بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية خلال عام، لأن الدولة التي نريدها ستكون دولة القانون والممارسة الديمقراطية وصون الحريات والمساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز، وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع.

ونحسب أن التقارير التي أصدرتها لجنة تنسيق مساعدات الدول المانحة والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخرا قدمت شهادات أشادت بما تم إنجازه، معتبرة أنه قدم نموذجا متفوقا وغير مسبوق في مجالات عديدة. وجاءت شهادة اجتماع لجنة التنسيق للدول المانحة قبل أيام في هذه المدينة لتصدر التقييم النهائي ولتصف ما أنجزناه بأنه ”قصة نجاح دولية مشهودة“ مؤكدة الجاهزية الكاملة للشعب الفلسطيني ومؤسساته لإقامة دولة فلسطين المستقلة على الفور. هذه هي شهادة أعضاء من المجتمع الدولي. ولا أعتقد أن أحدا يملك ذرة ضمير ووجدان يمكن أن يرفض حصولنا على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، بل وعلى دولة مستقلة.

لم يعد بالإمكان معالجة انسداد أفق محادثات السلام بنفس الوسائل التي جربت وثبت فشلها خلال السنوات الماضية. إن الأزمة أشد عمقا من أن يتم إهمالها، وأشد خطورة وحرجا من أن يتم البحث عن محاولة للالتفاف عليها أو تأجيل انفجارها المحتم.

فليس بالإمكان وليس بالعملي أو المقبول أيضا أن نعود لمزاولة العمل كالمعتاد وكأن كل شيء على ما يرام. ومن غير المجدي الذهاب إلى مفاوضات بلا مرجعية واضحة وتفتقر إلى المصداقية وبرنامج زمني محدد. ولا معنى للمفاوضات في حين يستمر جيش الاحتلال على الأرض في تعميق احتلاله بدلا من التراجع عنه وفي إحداث تغيير ديمغرافي لبلادنا يتحول إلى منطلق جديد تتعدل الحدود على أساسه. هذا أمر غير مقبول.

إنها لحظة الحقيقة وشعبنا ينتظر أن يسمع الجواب من العالم. فهل يسمح لإسرائيل أن تواصل آخر احتلال في العالم؟ نحن آخر شعب تحت الاحتلال. هل سيسمح العالم بأن نبقى تحت الاحتلال إلى الأبد؟ وهل سيسمح لها أن تبقى دولة فوق القانون والمساءلة والمحاسبة؟ وهل يسمح لها بأن تواصل رفض قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ومواقف الغالبية الساحقة من دول العالم؟ هل يجوز هذا؟

إن جوهر الأزمة في منطقتنا بالغ البساطة والوضوح. وهو: إما أن هناك من يعتقد أننا شعب فائض عن الحاجة في الشرق الأوسط، وإما أن هناك في الحقيقة دولة ناقصة ينبغي المسارعة إلى إقامتها.

جئتكم اليوم من الأرض المقدسة، أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية، مسرى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ومهد سيدنا المسيح عليه السلام، لأتحدث باسم أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، لأقول: بعد ٦٣

عاما من عذابات النكبة المستمرة كفى، كفى، كفى. آن الأوان أن ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، حان الوقت أن تنتهي معاناة ومحنة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، وأن ينتهي تشريدهم وأن ينالوا حقوقهم ومنهم من أجبر على اللجوء أكثر من مرة في أماكن مختلفة من العالم.

وفي وقت تؤكد الشعوب العربية سعيها للديمقراطية فيما عرف بالربيع العربي، فقد دقت أيضا ساعة الربيع الفلسطيني، ساعة الاستقلال.

حان الوقت أن يتمكن رجالنا ونساؤنا وأطفالنا من أن يعيشوا حياة طبيعية، أن يتمكنوا من الخلود إلى النوم دون انتظار الأسوأ في اليوم التالي، أن تطمئن الأمهات إلى أن أبناءهن سيعودون إلى البيوت دون أن يتعرضوا للقتل أو الاعتقال أو الإهانة، أن يتمكن التلاميذ والطلبة من الذهاب إلى مدارسهم وجامعاتهم دون حواجز تعيقهم. حان الوقت كي يتمكن المرضى من الوصول بصورة طبيعية إلى المستشفيات، وأن يتمكن مزارعونا من الاعتناء بأرضهم الطيبة دون خوف من احتلال يصادرها وينهب مياهها، وجدار يمنع الوصول إليها، أو مستوطنين، ومعهم كلابهم يعتدون على الفلسطينيين، يبنون فوقها بيوتا لهم، ويقتلعون ويحرقون أشجار الزيتون المعمرة فيها منذ مئات السنين. حان الوقت لكي ينطلق الآلاف من أسرى الحرية من سجونهم ليعودوا إلى أسرهم وإلى أطفالهم وليسهموا في بناء وطنهم الذي ضحوا من أجل حريته.

إن شعبي يريد ممارسة حقه في التمتع بوقائع حياة عادية كغيره من أبناء البشر، وهو يؤمن بما قاله شاعرنا الكبير محمود درويش: ”واقفون هنا، قاعدون هنا، دائمون هنا، خالدون هنا، ولنا هدف واحد.. واحد.. واحد.. أن نكون وسنكون“.

إننا نقدر ونثمن مواقف جميع الدول التي أيدت نضالنا وحقوقنا واعترفت بدولة فلسطين مع إعلان الاستقلال في عام ١٩٨٨، والدول التي اعترفت أو رفعت مستوى التمثيل الفلسطيني في عواصمها في السنوات الأخيرة. وأحيي السيد الأمين العام بان كي - مون الذي قال قبل أيام كلمة حق: إن الدولة الفلسطينية كانت يجب أن تقوم قبل سنوات. وثقوا بأن هذه المواقف المساندة ثمينة لنا بأكثر مما تتخيلون، كونها تشعره تشعر شعبنا بأن هناك من يصغى إلى روايته ولا يحاول تجاهل أو إنكار مأساته وفظائع النكبة والاحتلال التي عاناها، وكونها تشحنه بالأمل النابع من الإيمان بأنه لا تزال هناك عدالة ممكنة في هذا العالم. ففقدان الأمل هو أعدى أعداء السلام، واليأس هو أقوى حلفاء التطرف.

وأقول: حان الوقت كي يعيش الشعب الفلسطيني بعد عقود طويلة من التهجير والاحتلال الاستيطاني والعذابات المستمرة، كبقية شعوب الأرض حرا فوق أرض وطنه سيدا مستقلا.

أود إبلاغكم أنني وقبل إلقاء هذه الكلمة تقدمت بصفتي رئيسا لدولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى معالي السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة، بطلب انضمام فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف دولة كاملة العضوية إلى هيئة الأمم المتحدة. وأطلب من السيد الأمين العام العمل السريع على مطلبنا هذا أمام مجلس الأمن، وأطلب من أعضاء المجلس التصويت لصالح عضويتنا الكاملة، كما أدعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى أن تعلن اعترافها.

إن دعم دول العالم لتوجهنا هذا يعني انتصارا للحق والحرية والعدالة والقانون والشرعية الدولية، ويقدم دعما هائلا لخيار السلام وتعزيزا لفرص نجاح المفاوضات.

إن مساندتكم وتأييدكم لقيام دولة فلسطين وقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة هو أكبر إسهام لصنع السلام في أرض السلام وفي العالم أجمع.

جئتكم اليوم أحمل رسالة شعب شجاع فخور. فلسطيني تُبعث من جديد. هذه رسالتي، فلتكن جميع شعوب العالم مع الشعب الفلسطيني وهو يمضي بثبات نحو موعده التاريخي مع الحرية والاستقلال الآن. ونرجو ألا تنتظر طويلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى خارج القاعة

خطاب السيد يوشيهيكو نودا، رئيس وزراء اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد يوشيهيكو نودا، رئيس وزراء اليابان، إلى داخل القاعة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بسعادة بالغة أرحب بمعالي السيد يوشيهيكو نودا، رئيس وزراء اليابان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نودا (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد النصر على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأعرب عن امتناني للسيد جوزيف ديس على جهوده المخلصة خلال رئاسته للجمعية في دورتها الخامسة والستين. وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون على دوره القيادي.

تولى الرئاسة السيد ماير - هارتنغ (النمسا).

لقد كان هذا العام عام تحديات استثنائية لليابان. فقبل ما يزيد قليلاً عن الستة أشهر ضرب اليابان زلزال شرق اليابان الكبير. قُتل أو فقد نحو ٢٠ ألف شخص، ولا يزال نحو ٤٠ ألف ممن أجبروا على الإجلاء يعانون المصاعب في حياتهم اليومية. وأنا فخور بأن أرى الروح النبيلة للشعب الياباني تتجلى حتى في ظروف الشدة واليأس هذه. وفي الوقت نفسه، تأثرت تأثراً عميقاً بما أظهره الناس حول العالم تجاه اليابان من المشاعر القوية والتعاطف. هناك العديدة من القصص التي لا تُنْسى.

قامت السيدة ريتا ريتانغتيغاس، وهي ممرضة إندونيسية متقدمة للتوظيف ومتدربة في مستشفى مياغي، بإجلاء ١٢٠ مريضاً من المستشفى إلى مكان آمن قبل وقت قصير من وصول التسونامي. وظلت في المستشفى لعدة أيام، تعتني بالمرضى في ظل انقطاع الكهرباء والماء.

وفي البرازيل، جمع الأطفال في مدينة ريفية صغيرة قطع النقود الصغيرة وأرسلوا إلينا مساهماتهم في علبة معدنية. وسمعت أنهم حين سُئلوا أجاب أحد الأطفال بأنهم فعلوا ذلك لأن اليابان تعاني، وهي بلد صديق للبرازيل.

بنيروبي تجمع طلاب الجامعات في كينيا تأبيناً لضحايا الزلزال في اليابان. وغنوا بصورة جماعية أنشودة يابانية تعرف خارج اليابان باسم ”سوكياكي - وتقول كلمات عنوانها الأصلي باللغة اليابانية ”هيا نسير مرفوعي

الـرأس“ –، وقـال الطـلاب إنهـم أرادوا إهـداء الأغنيـة إلى الشعب الياباني.

مـا هـذه إلا مجموعـة صـغيرة مـن القـصص مـن بـين الآلاف غيرها. لقد عبّر العالم عـن الـصداقة والتـضامن والثنـاء للشعب الياباني فوراً عقب الزلزال. بالنيابة عن شعب اليابـان، أعرب عن امتناني المخلص للأيدي التي امتدت بالمساعدة من جميع أنحاء العالم. سيذكر اليابانيون إلى الأبد هذه الروابط بين اليابان والمجتمع الدولي.

منذ ١١ آذار/مارس، بدأ صدى الانتعاش يتردد في جميع أنحاء منطقة توهوكو في اليابان. وقد بذلت الحكومة اليابانيـة كـل جهـد ممكـن لتـرميم المنـاطق المتـأثرة بالكارثـة وإعادة إعمارهـا. وقـد عـادت حيـاة النـاس اليوميـة في المنـاطق غير المتأثرة بالكارثة إلى طبيعتها تقريباً، بما في ذلك منطقة العاصمة طوكيو. وبدأت البنية التحتية والاقتصاد في المناطق الساحلية في توهوكو، التي دمرها التسونامي، في الانتعاش. وباتت خطوط التوريد المتضررة أقرب إلى العودة التامة إلى طبيعتها. لقد ذُكِّرنا بصورة حادةً بالدور الذي تضطلع به الشركات اليابانية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في استدامة نمو الاقتصاد العالمي.

إننا نحرز تقدماً مطرداً نحو كفالة السيطرة على الحالة في المحطات النوويـة في فوكوشـيما دايتـشي التابعـة لـشركة طوكيو للطاقة الكهربائية. وفي الوقت الحالي، نركز جهودنا على تقريب الفترة المستهدفة بحيث نتمكن من إنجاز حالة الإغلاق البارد بنهاية العام الحالي. ولا يزال يتعين التصدي لعدد من التحديات الأخرى، بما في ذلك إزالة الأنقاض وإعادة بناء وسائل كسب العيش لليابانيين في المناطق المتأثرة. وسنواصل الانخراط الكامل في جهود الترميم وإعادة الإعمار باعتبار ذلك أهم أولياتنا حتى يتسنى تحقيق الانتعاش الياباني بدون إبطاء.

وبصفتي زعيم اليابان الجديد، يشرفني جداً أن أناقش طموحات اليابان بشأن مستقبل العالم، فضلاً عن الرؤية الدبلوماسية لليابان، وأتقاسمها مع جميع الحاضرين هنا اليوم في هذه الجلسة من جلسات الجمعية العامة.

يمر العالم بتغييرات هائلة، من بينها تلك التي تحدث حالياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل صحوة الشعوب وما نجم عنها من وعي مشترك.

لقد أدركت اليابان مرة أخرى، من خلال تجربة الزلزال الهائل في شهر آذار/مارس، أهمية علاقاتها مع شعوب العالم. لقد أدركنا إدراكاً كاملاً أهمية المسؤولية التي يضطلع بها كل فرد تجاه المجتمع. لم نشعر قط من قبل بأهمية تعزيز الأمن البشري بهذه القوة.

إني عاقد العزم على تنفيذ الدبلوماسية اليابانية من خلال العمل بشكل وثيق مع جميع قادة العالم هنا في الأمم المتحدة، مع التصميم على تقديم مساهمة جوهرية للتغلب على التحديات التي يواجهها العالم ورسم مستقبل أنصع للبشرية.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى جهود اليابان للمساعدة في نمو الاقتصاد العالمي. إن اليابان لديها تاريخ طويل في مساعدة البلدان النامية على إنشاء مجتمعات مزدهرة من خلال بناء الدولة وتنمية الموارد البشرية. نفهم جيدا من تجربتنا الخاصة أن محرك النمو الاقتصادي يتمثل في وجود طبقة متوسطة قوية. من أجل تعزيز تلك الطبقة المتوسطة، يجب علينا بناء إطار اجتماعي يمكن فيه لجميع الأفراد تعزيز قدراتهم وتطويرها إلى أقصى درجة. في هذا الصدد، ستواصل اليابان دعمها بنشاط للبلدان النامية من خلال تقديم مساعدتها الإنمائية الرسمية.

يجب علينا ألا ندع الشكوك الاقتصادية الراهنة والاضطرابات المالية العالمية تعرقل الجهود التي يبذلها المجتمع

الدولي لتحقيق النمو. فمن الحيوي لجميع الدول أن تتعاون من أجل توليد الوئام والاتساق من رحم الفوضى الحالية. وبوصفي قائدا جديدا لليابان، فإني ملتزم ببذل قصارى جهدي. ومن بين أهم التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحاضر تحقيق النمو الاقتصادي جنبا إلى جنب مع الصحة المالية. إن اليابان سوف تمضي قدما في أهدافها لاستعادة الاستدامة المالية. وفي الوقت نفسه، إننا إذ ندرك أن تنشيط الاقتصاد الياباني مرتبط ارتباطا مباشرا بإعادة بناء الاقتصاد العالمي، سوف نعمل على تعزيز الهياكل الأساسية الصناعية، والعمالة، وحفظ الطاقة وذلك من خلال الجهود التي نبذلها لتحقيق التعافي الكامل من كارثة الزلزال. نعتزم، في الأجلين المتوسط والطويل، تعزيز الشراكات بين اليابان والاقتصادات العالمية الأخرى. من المهم أيضا عدم تعطيل الأنشطة التجارية جراء التقلبات المفرطة في أسعار العملات.

وعلاوة على ذلك، من أجل المساعدة على تحقيق النمو المستدام للاقتصاد الياباني، سوف نعمل على إقامة مجتمع منخفض الكربون والتحول إلى الاقتصاد الأخضر. والعنصر الرئيسي لتحقيق هذه الأهداف يكمن في الابتكار التكنولوجي في مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد في استهلاك الطاقة واستخدام الوقود الأحفوري النظيف، وكلها تعتبر جزءا من الابتكار الأخضر. وبحلول الصيف المقبل، ستفرغ حكومة اليابان من وضع استراتيجية وخطة جديدتين لتشكيل استخدام للطاقة في اليابان من الأجل المتوسط إلى الطويل. وتهدف الاستراتيجية وخطة العمل الجديدتين إلى تحقيق نقلة ملموسة في سياسة الطاقة. وستعمل اليابان أيضا على زيادة تحسين تقنياتها الممتازة والآمنة والمواتية للبيئة، وهذه التقنيات تمثلها منازل وأجهزة كهربائية وسيارات اقتصادية في استخدام الطاقة للمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي وفي مستقبل أكثر إشراقا للجميع خلال المناقشات التي ستفضي إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

إن اليابان سوف تلقي بكل جهودها من أجل السعي إلى مستقبل آمن وأنصع. فقد بلغ الارتفاع العمودي لأمواج المد الزلزالي التي ضربت مقاطعة توهوكو ٤٠ مترا، وهو الحد الأقصى للارتفاع العمودي البري فوق مستوى سطح البحر، ويعتبر أعلى درجة سجلها التاريخ في اليابان. لقد تعلمنا أن علينا أن نكون مستعدين جدا لذلك. واليابان بفضل هذه التجربة مؤهلة بشكل فريد لتقديم مساهمات في هذا الصدد. وأول عبرة يمكن تعلمها من مأساة اليابان في الآونة الأخيرة هي أهمية التعاون الدولي في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

لدينا تاريخ طويل في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والتغلب عليها. في الواقع، أيدنا بنشاط جهود الاستجابة للكوارث التي حدثت في السنوات الأخيرة في مناطق مثل سومطرة وسيشوان في الصين، وهايتي، ونيوزيلندا. وبوصفنا بلدا تعلم التعايش بانسجام مع الطبيعة، فإننا على استعداد لنتقاسم مع العالم ما لدينا من مهارات ومعرفة تراكمية. كخطوة أولى على الطريق، ستعقد اليابان في العام المقبل مؤتمرا دوليا في منطقة توهوكو التي ضربها المد الزلزالي، وهو مؤتمر يهدف إلى تحسين التعاون الدولي في التصدي للكوارث الطبيعية. وللبناء على نتائج هذا المؤتمر، تقترح اليابان استضافة الثالث مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحد من الكوارث في عام ٢٠١٥، وتخطط للقيام بدور قيادي في المجتمع الدولي لتهيئة عالم قادر على المقاومة في حالات الكوارث.

من ثم تأمل اليابان في اقتسام ما اكتسبته من معرفة وخبرة في مجال السلامة النووية. لقد رحبت أمس باجتماع رفيع المستوى بشأن هذه المسألة عقد بمبادرة من الأمين

العام. في أعقاب الحادث النووي، نفذت اليابان تدابير تتعلق بالسلامة في حالات الطوارئ وزادت من تعزيز جهازها الخاص بتنظيم الطاقة النووية. أعربت في جلسة الأمس عن عزمي على المساهمة بشكل إيجابي في تعزيز السلامة العالمية للطاقة النووية، وذلك بالاستعانة بتجاربنا مع الحادث.

في العام المقبل، سوف تشترك اليابان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استضافة مؤتمر دولي لتقاسم نتائج التقييم الشامل للحادث بالتفصيل الشامل، والمساهمة في مختلف التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لرفع معايير السلامة النووية. للأسف، على الرغم من أن بعض البلدان لا تزال تفرض قيودا لا مبرر لها على الواردات من اليابان، ستواصل حكومتنا توفير معلومات فورية ودقيقة وشفافة عن هذه المسألة. وأرجو من جميع البلدان أن تجعل أحكامها مستندة إلى أدلة علمية.

ما انفكت التهديدات العالمية منتشرة. ولا بد من تناول الأسباب الجذرية لهذه التهديدات، وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ خطوات للتصدي لها. وستواصل اليابان الاستجابة لتلك التحديات من أجل ضمان مستقبل أكثر إشراقا وأكثر سلاما. أما فيما يتعلق بمسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال، فستظل اليابان تشارك بنشاط في مكافحة هذه المشكلة من خلال الاستمرار في نشر مدمرتين وطائرتين للقيام بأعمال الدورية في المنطقة

تعتزم اليابان تعزيز جهودها الرامية إلى القضاء على الإرهاب وأسبابه. على الرغم من مرور عقد من الزمن على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لم تندمل أحزاننا بعد. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أخلص مشاعر العزاء لوفاة السيد رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. وتكرر اليابان إدانتها الشديدة لهذه الأعمال الإرهابية البشعة. وللحيلولة دون أن تصبح أفغانستان مرة أخرى أرضا خصبة للإرهاب، سنواصل التصدي لهذه المشكلة بإيجاد حل قوي. وأعربت اليابان عن التزامها بتقديم ما يقرب من ٥ مليارات دولار للمساعدة خلال فترة خمس سنوات ابتداءا من عام ٢٠٠٩، مع التركيز على الأمن، وإعادة إدماج المتمردين السابقين في المجتمع، وعلى التنمية، وسوف تستمر في تنفيذ ذلك الالتزام.

يجري حاليا إرسال بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الدول الهشة والمعرضة للنزاع. وسوف تسهم اليابان في جهود بناء السلام من خلال المشاركة بهمة في تلك العمليات. يجب علينا زيادة تحسين الظروف التي تعزز ذلك الهدف. وفي الوقت نفسه، سنبذل قصارى جهدنا لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال جهود من قبيل المبادرة المتعددة الأقطار لعدم الانتشار ونزع السلاح.

أما المسائل النووية والمسائل المتعلقة بالقذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تشكل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره، واليابان تواصل حث هذا البلد على القيام بخطوات ملموسة نحو حل تلك المسائل. إن مسألة الاختطاف بشكل خاص تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. وهكذا فإنها تشكل شاغلا عالميا ومصدر قلق كبير للمجتمع الدولي برمته. واليابان ملتزمة ببذل كل الجهود الممكنة لعودة جميع الضحايا في أقرب وقت ممكن، من خلال تعزيز التنسيق مع بقية الدول الأعضاء.

بخصوص العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن اليابان تعتزم مواصلة جهودها الرامية إلى إيجاد حلول شاملة للمسائل المعلقة المثيرة للقلق وتسوية قضايا الماضي المؤسفة وتطبيع العلاقات، وفقا لإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقع في عام ٢٠٠٧. واليابان تحث جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية على اتخاذ خطوات إيجابية لكي يتسنى لبلدينا إجراء حوار من أجل تحقيق هذا الهدف.

في السنوات الأخيرة، أصبح دور الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وليتسنى للأمم المتحدة معالجة هذه القضايا بفعالية أكبر، ستواصل اليابان دعم زيادة الفعالية والكفاءة في تعزيز مهام الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، فإن إصلاح مجلس الأمن ضروري تماما. ويجب علينا تنشيط عملية الإصلاح الراكدة. ولا بد من أن تلتزم جميع الدول الأعضاء، بروح وثابة وعلى وجه السرعة، بالإصلاح. فمصداقية الأمم المتحدة على المحك. واليابان تعتزم إطلاق مفاوضات فنية بشأن الإصلاح مع الأعضاء الذين يتبنون آراء مماثلة من أجل تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية.

كما وعدت منذ لحظات، فإن اليابان ستتعافى من آثار كارثة الزلزال وتسعى إلى بناء مستقبل أكثر إشراقا يسوده السلام والأمن، جنبا إلى جنب مع القادة المجتمعين هنا. ولهذا الغرض، ستبقي اليابان على مستوى مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، ستواصل اليابان مساهمتها في تنمية أفريقيا باستضافة مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا في عام ٢٠١٣. وبخصوص الدعم الذي يهدف إلى تمكين البلدان النامية من التصدي لتغير المناخ، ستنفذ اليابان التزاماتها المتعلقة بتمويل البداية السريعة حتى العام المقبل. وستواصل اليابان تقديم الدعم لما بعد عام ٢٠١٢.

واليوم، أود أن أعلن عن التزامات اليابان الجديدة. أولا، أود أن أهنئ شعب جمهورية جنوب السودان على تحقيق الاستقلال وأن أقدم تأكيدات على أن اليابان ستقدم أي دعم ممكن لجهود بناء الدولة في جنوب السودان وكذلك من أجل توطيد السلام في المنطقة. واليابان حريصة على المساهمة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في المجالات التي تتفوق فيها اليابان. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، نستعد لإرسال أفراد من قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى مقر البعثة بصفتهم ضباط أركان. واليابان مهتمة أيضا بإرسال وحدة هندسية من قواتنا للدفاع الذاتي، والتي قالت الأمم المتحدة إن لديها توقعات كبيرة بشأنها. وعليه، فإن اليابان ستجري الدراسة الميدانية اللازمة في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، ستواصل اليابان مشاركتها النشطة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بخصوص الأزمات الإنسانية. ويتمثل أحد أكثر التحديات إلحاحا حاليا في الجفاف في القرن الأفريقي الذي يؤثر بشكل مباشر على الأطفال في المنطقة. ولتخفيف هذه المعاناة بأكبر قدر من الفعالية، ستقدم اليابان المزيد من المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى المساعدات التي قدمتها بالفعل بقيمة قرابة ١٠٠ مليون دولار.

والالتزام الأخير الذي أود الإعلان عنه يتعلق بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فاليابان ستدعم جهود الإصلاح وتحقيق الديمقراطية في هذه المنطقة التي تشهد الآن تغيرات هائلة يُطلق عليها غالبا وصف ”الربيع العربي“. ولتحسين حالة العمالة ودعم تنمية الموارد البشرية في المنطقة، فإن اليابان على استعداد لتقديم قرض إضافي بالين يعادل قرابة البليون دولار للمشاريع التي يُنتظر أن تسهم في بناء الهياكل الأساسية وفي التنمية الصناعية.

وعلاوة على ذلك، سنقدم الدعم لضمان إجراء انتخابات نزيهة في تونس ومصر، حيث من المقرر إجراء انتخابات في خريف هذا العام. ومن أجل ليبيا جديدة، ستدعم اليابان جهود بناء الدولة في ذلك البلد بالتعاون مع المجتمع الدولي وبالاستفادة من خبراتها وقدراتها التكنولوجية.

وفي الوقت نفسه، ستعمق اليابان العلاقات الاقتصادية مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمواصلة تشجيع التجارة والاستثمار من خلال وسائل مثل التأمين على التجارة وقروض التصدير. وحيث أن السلام في الشرق الأوسط هو الدعامة للسلام والاستقرار في المنطقة، ستبذل اليابان جهودا نشطة، مثل تقديم مساعدات للفلسطينيين من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

في ختام بياني، سأتناول بإيجاز ما شعرت به في أعقاب الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان. فبعد أحداث ١١ آذار/مارس من هذا العام، تملكني شعور قوي بعظمة المجتمع الذي يتصرف كل فرد فيه بطريقة منظمة، المجتمع الذي يساعد فيه الناس بعضهم بعضا. وفضلا عن ذلك، فإن جميع خطوط القطار الرصاصة توهوكو شينكانسين، بما في ذلك قطار كان يسير بسرعة ٢٧٠ كيلومترا في الساعة وقت وقوع الزلزال، توقفت توقفا طارئا بأمان دون وقوع إصابة واحدة. وأعتقد أن هذه الحقيقة تشهد على مستوى التقدم التقني المرتفع في اليابان.

ومن ثم، فإنني أؤمن بقوة الشعب الياباني، والتي تبرز بشدة في أوقات الأزمات. وإنني على يقين بأن هذه القدرة، البشرية والتكنولوجية على السواء، على التأقلم والتي لا تذعن في مواجهة الصعاب الهائلة، ستكون هي ذاتها المصدر لإسهام اليابان مستقبلا في المجتمع الدولي.

فلنتصدى للتحديات المرتبطة بحل القضايا التي تواجه العالم اليوم، بعزم قوي على تمهيد الطريق أمام مستقبل أكثر إشراقا للبشرية. وبصفتي الزعيم الجديد لليابان، فإنني مصمم على تحقيق تقدم تدريجي باتجاه مستقبل أكثر سلاما وازدهارا وإيجابية، يدا بيد مع القادة المجتمعين هنا اليوم.

إن شعب اليابان وكذلك حكومته مصممان على التغلب على جميع الصعوبات بلا استثناء. وسنواصل إسهامنا في بناء مستقبل أكثر إشراقا لشعوب العالم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على عزمنا الراسخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يوشيهيكو نودا، رئيس وزراء اليابان، من المنصة

خطاب السيد ليونتشوين جيغمي يوزر ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة بوتان.

اصطُحب السيد ليونتشوين جيغمي يوزر ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى المنصة

السيد ثينلي (تكلم بالإنكليزية): يشعر بلدي بسعادة غامرة وهو يرحب بجنوب السودان بصفته عضوا في أسرة الأمم المتحدة. وأطلب الآن الإذن من الأعضاء لأتكلم عن موضوع السعادة.

لقد تمسكت بوتان دائما، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة قبل ٤١ عاما، بمنظور طويل الأجل وواسع النطاق بشأن الغرض من إنشاء هذه المنظمة العظيمة، ألا وهو إيجاد مجتمع آمن ومتناغم. ولكن في المرات العديدة لمشاركتي في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدار الخمسة والعشرين عاما الماضية، لا أستطيع أن أتذكر دورة واحدة قدمت لي سببا للأمل في مستقبل البشرية، باستثناء مرة واحدة. وكان ذلك عندما توقفت الحرب الباردة بصورة

مدوية، وهو الأمر الذي اعتبره العالم الذي عمته البهجة فجر عصر جديد. وكنت آنذاك سفيرا شابا أثارت آفاق فوائد السلام حماسه. وبدلا من هذا، فإن ما تلا ذلك كان شعوري بالخيانة والإحباط لأن العالم أصبح أكثر انقساما وغير آمن على نحو متزايد.

ونحن نتجمع أمام هذا المنبر السامي، عاما تلو الآخر، ونجعل هذا التجمع السنوي حدثا حزينا. فنحن نتكلم عما كان يجب أن يكون عليه الحال وعن وعود لم تنفذ وفرص ضائعة. ونتكلم عن صراعات لا نهاية لها داخل الدول وفي ما بينها وعن فشل الحكومات وعن الكوارث المتكررة والمدمرة وعن استنفاد الموارد والمنافسة الشرسة للسيطرة عليها وعن الأنظمة الإيكولوجية التي تحتضر وعن الأمراض والأوبئة الجديدة التي تشكل تهديدا وعن النكبات المالية والخراب الاقتصادي. نتكلم عن ارتفاع معدلات البطالة، والفقر الذي لا أمل معه، والجوع والعوز. ونتكلم بالطبع عن الحلول.

إننا بالافتقار إلى الإرادة السياسية، وكذلك إلى وضوح الرؤية، فإنما ننكر ما نعلم أنه سبب مآزقنا، مستخدمين حججاً ذكية. لذا فإننا نواصل القيام بما هو ليس عقلانيا. نواصل الحصول على الأسلحة لمنع الحرب؛ ونستجيب لتغير المناخ بالمزيد من الانبعاثات الضارة؛ ونتسابق لاستخراج وإنتاج واستهلاك المزيد من الموارد الآيلة إلى النفاد؛ ونغذي اقتصاداتنا المتعثرة بالديون والجشع؛ ونمكن الأغنياء من توسيع الصدوع العميقة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء. ونتخذ من الفردية مثلاً أعلى في وقت تتفتت فيه الأسرة والمجتمع في ظل التفسخ الاجتماعي، وانتشار الجريمة، والأمراض العقلية، والوحدة، والانتحار.

ولوقت طويل، ظللنا نتجاهل حقيقة أن أسباب جميع تلك المشاكل متداخلة، وأنه يتعين إيجاد معالجات دائمة من خلال نهج عقلاني كلي. لوقت طويل، ظللنا نرفض القبول بأن النماذج الاقتصادية التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي قد أدت غرضها وأن علينا أن نغير ذلك المسار. وبسبب اعتقادنا الخاطئ بأن الرضا في الحياة يكمن في السعي إلى المادة وتكديسها وأن الاقتصاد الجيد هو النمو غير المحدود، خلقت العمليات الإنمائية التي نقوم بها وحشاً في شكل اقتصاد سوق استهلاكي.

بيد أن السوق لا تحقق لنا الرضا. بل تستعبد البشرية، وتنتعش في ظل جشعنا الذي لا يكتفي. وحين نصبح عبيداً، تصبح قيمتنا كأفراد ودول تقاس بمدى إنتاجيتنا الاقتصادية وقدرتنا الاستهلاكية. ذلك التحول المؤسف، من بشر إلى حيوانات كاسرة، يأتي على حساب صحتنا الجسدية، والنفسية، والروحية. فهو يدمر النظم الطبيعية التي تدعم حياتنا، ويهدد بقاءنا على المدى الطويل. لكن يجب ألا يكون الأمر كذلك.

إن البشرية بحاجة إلى رؤية واضحة تسمو فوق اختلافات ثقافاتنا وأفكارنا وظروفنا لتجمعنا في مسعى مشترك. نحن بحاجة إلى نموذج إنمائي مختلف تقوده نظرة كلية ومستدامة وشاملة وإنسانية. مثل هذه الرؤية يمكن أن تمضي بالحضارة إلى الأمام، وتمكنها من استدامة التقدم الذي أحرزته ويتعين عليها مواصلة إحرازه.

لذ فإن بلدي رحب بغبطة كبيرة بالقرار ٦٥/٣٠٩، المعنون ”السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية“. اعتمد القرار، الذي اقترحته بوتان وشاركت في تقديمه ٦٨ دولة عضو، بالإجماع بدون تصويت في تموز/يوليه. من خلال ذلك القرار، اعتمدت الدول الأعضاء هدفا عالميا، مع الاعتراف في الوقت نفسه بمحدودية عملياتنا الإنمائية التقليدية. وهو يلزم دولنا بخلق الظروف السياسية

والاجتماعية والاقتصادية التي تمكّن المواطنين من السعي إلى تحقيق السعادة في إطار بيئة مستقرة.

يعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً بأن السعادة أو العيش الكريم، على النحو الذي يجري تعزيزه في بلدي، ينبغي أن تستند إلى مجموعة معدة جيدة من المؤشرات، وأن تشكل انتقالاً طبيعياً من الأهداف الإنمائية للألفية، التي ترمي إلى توفير الحد من شروط البقاء البشري وأسس التنمية. إنها بالفعل قيمة عالمية تربط الغني بالفقير، والبلدان المتقدمة النمو بالبلدان النامية، وتشكل الأساس للغرض النهائي من الحياة. إنها تتعلق بإحراز تقدم مجتمعي حقيقي بطرق مفرحة ودائمة وذات معنى.

في ذلك الصدد، يسعدني الإبلاغ بأن حكومتي وكلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأرض بجامعة كولومبيا، وعدد من كبار العلماء والمفكرين في مجالات العلوم واقتصاد السعادة، يعملون بطريقة منسقة في التحضير لفريق النقاش المنصوص عليه في القرار. وسيحاول الاجتماع، المفترض عقده في نيويورك في ربيع عام ٢٠١٢ قبل انعقاد مؤتمر قمة ريو+٢٠، أن يقدم مجموعة من التوصيات في مجال السياسة إلى الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق السعادة وهي تعمل في تعاون وانسجام فيما بينها في ظل الشعور بوحدة الهدف ووضوحه. ونتطلع إلى مشاركة الأعضاء في ذلك الاجتماع.

يظل وفدي ملتزماً التزاماً كاملاً بتعزيز حضارة إنسانية مستدامة وتقدمية في إطار بيئة سلمية وآمنة. ومن أجل تحقيق تلك الغاية السعيدة، بوتان مستعدة لتقاسم خبرتها وإنجازاتها الإنمائية المتواضعة التي حققتها بفضل الدعم من السخي من شركائنا. إن محاولاتنا تعزيز النمو الاقتصادي العادل والمستدام قد بدأت تؤتي أكلها في ظل تنوع حيوي غني يشمل الغطاء الغابي الذي اتسع من ٦٤ في المائة إلى ٨١ في المائة خلال أربعة عقود. واليوم بوتان هي البلد الوحيد الذي تعهد بأن يظل خالياً من انبعاثات الكربون إلى الأبد. وتظل قيمنا الثقافية والاجتماعية ذات أهمية حيوية، حتى مع اعتناقنا لمبدأ العولمة وعروضه العديدة. لقد انتقلنا بنجاح وبطريقة سلسة من نظام ملكي مطلق إلى ديمقراطية كاملة نابضة بالحياة.

لتلك الأسباب، وبدافع الشعور بالواجب والالتزام، يتطلع بلدي للعمل عضوا غير دائم بمجلس الأمن لفترة العامين ٢٠١٣-٢٠١٤. فبعد ٤١ عاماً من العضوية في الأمم المتحدة بدون أن نخدم أبداً في المجلس، مع تمتعنا الكامل من امتيازات العضوية، فإننا نود أن نسهم بوصفنا دولة صغيرة تمثل دولا صغيرة. ونعتقد أننا نستطيع أن نضيف إلى مجلس الأمن منظوراً كليا جديداً للسلام والأمن يتجاوز حدوده الضيقة ويكون منفتحاً على النُهُج الجديدة والمبتكرة للوفاء بولايته المهمة. ويعتقد بلدي اعتقاداً راسخاً أن صون السلم والأمن لا يتعلق فقط بمنع نشوب الحروب. إنه يتعلق أيضاً بالاعتراف بأهمية إرادة التعامل مع جميع أشكال المخاطر التي تهدد بقاء المجتمع البشري وتقدمه وسعادته، وصنع تلك الإرادة.

نعم أنا أتكلم عن حلم، لكنه حلم ممكن تحقيقه. بصفتنا قادة وممثلين لشعوبنا، يجب أن نتجرأ أن نحلم وأن نجد الشجاعة والتصميم للتمسك بأعلى المثل. هكذا تُصنع السعادة. لتتنزل عليكم البركات والتوفيق.

إن بلدي يصلي من أجل أن ينال دعم الأعضاء حتى تحظى بوتان بفرصة الإسهام في تحقيق الأحلام المشتركة. أتمنى السعادة للمشاركين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على البيان لذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليونشوان جيغمي يوزر ثنلي، رئيس وزراء مملكة بوتان،إلى خارج قاعة الجمعية

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة إسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، إلى داخل قاعة الجمعية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني سروراً عظيماً أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد نتنياهو (تكلم بالإنكليزية): ظلت إسرائيل تمد يها بالسلام منذ لحظة تأسيسها قبل ٦٣ عاماً.

بالنيابة عن إسرائيل والشعب اليهودي، أمد تلك اليد مرة أخرى اليوم. أمدها إلى شعب مصر والأردن، مع تجديد الصداقة للدول المجاورة التي حققنا السلام معها. أمدها إلى الشعب التركي، مع الاحترام وحسن النية. أمدها إلى شعبي ليبيا وتونس، مع الإعجاب بالذين يسعون إلى بناء مستقبل ديمقراطي. أمدها إلى الشعوب الأخرى في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، وهي شعوب نريد تشكيل بداية جديدة معها. أمدها إلى شعوب سوريا ولبنان وإيران، لروع الشجاعة التي يكافحون بها القمع الوحشي.

أمد يدي بشكل خاص جدا إلى الشعب الفلسطيني الذي نسعى إلى التوصل معه إلى سلام عادل ودائم.

إننا في إسرائيل لن ينحسر أملنا في السلام. والعلماء والأطباء والمبدعين لدينا يسخّرون عبقريتهم لتحسين عالم الغد. ويعمل الفنانون والكتاب لدينا على إثراء تراث الإنسانية. وأعرف الآن أن هذه ليست بالضبط هي صورة إسرائيل التي غالبا ما تُرسم في هذه القاعة. ومع ذلك، جرى هنا في عام ١٩٧٥، وعلى نحو مخز وصم شعبي بالعنصرية، ذلك الشعب الذي ظل يتوق لعصور إلى استعادة حياتنا الوطنية في وطننا الذي ورد في العهد القديم. وفي ١٩٨٠، وهنا بالذات فإن إبرام اتفاق السلام التاريخي بين مصر وإسرائيل لم ينل الثناء والاستحسان، لكن تم التنديد به. ويجرى هنا عاما إثر عام استفراد إسرائيل بالإدانة ظلما. يتم استفرادها بالإدانة أكثر بكثير من كل دول العالم مجتمعة. لقد صدر ٢١ من أصل ٢٧ قرارا من قرارات الجمعية ذات الصلة تدين إسرائيل التي تمثل الديمقراطية الحقيقية في الشرق الأوسط.

هذا هو الجزء المؤسف في مؤسسة الأمم المتحدة. هذا هو مسرح اللامعقول. فهي لا تسلط فحسب الضوء على إسرائيل باعتبارها الشرير، بل إنها كثيرا ما تعطي الأشرار الحقيقيين أدوارا قيادية. فقد ترأست ليبيا القذافي لجنة حقوق الإنسان. وترأست عراق صدام مؤتمر نزع السلاح.

يمكن للمرء أن يقول هذا هو الماضي. حسنا، هنا هو ما يحدث الآن الآن، فاليوم. فإن حزب الله الذي يسيطر على لبنان يترأس حاليا مجلس الأمن. وهذا يعني، في الواقع، أن منظمة إرهابية تترأس الهيئة الموكول إليها ضمان الأمن في العالم. لا يمكن للمرء أن يصطنع هذا الأمر. هنا في الأمم المتحدة، يمكن للأغلبية التلقائية أن تقرر أي شيء. يمكنها أن تقرر أن الشمس تشرق من الغرب. يمكن أن تقرر أيضا – بل قررت – بأن حائط المبكى في القدس، وهو أقدس مكان لدى اليهود، أرض فلسطينية محتلة.

مع ذلك، وحتى هنا في الجمعية العامة، يمكن في بعض الأحيان أن تظهر الحقيقة. ففي عام ١٩٨٤، عندما عُينت سفيرا لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، زرت الحاخام الأكبر لوبافيتش. قال لي – وأنا لا أريد بأن يشعر أي شخص هنا بالإهانة، لأنه من تجربتي الشخصية في الخدمة

هنا، أعرف أنه يوجد الكثير من الشرفاء من الرجال والنساء، يوجد هنا الكثير من الناس المقتدرين والتزيهين الذين يخدمون دولهم – ولكن إليكم ما قاله لي الحاخام: ''سوف تعمل في مكان يعج بالأكاذيب''. ثم قال لي: ''تذكر أنه حتى في أكثر الأماكن ظلمة، يمكن أن ترى النور فيه من بعد وعلى نطاق واسع من خلال ضوء شمعة واحدة فيه''. ولدي أمل في أن يتألق ضوء الحقيقة، ولو لبضع دقائق، في قاعة ما برحت لفترة طويلة جدا مكانا مظلما بالنسبة لبلدي.

بصفتي رئيس وزراء إسرائيل، لم أحضر إلى هنا للفوز بالتصفيق. جئت إلى هنا لكي أقول الحقيقة. والحقيقة هي إن إسرائيل تريد السلام. والحقيقة هي أنني أريد السلام. والحقيقة هي أنه في الشرق الأوسط، وفي جميع الأوقات، ولكن خصوصا في هذه الأيام التي يسودها الاضطراب، لا بد من توطيد السلام بدعائم الأمن. والحقيقة هي أن نتمكن من تحقيق السلام ليس من خلال قرارات الأمم المتحدة، ولكن فقط عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين. والحقيقة هي أنه حتى الآن يرفض الفلسطينيون التفاوض. والحقيقة هي أن إسرائيل تريد السلام مع دولة فلسطينية، لكن الفلسطينيين يريدون دولة من دون سلام. والحقيقة هي أنه ينبغي للجمعية العامة ألا تسمح بحدوث ذلك.

عندما جئت إلى هنا لأول مرة منذ ٢٧ عاما، كان العالم مقسما بين الشرق والغرب. ومنذئذ، انتهت الحرب الباردة، ونهضت حضارات عظيمة من سبات دام لقرون، وتم انتشال مئات الملايين من البشر من براثن الفقر، وهناك أعداد كبيرة في طريقها إلى أن تحذو نفس الحذو، والشيء الرائع هو أنه حتى الآن، يحدث هذا التحول التاريخي الهائل بصورة سلمية إلى حد كبير.

مع ذلك لا يزال هناك ورم خبيث ينمو الآن بين الشرق والغرب ويتهدد السلام للجميع. أنه لا يسعى إلى التحرير، بل الاستعباد، ولا يسعى من أجل البناء، بل من أجل التدمير. ذلك الورم الخبيث هو الإسلام المتشدد. لقد غلّف نفسه بعباءة دين عظيم، ومع ذلك يقوم بقتل اليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء ومن دون تحيز قاس. في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قتل المسلمون المتطرفون آلاف الأمريكيين وتركوا البرجين التوأمين أنقاضا يلفها دخان الحريق المشتعل. في الليلة الماضية، وضعت إكليلا من الزهور على النصب التذكاري لحادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.كان ذلك مؤثرا جدا. ولكن عندما كنت في طريقي إلى هناك، ثمة شيء واحد كان يجول في خاطري ألا وهو الكلمات الشائنة التي صدرت بالأمس عن الرئيس الإيراني ومن على هذه المنصة. فقد ألمح إلى أن حادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان مؤامرة أمريكية. لقد ترك البعض هذه القاعة، وكان ينبغي للجميع تركها.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر، ذبح الإسلاميون المتشددون أعدادا أخرى كبيرة من الناس الأبرياء في لندن، ومدريد، وبغداد، ومومباي، وتل أبيب والقدس، وفي كل جزء من إسرائيل. أعتقد أن أكبر خطر يواجه عالمنا هو أن هذا التعصب سوف يسلح نفسه بأسلحة نووية، وهذا هو بالضبط ما تحاول إيران القيام به. فهل بوسعنا أن نتصور أن الرجل الذي تحدث بعاطفة باردة هنا أمس مسلح بأسلحة نووية؟

يجب على المجتمع الدولي وقف إيران قبل فوات الأوان. وإذا لم يتم التصدي لإيران فإننا جميعاً سنواجه شبح الإرهاب النووي وقد يتحول الربيع العربي سريعاً إلى شتاء إيراني. إن هذا الأمر قد يصبح مأساة. لقد خرج الملايين من العرب إلى الشوارع لاستبدال الطغيان بالحرية وستكون إسرائيل المستفيد الأول من انتصار أولئك الملتزمين بالحرية والسلام.

ذلك هو الأمل المتوهج الذي يراودني، لكن بصفتي رئيس وزراء إسرائيل، لا يسعني المخاطرة بمستقبل الدولة اليهودية لأجل مجرد تمنيات. يجب على القادة النظر في واقع الحال كما هو وليس كما يجب عليه أن يكون. يجب علينا بذل كل ما في وسعنا لتشكيل المستقبل لكن لا يسعنا تجاهل الأخطار المحدقة في الوقت الحاضر.

إن العالم المحيط بإسرائيل يزداد خطورة بالتأكيد. لقد سيطر التشدد الإسلامي بالفعل على لبنان وغزة، وإنه مصمم على تمزيق معاهدتيْ السلام المبرمتيْن بين إسرائيل ومصر وإسرائيل والأردن. إنه سمّم الكثير من العقول العربية لتتجه ضد اليهود وإسرائيل وأميركا والغرب. إنه لا يعارض سياسات إسرائيل بل وجودها.

والآن هناك مَن يدّعي بأنه إذا كنا نريد إبطاء وتيرة انتشار التشدد الإسلامي، خاصة في هذه الأوقات المضطربة، يجب على إسرائيل أن تسارع إلى تقديم التنازلات، بما في ذلك التوصل إلى تسويات تقوم على التخلي عن أراضٍ. وتبدو هذه النظرية بسيطة لأنها تفيد أساساً بما يلي: ”أتركوا الأراضي وعندها سيحرز التقدم صوب السلام. وسيعزز المعتدلون فيما يتم احتواء المتطرفين، ولا داعي للقلق بشأن التفاصيل المزعجة حول الكيفية التي ستدافع بها إسرائيل عن نفسها فعلا، إذ ستقوم قوات دولية بهذا العمل“.

إن هؤلاء الناس يقولون لي دوماً: ”كل ما عليكم هو تقديم عرض كاسح، وعندها سيصبح كل شيء على ما يُرام“. لكن هناك مشكلة واحدة فقط في تلك النظرية، ألا وهي أننا كنا قد جرّبناها لكنها لم تحقق النتيجة المرجوة. ففي عام ٢٠٠٠، قدمت إسرائيل عرضا كبيرا من أجل السلام استجاب لجميع المطالب الفلسطينية تقريبا. لكن الرئيس عرفات رفضه، وعندها أطلق الفلسطينيون حملة إرهابية أزهقت أرواح ألف مواطن إسرائيلي.

ثم تقدم رئيس الوزراء أولمرت بعرض كاسح أكثر من سابقه عام ٢٠٠٨. لكن الرئيس عباس لم يردّ عليه مطلقا. غير أن إسرائيل قامت بأكثر من مجرد تقديم العروض الكاسحة. لقد خرجنا عملياً من بعض الأراضي، إذ انسحبنا من لبنان عام ٢٠٠٠ ثم انسحبنا من كل شبر من غزة عام ٢٠٠٥. ولم يجعل ذلك العاصفة الإسلامية التي تهددنا تهدأ، بل أدى الأمر إلى جعل هذه العاصفة أقرب منا وأشد قوة. لقد أطلقت عناصر حزب الله وحماس آلاف الصواريخ على مدننا انطلاقاً من ذات الأراضي التي أخليناها.

وعندما خرجت إسرائيل من لبنان وغزة، لم يهزم المعتدلون المتطرفين بل التهم المتطرفون المعتدلين. ويؤسفني القول إن القوات الدولية بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في غزة، لم تتمكن من وقف هجمات العناصر المتشددة على إسرائيل.

لقد خرجنا من غزة آملين في تحقيق السلام. ولم نجمّد المستوطنات في غزة، بل اقتلعناها، بمعنى أننا قمنا تحديداً بما تقوله النظرية: خرجنا وعدنا إلى حدود ١٩٦٧ وفكِكنا المستوطنات. ولا أظن أن الناس يذكرون مدى ما ذهبنا إليه لتحقيق ذلك. لقد اجتثثنا الآلاف من الناس من ديارهم. وسحبنا الأطفال من المدارس ورياض الأطفال. وجرّفنا الكنس، بل إننا نقلنا أحبّتهم من مدافنهم. وعندما أنجزنا كل ذلك سلّمنا مفاتيح غزة للرئيس عباس.

وكان من الواجب أن تحقق النظرية مبتغاها وأن يتمكن الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية في هذا الظرف من إقامة دولة مسالمة في غزة. ونذكر جميعا كيف صفّق العالم بأسره حينها مهلّلا لانسحابنا باعتباره خطوة جريئة نحو

السلام ينمّ عن الحنكة السياسية العظيمة. لكننا لم نحقق السلام بل وُوجِهنا بالحرب. لقد جاءتنا إيران – التي قامت، عبر وكيلتها حماس بطرد السلطة الفلسطينية بسرعة. وانهارت السلطة الفلسطينية خلال يوم ليس إلا.

وكان الرئيس عباس قد قال للتو من على هذا المنبر إن الفلسطينيين مسلحون فقط بالآمال والأحلام. نعم، إنهم مسلحون بالآمال والأحلام وكذلك بـ ١٠ آلاف من القذائف وصواريخ ''غراد'' زوّدتهم بها إيران، ناهيك عن سيل الأسلحة الفتاكة التي تتدفق الآن على غزة من سيناء وليبيا وأماكن أخرى.

وقد تم فعلا إطلاق وابل من آلاف القذائف على مدننا، وبالتالي قد يكون من المفهوم – بالنظر إلى كل ما تقدم – أن يطرح الإسرائيليين السؤال الآتي: ماذا يحول دون تكرار هذا في الضفة الغربية مرة أخرى؟ معظم المدن الرئيسية في جنوب بلدنا تقع على مسافة عشرات الكيلومترات من غزة، لكن في وسط البلد قبالة الضفة الغربية، لا تبعد مدننا إلا مئات الأمتار أو عدة كيلومترات لا أكثر عن أطراف الضفة الغربية.

ولذا أود أن أطرح هذا السؤال: هل يمكن لأي من الحاضرين هنا أن يجلب الخطر ليصبح قريباً إلى هذا الحد من مدنهم وعائلاتهم؟ هل كانوا سيتصرفون تصرفا طائشاً إلى هذا الحد إزاء حياة مواطنيهم؟ إن إسرائيل مستعدة لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية لكننا غير مستعدين لاستنساخ تجربة غزة هناك. وبناء عليه فإننا نحتاج إلى ترتيبات أمنية حقيقية، وهو ما يرفض الفلسطينيون بكل بساطة التفاوض معنا بشأنه.

إن الإسرائيليين يذكرون الدروس المُرّة المستفادة مما جرى في غزة. أما العديد ممن ينتقدون إسرائيل فإنهم يتغاضون عن ذلك وينصحون إسرائيل بشكل غير مسؤول بالسير على نفس الدرب الخطير مرة أخرى. عندما تطالع ما يقوله هؤلاء الناس يساورنا الشعور وكأن شيئا لم يحدث حيث إنهم يرددون النصائح والصيغ ذاتها وكأن شيئا لم يحدث فعلاً. ويواصل هؤلاء المنتقدون ممارسة الضغط على إسرائيل لتقديم التنازلات الشاملة دون أن يقدموا أولاً أي ضمانات على حماية أمن إسرائيل. إنهم يشيدون بأولئك الذين يغذون عن غير عمد تمساح التشدد الإسلامي النَهِم ويصفونهم برجال الدولة الشجعان. إنهم ينعتون بأعداء السلام من منا يصرّون على أنه يجب أولاً نصب حاجز ثابت لإبقاء التمساح في الخارج، أو على الأقل وضع قضيب حديدي بين أنيابه الفاغرة.

إن إسرائيل تحتاج إلى نصيحة أفضل إزاء كل هذه التسميات وكلمات القذف والتشهير. إذ يُفضَّل أن يتخذ الإعلام موقفاً سلبياً منها بدلاً من أن تنال الكلمات التأبينية المنمّقة؛ لا بل سيكون من الأفضل أن تحظى إسرائيل بتغطية صحفية منصفة من جانب أولئك الذين يتجاوز حسّهم التاريخي ما يتناولونه على مائدة الإفطار والذين يقرّون بوجود شواغل أمنية مشروعة لدى إسرائيل. إنني أعتقد بأن المفاوضات السلمية الجدية تسمح بالمعالجة المناسبة لهذه الاحتياجات والشواغل، لكن لن تتم معالجتها بدون مفاوضات.

والاحتياجات كثيرة لأن إسرائيل بلد صغير. فبدون يهودا والسامرة – الضفة الغربية – لا يتعدى عرضها ٩ أميال. أود وضع المسألة في سياقها أمامنا جميعا في هذه المدينة، إذ تعادل هذه المسافة ثلثيْ طول مساحة جزيرة مانهاتن. إنها تساوي المسافة بين منتزه باتري بارك وجامعة كولومبيا. وينبغي ألا ننسى أن الناس الذين يعيشون في بروكلين وفي نيوجيرسي ألطف إلى حد كبير من بعض جيران إسرائيل.

فكيف يمكن حماية بلد صغير إلى هذا الحد، ومحاط بأناس تعهدوا بتدميره ومدججين بالسلاح المزود من إيران؟ وجلي أنه لا يمكن الدفاع عنه من ذلك الحيز الضيق وحده. فإسرائيل بحاجة إلى عمق استراتيجي، ولهذا السبب بعينه لم يطلب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) من إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي التي حازتها في حرب الأيام الستة. فقد نص على انسحاب من أراضٍ إلى حدود يمكن الدفاع عنها. ولكي تدافع إسرائيل عن نفسها، عليها أن تحافظ في الأجل الطويل على وجود عسكري إسرائيلي في مناطق استراتيجية حاسمة في الضفة الغربية.

لقد شرحت ذلك للرئيس عباس. وكان جوابه أنه إذا كان للدولة الفلسطينية أن تكون بلدا ذا سيادة فإنه لا يمكن أن يقبل إطلاقا بتلك الترتيبات. ولم لا؟ الولايات المتحدة لديها جنود في اليابان، وألمانيا، وكوريا الجنوبية لما يزيد على نصف قرن. وبريطانيا لها قاعدة عسكرية في قبرص. وفرنسا لها قوات في ثلاث دول أفريقية مستقلة. ولا تزعم أي دولة من تلك الدول أنها بلدان لا تتمتع بالسيادة.

وهناك مسائل أمنية عديدة أخرى يجب معالجتها أيضا. خذ مثلا مسألة المجال الجوي. ومرة أخرى، مساحة إسرائيل الصغيرة تشكل مصدرا لمشاكل أمنية كبيرة. فأجواء الولايات المتحدة يستغرق عبورها بالطائرة ست ساعات. أما الطيران عبر أجواء إسرائيل فيستغرق ثلاث دقائق. فهل يقتطع نصف المجال الجوي لإسرائيل ليعطى لدولة فلسطينية ليست في سلام مع إسرائيل؟

ويقع مطارنا الدولي على بعد كيلومترات قليلة من الضفة الغربية. وبدون سلام، هل تصبح طائراتنا أهدافا للصواريخ المضادة للطائرات المثبتة في الدولة الفلسطينية المحاذية؟ ولا يتعلق الأمر بالضفة الغربية بعينها، بل إنها جبال الضفة الغربية، التي تتحكم بالسهل الساحلي إلى أسفل، حيث تتركز أغلبية المراكز السكانية لإسرائيل. وكيف يمكن أن نمنع تهريب الصواريخ إلى تلك الجبال حيث يمكن إطلاقها على مدننا؟

إنني أطرح هذه المشاكل لأنها ليست مشاكل نظرية. إنها حقيقية تماما. وجميع تلك الثغرات الأمنية الممكنة يجب سدها في اتفاق سلام قبل إعلان الدولة الفلسطينية، وليس بعد ذلك، لأنها إذا تركت لما بعده فلن تتم إزالتها. وستنفجر تلك المشاكل في وجوهنا مما سيؤدي إلى تفجير السلام.

على الفلسطينيين أن يتوصلوا إلى سلام مع إسرائيل وأن يحصلوا على دولتهم بعد ذلك. ولكن أريد أن أقول هذا أيضا. بعد توقيع اتفاق سلام، لن تكون إسرائيل آخر بلد يرحب بالدولة الفلسطينية بوصفها عضوا جديدا في الأمم المتحدة. بل سنكون أول من يفعل ذلك.

وهناك أمر آخر. حماس ظلت تخرق القانون الدولي من خلال احتجاز جندينا جلعاد شاليط لخمس سنوات. ولم يسمحوا حتى بزيارة واحدة للصليب الأحمر. إنه محتجز في زنزانة، في الظلام، بما يخالف جميع القواعد الدولية. وجلعاد شاليط هو ابن أفيفا ونوعام شاليط. إنه حفيد تسفي شاليط الذي نجا من المحرقة من خلال قدومه إلى أرض إسرائيل صبيا في الثلاثينيات. وجلعاد شاليط هو ابن كل أسرة إسرائيلية. وينبغي لكل دولة ممثلة هنا أن تطالب بإطلاق سراحه فورا. وإذا كنا نريد اتخاذ قرار بشأن الشرق الأوسط اليوم، هذا هو القرار الذي ينبغي اعتماده.

في العام الماضي، عرضت رؤيتي للسلام في جامعة بار أيلان، وهذا العام في كونغرس الولايات المتحدة، وتوجد في تلك الرؤية دولة فلسطينية متروعة السلاح تعترف بالدولة اليهودية. نعم، الدولة اليهودية. ففي نهاية المطاف هذه هي الهيئة التي اعترفت بالدولة اليهودية قبل ٦٤ عاما. والآن،

ألا ترى الجمعية العامة أنه حان الوقت للفلسطينيين أن يحذوا حذوها؟

إن دولة إسرائيل اليهودية ستحمي دائما حقوق جميع الأقليات، بما في ذلك أكثر من مليون من العرب المواطنين في إسرائيل. وأود لو استطعت أن أقول الشيء نفسه عن الدولة الفلسطينية في المستقبل، حيث كما أوضح مسؤولون فلسطينيون بالأمس – أعتقد أنهم قالوا ذلك هنا، في نيويورك – لن تسمح الدولة الفلسطينية بوجود أي مواطنين يهود. سيكونون خالين من اليهود – جودينراين. هذا تطهير عرقي. وهناك قوانين في رام الله تجعل بيع الأرض لليهود جريمة عقوبتها الموت. هذه عنصرية. وتعلم الجمعية العامة بأي قوانين يذكّرنا ذلك.

إن إسرائيل ليست لديها أي نوايا بتغيير الطابع الديمغرافي لدولتنا. إننا نريد فقط ألا يحاول الفلسطينيون تغيير الطابع اليهودي لدولتنا. ونريدهم أن يتخلوا عن طيف خيالهم أنهم سيغمرون إسرائيل بملايين الفلسطينيين.

لقد وقف الرئيس عباس هنا للتو، وقال إن المستوطنات هي جوهر الصراعات الإسرائيلية – الفلسطينية. حسنا، هذا غريب. فصراعاتنا كانت على أشدّها قبل نصف قرن من وجود مستوطنة إسرائيلية واحدة في الضفة الغربية. فلو كان ما يقوله الرئيس عباس صحيحا، هذا يعني على ما أظن أنه تكلم عن تل أبيب وحيفا ويافا وبئر السبع. وربما هذا ما قصده عندما قال بالأمس أن إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية منذ ٦٣ عاما. إنه لم يقل منذ عام ١٩٦٧؛ بل منذ عام ١٩٤٨.

إنني آمل أن أحدا سيكلف نفسه عناء توجيه هذا السؤال إليه، لأنه يبين حقيقة بسيطة. جوهر الصراع ليس المستوطنات؛ المستوطنات هي نتيجة للصراع. المستوطنات مسألة ينبغي معالجتها وحلها خلال المفاوضات. ولكن جوهر الصراع كان، وما زال هو رفض الفلسطينيين الاعتراف بدولة يهودية ضمن أي حدود.

إنني أعتقد أنه حان الوقت للقيادة الفلسطينية أن تعترف بما اعترف به كل قائد دولي جاد من اللورد بلفور وديفيد جورج لويد في عام ١٩١٧، إلى الرئيس ترومان في عام ١٩٤٨، وإلى الرئيس أوباما قبل يومين، في هذا المكان، وهو إن إسرائيل هي الدولة اليهودية.

وأود أن أطلب من الرئيس عباس أن يتوقف عن الدوران حول هذه المسألة، اعترفْ بالدولة اليهودية واعقد سلاما معنا. ففي سلام حقيقي كهذا، ستكون إسرائيل مستعدة لتقديم حلول توافقية مؤلمة. إننا نؤمن بأن الفلسطينيين لا ينبغي أن يكونوا مواطني إسرائيل ولا أتباعها. بل ينبغي أن يعيشوا في دولتهم الخاصة بهم. ولكن ينبغي لهم أن يكونوا مستعدين، كما نحن، لقبول حل توافقي.

وسوف نعلم بأنهم باتوا مهيأين للتسوية وللسلام عندما يشرعون في أخذ الاحتياجات الأمنية لإسرائيل مأخذ الجد، وعندما يتوقفون عن إنكار صلتنا التاريخية القديمة بأرض أجدادنا. كثيرا ما سمعتهم يتهمون إسرائيل بتهويد القدس. الأمر لا يعدو كونه اتهام أمريكا بأمركة واشنطن، أو البريطانيين بإضفاء الصبغة الإنكليزية على لندن. لماذا ندعى اليهود؟ لأننا من منطقة يهودا.

في مكتبي في القدس، ختم قديم. إنه عبارة عن خاتم للتوقيع لمسؤول يهودي من عصر الكتاب المقدس. تم العثور على الختم بمحاذاة الحائط الغربي، ويعود تاريخه إلى ٢ ٧٠٠ عام، أي عهد الملك حزقيا. نقش اسم المسؤول اليهودي على الخاتم باللغة العبرية. كان اسمه ”نتنياهو“. هذا هو اسم عائلتي. ويرجع اسمي الأول، بنجامين، إلى حقبة سبقت ذلك بألف عام – إلى بنيامين – ابن يعقوب، الذي عرف أيضا باسم إسرائيل. جاب يعقوب وأبناؤه الإثنا عشر تلال يهودا

والسامرة قبل نحو أربعة آلاف عام، وكان هناك وجود يهودي متواصل على هذه الأرض منذ ذلك الحين.

هؤلاء اليهود الذين تم نفيهم من أرضنا لم يتوقفوا قط عن الحلم بالعودة – اليهود في إسبانيا عشية طردهم؛ اليهود في أوكرانيا، الفارين من المذابح؛ اليهود الذين قاتلوا في غيتو وارسو، عندما طوقهم النازيون – لم يتوقفوا مطلقا عن دعوة ربهم، لم يتوقفوا عن التوق للعودة. يتهامسون: ”في العام القادم في القدس. في العام المقبل في أرض الميعاد“.

بصفتي رئيس وزراء إسرائيل، أتكلم باسم مئات الأجيال من اليهود الذين تم تفريقهم في أنحاء الأرض وعانوا كافة أشكال الشرور على وجه الأرض، ولكنها لم يتخلوا قط عن الأمل في استعادة حياتهم القومية في دولة يهودية واحدة دون غيرها.

لا أزال آمل أن يصبح الرئيس عباس شريكي في السلام. لقد عملت جاهدا للدفع بهذا السلام قدما. يوم توليت منصبي، دعوت إلى إجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة. غير أن الرئيس عباس لم يستجب. ووضعت رؤية للسلام قائمة على الحل القائم على وجود دولتين لشعبين. لكن الرئيس عباس ظل يرفض الاستجابة. قمت بإزالة مئات من حواجز الطرق ونقاط التفتيش لتسهيل حرية التنقل في المناطق الفلسطينية. وسهل هذا تحقيق نمو هائل للاقتصاد الفلسطيني. لكن ذلك لم يحظ بالاستجابة مرة أخرى، اتخذت خطوة غير مسبوقة بتجميد مشاريع البناء الجديدة في المستوطنات لمدة ١٠ أشهر. علما بأنه لم يقدم أي رئيس وزراء على فعل ذلك من قبل. وأسمع تصفيقا لهذه الخطوة، ولكن، مرة أخرى، لم تكن هناك أي استجابة. لم تكن هناك استجابة.

في الأسابيع القليلة الماضية، طرح المسؤولون الأمريكان أفكارا لاستئناف محادثات السلام. كانت ضمن هذه الأفكار مسائل تتعلق بالحدود لم تعجبني. وكانت تنطوي أيضا على أشياء خاصة بالدولة اليهودية التي يقينا لم تعجب الفلسطينيين. ولكن رغم كل تحفظاتي، كنت على استعداد للمضي قدما على أساس تلك الأفكار الأميركية. لماذا لم ينضم إلي الرئيس عباس؟ علينا أن نتوقف عن التفاوض حول المفاوضات. فلنخض غمارها فحسب. لنتفاوض بشأن السلام.

لقد أمضيت سنوات دفاعا عن إسرائيل في ساحة المعركة. ثم قضيت عقودا دفاعا عن إسرائيل في ساحة الرأي العام. لقد كرس الرئيس عباس حياته للدفع بالقضية الفلسطينية. هل من المحتوم استمرار هذا النزاع لعدة أجيال، أم أننا سنمكن أطفالنا وأحفادنا من الحديث في السنوات المقبلة عن السبيل لوضع حد له؟ هذا هو ما ينبغي علينا أن نطمح إليه، وهذا ما أرى إمكانية إنجازه.

على مدى عامين ونصف، التقيت والرئيس عباس في القدس مرة واحدة فقط، على الرغم من أن أبوابي كانت دائما مفتوحة أمامه. وإذا رغب في ذلك، سآتي إلى رام الله. في الواقع، لدي اقتراح أفضل. لقد قطع كلانا آلاف الأميال وصولا إلى نيويورك. الآن نحن في نفس المدينة، بل نفس المبنى. فنجتمع هنا اليوم، في الأمم المتحدة. من سيمنعنا؟ ماذا يمنعنا؟ إذا رغبنا في السلام حقا، فما الذي يقف حائلا أما عقد لقاء بيننا اليوم والشروع في مفاوضات السلام؟

أقترح أن نتحادث بصراحة وصدق. لنصغ إلى بعضنا البعض. وكما نقول في الشرق الأوسط، لنتحدث ”دغري“، أي ”بوضوح“. سأبلغك باحتياجاتي وشواغلي، فيما تبلغني أنت بما لديك. وبعون الله، سنجد أرضية مشتركة للسلام.

هناك مقولة عربية قديمة تقول إن يدا واحدة لا تصفق. حسنا، ينطبق الأمر نفسه على السلام. لا يسعني

صنع السلام لوحدي. لا استطيع صنع السلام دون محاور. الرئيس عباس، أنا أمد إليك يدي – يد إسرائيل – في سلام. وآمل أن تمد إلي يدك لتمسك بهذه اليد. كلانا أبناء أبراهام. شعبي يدعوه أفراهام؛ شعبه يدعوه إبراهيم. نحن نتشارك النبي نفسه. نحن نعيش على الأرض ذاتها. تتلازم مصائرنا. فلنحقق رؤية النبي إشعيا: ”الشعب السالك في الظلام رأى نورا ساطعا“ (الكتاب المقدس، النبي إشعيا، الفصل ٩، الآية ٢). فلنجعل هذا النور نور السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، من المنصة

خطاب السيد فريدريك راينفيلدت، رئيس وزراء مملكة السويد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة السويد

اصطحب السيد فريدريك راينفيلدت، رئيس وزراء مملكة السويد، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد فريدريك راينفيلدت، رئيس وزراء مملكة السويد وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد راينفيلدت (السويد) (تكلم بالإنكليزية): منذ أكثر من عشرة أعوام، قررنا تحديد ثمانية أهداف ملموسة لتحرير البشرية من الفقر المدقع والجوع والمرض والأمية. وأطلقنا عليها الأهداف الإنمائية للألفية. كانت تلك الأهداف قوية. لقد ساعدت المجتمع الدولي على رصد الموارد وتعبئتها من أجل التعاون في مجال التنمية.

وقد أحرز تقدم مهم بالفعل. وشهدنا انخفاض معدل الفقر في العديد من البلدان. وبحلول عام ٢٠١٥، من المتوقع أن ينخفض المعدل العالمي للفقر إلى ما دون ١٥ في المائة. ورأينا عدداً من أفقر البلدان يحقق أكبر الخطوات في مجال التعليم. وكذلك انخفضت نسبة وفيات الأطفال. وتسجل الحالات الجديدة للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية انخفاضاً مطرداً. ويتزايد الوصول إلى مياه الشرب النظيفة. ولكن ما زال أمامنا عمل كثير في مجالات أخرى من أجل رفع مستويات المعيشة وتوفير فرص متساوية للسكان في جميع أنحاء العالم.

واليوم، أود التركيز على ميدان رئيسي ما زال يشهد تقدماً بطيئاً للغاية. ولكن، نظراً لأنه يؤثر على نصف سكان العالم وعلى نصف موارده البشرية. فإنه يكتسي أهمية كبيرة. إنني أتكلم عما قد يمثل أكبر الإخفاقات في مجال حقوق الإنسان على الإطلاق، أو على الأقل فإنه الفشل الذي يؤثر على العدد الأكبر من البشر. أشير هنا إلى عدم تلبية الحقوق البشرية والاقتصادية والاجتماعية لـ ٣,٥ بليون امرأة وفتاة. إنهن يشكلن نصف سكان العالم، ولكن لا يسمح لهم بتحقيق قدراتهن كمحركات قوية للتنمية الاقتصادية وللسلام والأمن.

وحسبي أن أطلع الأعضاء على الحالة التي وصلنا إليها اليوم. فالنساء يؤدين ٦٦ في المائة من العمل في العالم وينتجن ٥٠ في المائة من غذائه، إلا أنهن لا يتقاضين إلا ١٠ في المائة من الدخل على مستوى العالم ولا يتملكن غير ١ في المائة من الممتلكات. كما أن ٧٠ في المائة من السكان الفقراء في العالم هم من النساء والفتيات. وفي كل يوم، يتوفى ١ ٠٠٠ امرأة تقريباً لأسباب تتصل بالحمل والولادة. وهذا يعني حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة كل عام.

وقد شهدنا هذا الأسبوع خطوة تاريخية في تاريخ الأمم المتحدة، حيث أصبحت السيدة ديلما روسيف، رئيسة

البرازيل، أول سيدة تفتتح المناقشة العامة على الإطلاق. وفي نفس الوقت – ونحن في منتصف عام ٢٠١١ – ما زالت هناك بلدان لا تسمح للنساء بالتصويت. ولم يشمل الحضور البرلماني النسائي الكتلة الحرجة بنسبة ٣٠ في المائة أو أكثر إلا في ٢٨ بلداً فقط. وليس هناك سوى ١٩ امرأة يقدن بلدانهن كرئيسات منتخبات لدول أو حكومات. وهذا أمر غير منصف وغير عادل. وبصراحة، هو أمر غير منطقي.

بالنسبة لي، تشكل المساواة بين الجنسين قضية تتعلق بكفالة حقوق متساوية للنساء والرجال في المقام الأول. إنها قضية إتاحة نفس فرص التعليم والفرص الاقتصادية والمشاركة في المجتمع لجميع الأفراد، بغض النظر عن نوع الجنس. وفي عام ٢٠١١، هناك نساء ما زلن لا يتمتعن بحقوق متساوية. وهن محرومات من حقوق التصويت والتوريث والعمل وحتى قيادة السيارات. وفي الطرف الآخر من السلسلة، تتعرض نساء للعنف القائم على نوع الجنس وللاغتصاب كسلاح حرب.

إلا أن الثغرات في هذه الحقوق لا تمثل خسارة للنساء المتضررات فحسب، بل هي خسارة للمجتمع برمته؛ ولا بد لي من القول إن تلك سياسة اقتصادية سيئة للغاية للبلدان المعنية. وفي أيام الأزمة الاقتصادية العالمية هذه، على الأقل، يبدو من البديهي أن علينا أن نستفيد من الطاقة الكاملة لكل الموارد البشرية.

وسأذكر بضعة أمثلة في هذا الصدد. إن سد الفجوة في معدلات عمالة الذكور والإناث ستكون له آثار اقتصادية هائلة على الاقتصاد العالمي. ومن شأن ذلك أن يدعم الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة قد تصل إلى ٩ في المائة، وفي منطقة اليورو بنسبة ١٣ في المائة، وفي اليابان قد تصل هذه النسبة إلى ١٦ في المائة. إلا أن تزايد المساواة بين الجنسين لا يقتصر على المنافع الاقتصادية الفورية؛ بل هو أيضاً استثمار من أجل المستقبل. فالبراهين المستمدة من عدد كبير من البلدان واضحة تماماً. عندما تتحقق للمرأة سيطرة أكبر على دخل الأسرة، ينفق مزيد من الأموال على احتياجات الأطفال، كالغذاء والصحة والتعليم. وينمو الأطفال أكثر طولاً، وتقل إصابتهم بالأمراض، ويحصلون على فرص عمل أفضل على الأرجح. وإلى جانب ذلك، فعندما تشارك المرأة بدور أكبر في المجتمع من خلال هيكلة المؤسسات أو الاضطلاع بدور ريادي في الحياة السياسية أو في مجال الأعمال والتجارة، ثمة تحسينات واضحة للمنفعة العامة وينخفض الفساد. وحيثما تكون المرأة حاضرة في بناء السلام، تتحسن النتائج.

وقصارى القول، فإنني أرى أن المساواة بين الجنسين ليست قضية بالغة الأهمية في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل هي قضية سياسات اقتصادية ذكية أيضاً. وأحث جميع الممثلين الحاضرين في هذه القاعة اليوم على تخيل ما يمكن أن يعنيه السماح للمرأة بالمشاركة الكاملة في المجتمع من حيث النمو الاقتصادي لبلدانهم.

ومع تطور التكنولوجيا، يتغير العالم. ففي دقيقة واحدة، يمكنني أن أستخدم هاتفي الخلوي للاتصال بصديق في الطرف الآخر من العالم أو بأبنائي في بلدي السويد. وهذا أمر مذهل، بالطبع. ولكن، في دقيقة واحدة يمكننا أن نحصل على تقرير مباشر عن الحالة في مناطق مضطربة من العالم. يمكننا الاطلاع المباشر على صور للعنف والانتهاكات تلتقط بهواتف خلوية خفية لكي يشاهدها العالم كله. واليوم، فإن أفكار الحرية والديمقراطية تنتشر بسرعة الصوت. رأينا ذلك في شمال أفريقيا. ونراه في الشرق الأوسط. لقد فتحت شبكة الإنترنت والتكنولوجيا الجديدة طريقاً فائق السرعة صوب الديمقراطية والحرية. وقد نرى البعض وهم يحاولون وضع العوائق؛ فالحكومات القمعية تحاول سحق الحقوق التي تخشاها.

وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في رعاية تلك الطرق الجديدة إلى الديمقراطية والحرية والإبقاء عليها. فالمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير قد توصل مؤخراً إلى استنتاج مفاده أنه يجب أن تكون القيود على حرية التعبير على شبكة الإنترنت في أضيق نطاق ممكن. ووصفها بأنها وسيلة تمكين لحقوق أخرى للإنسان. والسويد، مع ٤٠ دولة أخرى من جميع أنحاء العالم، تؤيد هذا الاستنتاج بقوة. نريد أن نبني ائتلافاً من أجل حرية شبكة الإنترنت، وقد أطلقنا مبادرة خاصة لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير لكي يمكننا تقديم الدعم لناشطي حقوق الإنسان والمدافعين عن التغيير الديمقراطي على نحو عاجل. وشبكة الإنترنت هي خط المواجهة الجديد في الكفاح من أجل الحرية في جميع بقاع العالم.

وفي عدد كبير من البلدان، بما في ذلك بلدي، نعتبر الحرية أمراً طبيعياً. ولكن في بلدان أخرى، ما زالت الحرية حلماً. وفي هذا العام، شهدنا المواطنين الشجعان في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط يخرجون إلى الشوارع دفاعاً عن حلمهم، والكفاح من أجل الحرية والانفتاح والديمقراطية. وبالتالي، يجب أن ندعمهم. فحيثما توجد تهديدات بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي أو الجرائم ضد الإنسانية – عندما يوجه الحكام المستبدون، كما يحدث في سوريا، بنادقهم إلى مواطنيهم – يتعين على الأسرة الدولية أن تتحمل مسؤوليتها عن حماية المدنيين.

والسويد تأمل في الاضطلاع بدورها في هذه المرحلة الحاسمة في المنطقة. ونحن نسهم في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) في ليبيا. ونقدم دعماً إنسانياً كبيراً في عدد من البلدان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وعندما تلتفت الحكومات الجديدة إلى المهمة الرئيسية متمثلة في إرساء المبادئ الديمقراطية، وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، سنكون مستعدين لمواصلة تقديم الدعم وما هو أكثر من ذلك كيما يتحول الربيع العربي إلى صيف مزدهر.

يلتزم الاتحاد الأوروبي بشدة بإسرائيل ودولة فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب مع بعضهما في سلام وأمن. ونود جميعا أن نرى استئناف عملية السلام. وينبغي وقف انتهاكات القانون الدولي. فعند ذلك فقط، يمكن أن يتحقق السلام الحقيقي والدائم.

يعاني القرن الأفريقي من أسوأ مجاعة يشهدها منذ ٦٠ عاما. ونحن نواجه كارثة إنسانية هائلة. وينبغي على المجتمع الدولي أن يستجيب بشكل أسرع وأفضل الآن. وتؤكد الكوارث التي شهدتها هايتي وباكستان، و القرن الأفريقي الآن، الأهمية المحورية للأمم المتحدة في العمل الإنساني. وهي بحاجة إلى دعمنا الكامل لمواصلة تحسين القدرة على الاستجابة الدولية.

وفي هذا العالم المعولم، فنحن لسنا نرتبط عبر الإنترنت فحسب، بل نتقاسم معاً كوكباً ذا موارد محدودة أيضا. ومع ذلك، فنحن نستهلك الآن وكأنه ليس هناك مستقبل. ومن رأيي أن التنمية المستدامة تتطلب حلولا عالمية. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في البرازيل العام المقبل، سيكون مهما جدا. وآمل حقا في تجديد الالتزام السياسي القوي بتحقيق التنمية المستدامة.

ونتطلع أيضا إلى إحراز تقدم ملموس في مؤتمر تغير المناخ، الذي سيعقد في ديربان في تشرين الثاني/نوفمبر. فنحن ندرك ما نحتاج إليه، منذ بعض الوقت – المزيد من خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وإذا لم نحقق ذلك، فلن نكون قادرين على عكس اتجاه الاحترار العالمي.

وهذه أوقات مضطربة. فبعض الدول تعاني من أزمات مالية واقتصادية، والبعض الآخر يعاني من العواقب الوخيمة لظاهرة الاحترار العالمي. ومع ذلك، فإن هناك من

يبني، مجتمعات جديدة، بعد أن حلت الحرية والديمقراطية محل الديكتاتورية والقمع.

وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى تفعيل الساحة العالمية من أجل التعاون الدولي، وحل النزاعات، والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. ولا تزال الحاجة إلى أمم متحدة قوية، تقوم على أساس الشرعية السياسية، والعدالة وحقوق الإنسان، ماسة كما كانت دائما. وسوف تبذل السويد قصارى جهدها لدعم أمم متحدة قوية، عبر المساهمات الكبيرة التي نقدمها في مجال المساعدات الإنسانية والإنمائية، وكذلك لعمل الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن وحقوق الإنسان.

ونود أيضا أن نساعد في تنشيط عمل الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وسوف نبذل قصارى جهدنا مع المكسيك، بصفتنا الرئيسان المشاركان في المؤتمر السابع لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل إحراز تقدم نحو دخول المعاهدة إلى حيز النفاذ.

كما قدمنا ترشيحنا للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وبصفة السويد عضوا في المجلس، ستساهم بفعالية في جعل هذه الهيئة أكثر فعالية ونشاطا، وتعزيز التمتع الشامل بحقوق الإنسان، وجعل ذلك حقيقةً.

ونحتفل في هذا الأسبوع بالذكرى السنوية الخمسين لوفاة داغ همرشولد، الأمين العام، المواطن السويدي. فقد أدى دورا هاما في إصلاح وتشكيل الأمم المتحدة، كما نعرفها اليوم. وأود أن أختم بهذه الكلمات من داغ همرشولد:

”لم يكن تحقيق السلام والتقدم أمراً سهل المنال، ولا هو بالمهمة التي يمكن التخلي عنها ذات يوم“.

وقد كان ذلك صحيحا آنذاك، ولا يزال صحيحاً اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة السويد على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فريدريك راينفلد، رئيس وزراء مملكة السويد من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.